



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

# "دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية"

إعداد

د. هبة عبد المنعم

د. محمد إسماعيل

صندوق النقد العربي  
فبراير 2018

## صندوق النقد العربي 2018 حقوق الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الاقتصادية أعضاء الدائرة الاقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي، وينشرها الصندوق. تبحث هذه الدراسات في قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلفة الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6171552 – 2 – 971+

فاكس: 6326454 – 2 – 971+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>

## المحتويات

5	أولاً: تمهيد .....
7	ثانياً: دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي: الأدبيات السابقة .....
7	1. برامج الإصلاح الاقتصادي .....
11	2. إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية .....
12	2.1 إصلاحات السياسة المالية .....
16	2.2 إصلاحات السياسة النقدية .....
18	2.3 إصلاحات سعر الصرف .....
19	3. الإصلاحات الهيكلية .....
24	4. الإصلاحات المؤسسية .....
27	ثالثاً: تطور الأداء الاقتصادي في الدول العربية (2000-2016) .....
28	1. مسارات النمو الاقتصادي .....
30	2. اتجاهات معدل التضخم .....
31	3. الأوضاع النقدية .....
33	4. الأوضاع المالية والتطورات في موازين المعاملات الجارية .....
37	رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2000-2016) .....
37	1. دوافع ومبررات الإصلاح الاقتصادي .....
41	2. الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة في الدول العربية (2000-2016) .....
42	2.1 الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2000-2008) .....
42	2.1.1 إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية .....
43	2.1.2 الإصلاحات الهيكلية .....
46	2.2 الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2009-2016) .....
47	2.2.1 برامج الإصلاح الاقتصادي .....
49	2.2.2 إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية .....
51	2.2.3 الإصلاحات الهيكلية .....
56	2.2.4 الإصلاحات المؤسسية .....
57	خامساً: دور إصلاحات الاقتصاد الكلي في دعم النمو في الدول العربية: مدخل قياسي .....
61	الخلاصة .....
64	نظرة مستقبلية .....
66	المراجع .....
70	الملاحق .....

## الجدول:

- 19..... جدول رقم (1): بعض تدابير الإصلاحات الهيكلية
- 22..... جدول رقم (2): أثر سياسات الإصلاح على مستوى الإنتاجية، العمالة والنتائج المحلي الإجمالي في إيطاليا
- 58..... جدول رقم (3): المتغيرات المتضمنة في النموذج الخاص بالفترة (2000-2015)
- 60..... جدول رقم (4): المتغيرات المتضمنة في النموذج الخاص بالفترة (2006-2015)

## الأشكال:

- 25..... شكل رقم (1): الآلية التي تؤثر بها المؤسسات الفعالة على النمو الاقتصادي
- 29..... شكل رقم (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي والدول العربية كمجموعة خلال الفترة (2000-2016)
- 31..... شكل رقم (3): معدل التضخم العالمي والدول العربية كمجموعة خلال الفترة (2000-2016)
- 33..... شكل رقم (4): تطور معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية والأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (2000-2016)
- 35..... شكل رقم (5): تطور الأوضاع المالية في الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)
- 36..... شكل رقم (6): تطور معدل نمو الدين العام الداخلي القائم في الدول العربية المقترضة خلال الفترة (2000-2016)
- 37..... شكل رقم (7): تطور رصيد ميزان المعاملات الجارية للنتائج في الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)
- 48..... شكل رقم (8): توزيع أنواع القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد العربي خلال الفترة (1978-2016)
- 53..... شكل رقم (9): التطور المرحلي لنشاط التمويل لبرنامج تمويل التجارة العربية (1990-2016)

## الأطر:

- 48..... إطار رقم (1): التسهيلات والقروض المقدمة من قبل صندوق النقد العربي
- 53..... إطار رقم (2): برنامج تمويل التجارة العربية

## الملاحق الإحصائية:

- 70..... ملحق رقم (1): معدلات نمو الاقتصاد العالمي والبلدان العربية والتجارة الدولية (2000-2016)
- 71..... ملحق رقم (2): معدل التضخم العالمي والتضخم في الدول العربية (2000-2016)
- 72..... ملحق رقم (3): مؤشرات مختارة لأداء الاقتصادات العربية (2000-2016)
- 73..... ملحق رقم (4): تطور ترتيب بعض البلدان العربية في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية (2006-2015)

## أولاً: تمهيد

شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التطورات العالمية والتحولت الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)، والتي يمكن تقسيمها حسب التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية إلى فترتين رئيسيتين اتسمت كل منها باتجاهات متباينة لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية. تتمثل الفترة الأولى في السنوات الممتدة منذ عام 2000 وحتى عام 2008، فيما تتمثل الفترة الثانية في الفترة منذ عام 2009 وحتى عام 2016. فخلال الفترتين السابقتين، سلكت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول العربية (النمو الاقتصادي، التضخم، رصيد الموازنة العامة للناتج، رصيد ميزان المعاملات الجارية للناتج) مسارين مختلفين متأثراً بتغيرات اقتصادية دولية وإقليمية انعكست على التوازنات الداخلية والخارجية لتلك البلدان .

إزاء هذه التطورات تبنت الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وحزم أخرى للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق قدرة هذه البلدان على تحقيق النمو الشامل والمستدام. شهد الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية زخماً قوياً وامتساراً خلال الفترة (2000 - 2008) حيث قامت العديد من البلدان العربية خلال تلك الفترة بمواصلة تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي بدأت تطبيقها منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية. كما تحول جانباً من الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحرير التجارة ودعم القطاع المالي بمساندة عدد من المؤسسات الدولية.

في المقابل، شهدت الفترة الثانية (2009-2016) تغييراً في نمط السياسات الإصلاحية في البلدان العربية، بحيث تم التركيز بشكل أكبر على التدابير والسياسات الهادفة إلى احتواء تأثير الصدمات الاقتصادية التي شهدتها عدة بلدان عربية في تلك الفترة وأثرت بشكل كبير على أدائها الاقتصادي. جاء على رأس هذه السياسات تدابير ضبط أوضاع المالية العامة وزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية ونظم الصرف في امتصاص أثر الصدمات الخارجية، مع تحول جانب كبير من الاهتمام إلى برامج وإصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية كانعكاس لتأثر الاقتصادات العربية النفطية بالتراجع الكبير المسجل في الأسعار العالمية للنفط بداية من منتصف عام 2014.

لكن وعلى الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية التي تمتد لعقود طويلة يلاحظ المتتبع لأداء الاقتصادات العربية تذبذب معدلات النمو المحققة في هذه البلدان وعدم شموليتها وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وإحداث خفض ملموس في أعداد المتعطلين عن العمل، يطرح هذا الأمر عدد من التساؤلات المهمة فيما يتعلق بدور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي.

ففي هذا الصدد، تؤكد العديد من الدراسات اختلاف تجارب الإصلاح الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي عبر العقود الأربع الماضية ما بين المجموعات الإقليمية المختلفة وإلى اختلافها أيضاً من دولة لأخرى. ففي أغلب الحالات يصعب تأكيد وجود ارتباط ما بين سياسات الإصلاح ومعدلات النمو في دولة ما، حيث أن معدلات النمو بشكل عام تشهد تذبذباً من عام لآخر وتعكس في جانب كبير منها أيضاً مجمل التطورات الاقتصادية الدولية. إلا أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن ما يمكن التأكيد عليه في المقابل هو أن تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية لم تنجح في تحقيق نجاح ملموس في دفع النمو بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول مثل تشيلي والصين، فيما كانت تأثيراتها غير مواتية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول (تراجع في معدلات النمو أو ثباتها) ولا سيما في الأجل القصير في عدد من البلدان، وهو ما يستوجب دراسة الأسباب وراء النتائج غير المواتية للإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية.

في هذا الصدد، تشير الدراسات إلى أن هذا الأمر قد ينطبق بشكل أكبر على إصلاحات تحقيق الاستقرار الاقتصادي (احتواء العجزات في الموازنات العامة وخفض معدلات التضخم) التي غالباً ما تعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقليل مستويات الطلب الكلي، فيما يؤكد عدد من هذه الدراسات في المقابل على الأثر المعنوي والملموس للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في دعم الأداء الاقتصادي والتغلب على الاختلالات التي تعيق تحقيق النمو الشامل والمستدام في عدد كبير من البلدان لا سيما النامية منها.

على ضوء ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية في تعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)، حيث تتعرض الدراسة إلى الأدبيات السابقة والدلائل التطبيقية Empirical Evidence فيما يتعلق بعلاقة الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي. كما تنطرق الدراسة إلى تقييم أداء الاقتصاد الكلي في البلدان العربية خلال الفترة المشار إليها والتي سيتم تقسيمها إلى فترتين فرعيتين كما سبق الإشارة. كذلك تتناول الدراسة تجربة الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية سواءً على صعيد إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي أو الإصلاحات الهيكلية أو الإصلاحات المؤسسية .

وفي محاولة لقياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، تضمنت الدراسة تطبيق نموذج قياسي يحاول الربط ما بين بعض الدلائل المرتبطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات النمو الحقيقي في البلدان العربية باستخدام نموذج البيانات المقطعية Panel Data للوصول إلى نتائج توضح ماهية الإصلاحات الأكثر قدرة على دعم النمو في البلدان العربية. وفي الختام تخلص الدراسة إلى بعض الاستنتاجات الرئيسية في هذا السياق وبعض التوصيات على صعيد السياسات في البلدان العربية.

## ثانياً: دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي: الأدبيات السابقة

يهتم هذا الجزء من الدراسة بعرض بعض الاسهامات الاقتصادية والدلائل التطبيقية المتعلقة بالعلاقة ما بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي بشكل عام في عدد من دول العالم مقسمة حسب نوع الإصلاحات التي تم يمكن تقسيمها لغرض الدراسة إلى أربعة أنواع رئيسية من الإصلاحات تتمثل في:

1. برامج الإصلاح الاقتصادي.
2. إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية.
3. الإصلاحات الهيكلية.
4. الإصلاحات المؤسسية.

### 1. برامج الإصلاح الاقتصادي

تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي تُنفذ في المدى القصير والمتوسط والطويل. تتضمن تلك البرامج عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف احتواء العجزات الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي فيما يعرف بسياسات العلاج بالصدمة Shock therapy. تشمل هذه البرامج على نوعين من سياسات الإصلاح. يتمثل الأول في سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي Economic stabilization policies، فيما يتمثل الثاني في سياسات التكيف الهيكلي Structural adjustment policies.

فمن حيث سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي فهي تتضمن عادة حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن ما بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه إلى خفض مستويات الطلب الكلي مع توجه نحو إعمال آليات السوق وذلك باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف<sup>(1)</sup>. فعلى صعيد السياسة المالية، تستهدف الإصلاحات احتواء العجز في الموازنة العامة من خلال 1. خفض وترشيد الانفاق الجاري ورفع مستويات كفاءته عبر تقييد الأجور ومزايا الضمان الاجتماعي و2. إعادة النظر في مختلف أنواع النفقات التحويلية لا سيما نظم دعم السلع الاستهلاكية والخدمية باتجاه تحرير أسعارها وتبني نظم أكثر فاعلية لاستهداف الفقراء وتعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي، و3. زيادة مستويات كفاءة الانفاق الرأسمالي من خلال التركيز على مشروعات البنية الأساسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات.

أما على جانب الإيرادات العامة، فتستهدف السياسات زيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية ورفع معدلات الشرائح الضريبية، وإعادة النظر في الامتيازات الضريبية. على صعيد السياسة النقدية، تستهدف هذه السياسات احتواء الزيادة في معدلات الطلب الكلي عن طريق تبني سياسة نقدية

(1) نجلاء الأهواني، سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص102.

تقييدية تركز على عدم زيادة الائتمان المحلي عن المقدار اللازم لتمويل الناتج الحقيقي بهدف تقليل مستويات الطلب الكلي والتضخم واحتواء العجز في موازين المدفوعات<sup>(2)</sup>. وتركز تلك السياسات على صعيد أسعار الصرف على تخفيض قيمة العملة المحلية والتي عادة ما تكون مُقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية بما يساعد على استعادة توازن موازين المدفوعات.

أما على صعيد سياسات التكيف الهيكلي **Structural adjustment policies**، فتسعى إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يساعد على زيادة مستويات العرض الكلي. يغلب على هذه السياسات الطابع القطاعي حيث توجه إلى زيادة مستويات الصادرات وإلى ترشيد دور الحكومة في الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل<sup>(3)</sup>. تتضمن هذه السياسات عدد من التدابير التي تستهدف تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادي، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وتحرير سعر صرف العملة المحلية وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(4)</sup>.

فيما يتعلق بتأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، تؤكد عدة دراسات على أهمية تلك البرامج في حفز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(5)</sup>، بيد أن تأثير تلك السياسات على النمو الاقتصادي يختلف حسب المدى الزمني لتطبيق تلك الإصلاحات وحسب نوعها، وما إذا كانت سياسات للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي أو سياسات للتكيف الهيكلي كما سبق الإشارة.

في هذا السياق، تشير الدراسات إلى أنه رغم نجاح سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي في عدد من البلدان في احتواء الزيادة في مستويات الطلب الكلي إلا أنها عادة ما تكون ذات تأثير غير مواتي على مستوى العرض الكلي ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي<sup>(6)</sup>. توضح الدراسات أنه غالباً ما ينتج عن تطبيق تلك الإصلاحات في الأجل القصير آثاراً غير مواتية على مستويات الناتج والتشغيل حيث تؤدي إلى خفض مستويات الأجور، وتؤثر على مستويات توزيع الدخل ورفاهية الأفراد، وتؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر. في المقابل، فإن استمرار تنفيذ تلك الإصلاحات يسهم في الأجلين المتوسط والطويل في دعم مستويات الناتج والتشغيل ورفاهية الفرد.

(2) نبيل حشاد ، الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الاقطار العربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1999، ص15.

(3) عبد الله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق، ص 82.

(4) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص155.

(5) José D. (2013). "How Latin America Weathered the Global Financial Crisis?", Peterson Institute for International Economics,

(6) Khan Mohsin S. and Knight Malcolm D. "stabilization program in developing countries: A formwork IMF staff papers", Vol. 28, No.1, March 1981, pp.2-5.

أما فيما يتعلق بسياسات التكيف الهيكلي، فنظراً لكونها ترتبط بإعادة تشكيل دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية وإعمال آليات السوق بهدف زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فيما يعرف بسياسات الخصخصة فغالباً ما ينتج عنها ارتفاع كبير في معدلات البطالة الصريحة (Open Unemployment) نتيجة تسريح العمالة من القطاع العام. فعلى الرغم من فلسفة الإصلاحات الهيكلية التي تقوم على فرضية قدرة القطاع الخاص على استيعاب هذه العمالة حال تنفيذ هذه الإصلاحات، إلا أن تجارب العديد من الدول أشارت إلى أن ارتفاع وتيرة نمو الناتج في القطاع الخاص بما يسمح باستيعاب المتعطلين عن العمل تحتاج إلى وقت طويل كما أن قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة التي تم تسريحها تعد محدودة مقارنة بحجم العاطلين عن العمل بما يؤدي إلى تزايد حجم العمالة في القطاع غير الرسمي وزيادة ملموسة لمعدلات البطالة نتيجة تطبيق هذه الإصلاحات<sup>(7)</sup>. من جهة أخرى فإن تلك الإصلاحات عادة ما كانت السبب في إعادة توزيع الثروات في المجتمعات وظهور تكتلات ومناطق نفوذ اقتصادية وسياسية تُضعف كثيراً من تأثير تلك الإصلاحات.

على مستوى الدلائل التطبيقية المتاحة حول أثر إصلاحات الاقتصاد الكلي في دعم النمو الاقتصادي على مستوى الأقاليم المختلفة، تؤكد العديد من الدراسات اختلاف تجارب الإصلاح الاقتصادي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي عبر العقود الأربعة الماضية ما بين المجموعات الإقليمية المختلفة ومن دولة لأخرى. في هذا الصدد توضح الدراسات أن تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية لم تنجح في تحقيق نجاح ملموس في دفع النمو بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول مثل تشيلي والصين وأستراليا، فيما كانت تأثيراتها غير مواتية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول (تراجع في معدلات النمو أو ثباتها) ولا سيما في الأجل القصير في عدد كبير من البلدان، وهو ما يستوجب أهمية دراسة الأسباب وراء تلك النتائج غير المواتية للإصلاح الاقتصادي.

ففي معظم دول أمريكا اللاتينية لم يعقب الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها خلال حقبة التسعينات نمو متسارع في معدلات النمو الاقتصادي إلا في حالة تشيلي. تُشير تجربة تشيلي على الأخص والتي نفذت إصلاحات اقتصادية كلية لفترات متعاقبة على مدار خمسة وعشرين عاماً بداية من منتصف السبعينيات إلى أن الوصول إلى معدلات نمو مستقرة لم يتحقق إلا بعد مرور عشرة سنوات منذ بدء الإصلاحات وبعد سلسلة طويلة من التعرض للأزمات الاقتصادية والأخطاء على صعيد السياسات. في المقابل، تشير تجربة دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية إلى أن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أدى إلى تراجع كبير للنمو الاقتصادي والتشغيل، وأن استعادة النمو في دولة مثل روسيا احتاج إلى عشر سنوات. كما أن استمرارية هذا النمو لا يزال محل تساؤلات إلى الآن مع انخفاض مستويات الاستثمار.

في المقابل، قامت الصين بتنفيذ إصلاحات اقتصادية بنهاية حقبة السبعينيات من القرن الماضي مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي سريع لأربع عقود كاملة، بيد أن هذه الإصلاحات لم تقم على أساس العلاج بالصدمة

(7) Solimano, A. (2006). "Comments on Jayati Ghosh's presentation on "Macro-economic Policy and inequality", 2006", Macroeconomic policy and inequality, Summary prepared for the UNRISD-Sida/SAREC workshop on Social Policy and Equality", Feb.

أو الخصخصة واسعة النطاق بخلاف النهج المتبع في باقي الدول النامية حيث قامت التجربة بالأساس على تشجيع آليات السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والتوسع في تنويع الامكانيات التصديرية. من جهة أخرى قامت الهند بتطبيق إصلاحات قائمة على التحول نحو آليات السوق خلال عقد التسعينيات إلا أن تسارع النمو لم يحدث بذات الوتيرة التي شهدتها الصين<sup>(8)</sup>.

كذلك، تؤكد الدراسات أن إصلاحات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية الكلية المنضبطة عملت بشكل كبير على تقليل مستويات تأثير الاقتصاد الاسترالي بأزمة دول جنوب شرق آسيا وساعدت على تحقيق معدلات نمو اقتصادي قوية بعكس شركائه التجاريين الذين عانوا من ركود اقتصادي خلال تلك الفترة. كذلك كان من أهم أسباب نجاح تأثير تلك الإصلاحات في دعم النمو اهتمام استراليا بتطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية الجزئية (Microeconomic Reforms) التي عالجت التشوهات في أسواق المنتجات والعمل ورأس المال بما رفع من مستويات المنافسة، وعمل على زيادة مستويات المرونة والكفاءة الاقتصادية<sup>(9)</sup>.

رغم ذلك فهناك عدد من الدلائل على أن تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي في بعض الدول النامية وعلى رأسها الصين وروسيا صاحبه ارتفاع كبير في مستويات عدم العدالة في توزيع الدخل. وهو ما جعل بعض الدراسات التي تناولت تجربة دول أمريكا اللاتينية تؤكد أن إصلاحات آليات السوق لا بد وأن يرافقها إجراءات موازية على صعيد الضمان الاجتماعي وإصلاحات مُعززة للديمقراطية على الصعيد السياسي حتى توتي ثمارها<sup>(10)</sup>.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعزو بعض الدراسات أسباب النتائج غير المواتية للإصلاحات الاقتصادية إلى عدم موائمة مزيج سياسات الإصلاح المتبناه، حيث اهتمت إحدى هذه الدراسات بتحليل العلاقة ما بين الإصلاحات الاقتصادية ومستوى رأس المال والبنية الأساسية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى من خلال عينة شملت 44 دولة نامية خلال الفترة (1970-1999) وطبقت منهجية قامت على تطوير مؤشر للإصلاحات الاقتصادية باستخدام أسلوب التحليل العاملي Principal component analysis. بينت الدراسة أن مسارات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت مُحبطة ودون المستوى وذلك لتأخر المنطقة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بعدد من المجموعات الدولية الأخرى، كما أن مكاسب بعض الإصلاحات كانت محدودة.

ففي حقبة الثمانينات كان تأثير الإصلاحات المنفذة على النمو محدوداً بسبب التركيز على تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية في بيئة لا تتسم باستقرار الاقتصاد الكلي، كما أن تلك النتائج تنطبق أيضاً على الإصلاحات المنفذة خلال حقبة التسعينيات والتي تمثلت أغلبها في إصلاحات الاقتصاد الكلي مع إهمال

<sup>(8)</sup> Solimano, A. (2006). "Comments on Jayati Ghosh's presentation on "Macro-economic Policy and inequality", Summary prepared for the UNRISD-Sida/SAREC workshop on Social Policy and Equality", Feb.

<sup>(9)</sup> Economic Policy Reform and Australia's Recent Economic Performance, Budget Paper No.: Budget Strategy and Outlook 1999-2000.

<sup>(10)</sup> Solimano, A. (2006). Ibid.

تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الضرورية. في هذا الإطار، يشار إلى أن إصلاحات الاقتصاد الكلي، واستقرار البيئة الاقتصادية الدولية يعتبران عاملين رئيسيين لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي ولدفع النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتأتي أهميتهما لاحقة لسياسات تعزيز كل من رأس المال البشري والبنية الأساسية الملائمة<sup>(11)</sup>.

من الجدير بالذكر أنه قد يصعب في بعض الحالات تأكيد وجود ارتباط ما بين سياسات الإصلاح المتبناه في دولة ومعدلات النمو نظراً لتذبذب معدلات النمو بشكل عام وتأثرها في الكثير من الحالات بمجمل التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية. ففي هذا السياق، يشار إلى أن صدمات التجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في التأثير على مستوى فاعلية إصلاحات الاقتصاد الكلي، حيث قد تحول صدمات التجارة غير المواتية دون تحقق الأثر الإيجابي لتلك الإصلاحات على النمو الاقتصادي، فيما تعمل الصدمات المواتية في المقابل على تعزيز الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات<sup>(12)</sup>.

كما تؤكد الدراسات على أن صدمات شروط التبادل التجاري تستلزم تبني إصلاحات اقتصادية كلية تستهدف تقليل أثر التقلبات في البيئة الخارجية على دورات الأعمال بالداخل لدعم مستويات مُنعة الاقتصاد Economic Resilience وبالتالي التخفيف من مستوى تأثيرها على الناتج والتوظيف المحلي. وهو ما أشارت إليه تجربة سنغافورة وتجربة بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث كان الأداء الاقتصادي القوي لبعضها في العقود السابقة يعتمد على تبني سياسات لتقليل مستويات تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية. من بين أهم السياسات الممكن تبنيها في هذا الصدد سياسات مرونة أسعار الصرف وسياسات استهداف التضخم والسياسات المالية المنضبطة الموضوعة على أساس متوسط المدى ومتانة الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المالي وتبني أطر قوية للسياسة الاحترازية الكلية<sup>(13)</sup> Macprudential Policies<sup>(14)</sup>.

## 2. إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية

بعد التطرق لتأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي يهتم هذا الجزء بتوضيح تأثير إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي بما يشمل إصلاحات السياسة المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف.

<sup>(11)</sup> Nabli, M. and Végonzonès- Varoudakis, M. (2004). "Reforms and Growth in MENA Countries New Empirical Evidence", The World Bank, Middle East and North Africa Working Paper Series, No. 36.

<sup>(12)</sup> José D. (2013). Op. Cit.

<sup>(13)</sup> ففي هذا الإطار، تشير الدراسات إلى أن ظهور سياسات الرقابة الاحترازية كان أحد أهم الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية، حيث تعمل بمقتضاها سلطات الرقابة الإشرافية في القطاع المالي على حث المؤسسات المالية على تبني مجموعة من الأدوات والسياسات لتعزيز قدرة القطاع المالي على امتصاص الصدمات وتجنب نقل دورات الأعمال في القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وبالتالي التقليل من مخاطر تأثر معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>(14)</sup> José D. (2013). Op. Cit.

## 2.1 إصلاحات السياسة المالية

تُعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل وذلك من خلال عدد من الآليات من بينها زيادة مستويات الإنفاق على البيئة الأساسية واستخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق عدالة توزيع الدخل، وكذلك بمقدور أدوات السياسة المالية أن تسهم إيجاباً في الحد من البطالة والفقر من خلال ضمان ديناميكية أسواق العمل.

توضح الدراسات أن السياسات المالية المنضبطة تساعد على احتواء تكلفة الدين العام وخفض الضغوط التضخمية وخفض مخاطر إصدارات الدين السيادي وبالتالي دعم النمو الاقتصادي. كما أن العلاقة بينهما تبادلية أيضاً، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ودعم الموازنة العامة للدولة<sup>15</sup>.

تتفق الدراسات على أن مكاسب إصلاحات المالية العامة لها قدرة كبيرة على دفع النمو الاقتصادي، ففي هذا السياق أشارت مجموعة من الدراسات إلى أن إصلاحات المالية العامة إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الأخرى الضرورية لدفع النمو يمكن أن تساهم في رفع النمو الاقتصادي بنحو ثلاثة أرباع النقطة المئوية في الدول المتقدمة لا سيما في السنوات العشرة التالية للإصلاحات المالية<sup>16</sup>. يأتي تأثير الإصلاحات المالية على النمو الاقتصادي من خلال تأثيراتها على كل من الاقتصاد الكلي والجزئي.

على صعيد الاقتصاد الكلي، تعمل الإصلاحات المالية على دعم الاستقرار الاقتصادي اللازم لدفع النمو من خلال **سياسات الانضباط المالي** الهادفة إلى احتواء العجزات في الموازنة العامة التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم والفائدة وضغوطات على موازين المدفوعات بما يؤثر سلباً على مسارات النمو. فعلى سبيل المثال ساهمت جهود الانضباط المالي التي طبقت في تشيلي خلال حقبة السبعينيات في خفض مستويات العجز الأولي في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 28 نقطة مئوية خلال خمس سنوات من البدء في تطبيق تلك الإصلاحات. كما ساعدت كذلك على تصاعد وتيرة النمو في تشيلي مقارنة بدول أمريكا اللاتينية الأخرى. في هذا السياق، تشير الدراسات أيضاً إلى أن تأثير احتواء عجز الموازنات العامة على النمو يكون إيجابياً وكبيراً جداً في حالة تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي. كذلك فإن تصاعد مستويات الدين العام يؤثر بشكل سلبي على مقدرة الاقتصادات على النمو من خلال تأثيره السلبي على مستويات عدم تيقن الأفراد بشأن مسارات الضرائب المستقبلية ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل وإضعاف قدرة الدولة على امتصاص الصدمات الخارجية<sup>17</sup>.

من المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن وتيرة تنفيذ سياسات الانضباط المالي كذلك تؤثر على مسارات النمو الاقتصادي وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عند تنفيذ هذه الإصلاحات. كما يستلزم تنفيذ هذه

<sup>(15)</sup> José D. (2013). Op. Cit.

<sup>(16)</sup> International Monetary Fund (2015). "Fiscal Policy and Long-Term Growth", Policy Paper.

<sup>(17)</sup> Krugman, P., 1988, "Financing vs. Forgiving a Debt Overhang", NBER Working Paper No.2486, (Cambridge Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

الإصلاحات مراعاة الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة. فعلى سبيل المثال في حالات الكساد العميق غالباً ما يكون لسياسات الانضباط المالي تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل نتيجة لوجود فجوات الناتج وما قد ينتج عن تلك السياسات من الاتجاه إلى تسريح العمالة في الوقت الذي قد تتخفف فيه قدرة السياسات النقدية على حفز النمو حال تراجع معدلات الفائدة لمستويات صفرية أو لمستويات تقترب من الصفر بما يعمق من أثر تلك السياسات على النمو الاقتصادي(18). على ضوء ما سبق فمن المهم بشكل عام وبالنسبة للبلدان التي لا تعاني من ضغوطات سوقية أن تنفذ جهود سياسات الانضباط المالي بشكل تدريجي لتجنب تأثيراتها السلبية على النمو الاقتصادي(19). كما أن الأمر كذلك يعتمد على مدى توفر أو صعوبة الحصول على التمويل، ففي حالة وجود اختناقات في التمويل فإن الإصلاحات الهادفة إلى احتواء العجز المالي من خلال توسيع القاعدة الضريبية والإبقاء على الإنفاق الاستثماري في البنية الأساسية عند مستويات محفزة للنشاط الاقتصادي يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو طويل الأجل(20).

من جانب آخر، فإن مزيج الإصلاحات المنفذة لتحقيق الانضباط المالي وإن كان يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن صناع القرار لا بد وأن يركزوا على السياسات التي لها تأثير كبير وقدرة على حفز النمو الاقتصادي. حيث تشير الدراسات التي تطرقت إلى تجارب الإصلاح المالي وعلاقتها بالنمو في 112 دولة إلى أن **الإصلاحات المرتبطة بالإيرادات العامة** لها قدرة كبيرة على دفع النمو بشكل مستدام في الدول النامية (تحقيق زيادة في النمو بنحو نقطة مئوية واحدة على الأقل لمدة خمس سنوات متعاقبة من تنفيذ سياسات الإصلاح). يشار كذلك في هذا الصدد إلى أن تجارب الإصلاح المالي على صعيد الإيرادات العامة والتي عملت على تقليل عبء الضرائب المباشرة لصالح الضرائب غير المباشرة ساهمت في تحقيق فترات من النمو المتسارع في نحو 37 في المائة من تجارب هذه الدول.

من جانب آخر، تشير الدراسات إلى قدرة **الإصلاحات المرتبطة بالإنفاق العام** على الاستمرارية والتأثير على النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية. حيث ساهمت سياسات الإصلاح الرامية إلى توجيه مستويات الإنفاق العام إلى دعم الإنفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية في رفع النمو في نحو 20-40 في المائة من الحالات التي تم دراستها. الأهم من ذلك أن تبني **مزيج من سياسات الإصلاح المالي على جانبي الإيرادات العامة والإنفاق العام** معاً بمقدوره أن يحدث تسارعاً في معدلات النمو باحتمال يقدر بنحو 60 في المائة من الحالات (21). كذلك من شأن كافة الإصلاحات التي من شأنها خفض الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وزيادة الإيرادات العامة أن تدعم النمو الاقتصادي. في هذا الصدد، تشير دراسة أجريت على

(18) De Long, J.B., and L. Summers, 2012, "Fiscal Policy in a Depressed Economy" Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol. 44(1), pp. 233-297.

(19) Blanchard, O. and Cottarelli, C., 2010, "Ten Commandments for Fiscal Adjustment in Advanced Economies," IMF direct, Global Economy Forum.

(20) Baldacci, E., Gupta, S. and C. Mulas-Granados Debt, forthcoming, "Debt Reduction, Fiscal Adjustment, and Growth in Credit-Constrained Economies", Journal of Applied Economics.

(21) International Monetary Fund, (2014). "Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices", April.

الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة (1980-2012) باستخدام نموذج التكامل المشترك لجوهانسن إلى العلاقة طويلة الأجل ما بين كل من الانفاق الحكومي الاستهلاكي والإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر الأول عكسياً ويؤثر الثاني طردياً على النمو الاقتصادي. كما أن الدراسة أشارت إلى أن سرعة التعديل تبلغ 37 في المائة بما يعني أن الفترة اللازمة لاستعادة التوازن تبلغ ثلاث سنوات وهو ما يعني قدرة تلك الإصلاحات على استعادة التوازن بشكل سريع حال حدوث أي صدمة. كما أوضحت الدراسة أن **الإطار المؤسسي الذي يحكم المالية العامة وطريقة تنفيذ السياسة المالية** يلعبان دوراً مهماً في هذا الصدد حيث لا بد وأن يتسم تنفيذ السياسات المالية بالمصداقية والشفافية لزيادة مستويات ثقة الأفراد في قرارات الحكومة وهو ما يساهم في تعزيز دور سياسة المالية العامة في دعم النمو الاقتصادي بالتعاون مع السياسات الاقتصادية الأخرى<sup>(22)</sup>.

كذلك فإن إصلاحات المالية العامة تؤثر على النمو عبر آليات الاقتصاد الجزئي عبر أربعة قنوات رئيسية تتمثل في: (1) عرض العمل، و(2) مستويات التراكم الرأسمالي، و(3) تعزيز رأس المال البشري، و(4) زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج. **فالإصلاح الضريبي** الهادف إلى تقليل العبء الضريبي على العاملين بأجر وخاصة فيما يتعلق بالشرائح الدنيا من الدخل، وزيادة الحافز للعمل لدى الأفراد من خلال إعادة تصميم برامج إعانات المتعطلين عن العمل، والإصلاحات التي تستهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة والتمويل الذاتي للمشروعات مقابل الاقتراض، وتحفيز عمليات الابداع والابتكار من خلال بعض المزايا الضريبية، والانفاق الموجه لتعزيز رأس المال البشري لا سيما فيما يتعلق بقطاعات التعليم والصحة والبنية الأساسية كلها عوامل من شأنها أن تسهم في زيادة مستويات المعروض من رأس المال المادي والبشري بما يساهم بشكل ملحوظ في التأثير إيجاباً على معدل النمو<sup>(23)</sup>.

في السياق ذاته، بينت دراسات صندوق النقد الدولي أن الإصلاح الضريبي الهادف إلى زيادة مستويات الكفاءة الضريبية يُمكن أن يساهم في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل بنحو نصف نقطة مئوية، فيما يمكن أن يساهم تحويل اتجاه النفقات العامة باتجاه النفقات الرأسمالية إلى رفع النمو بنحو ربع نقطة مئوية. ولفتت الدراسة الانتباه إلى ضرورة أن يتكامل مع تطبيق سياسات الإصلاح المالي تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الأخرى ومن بينها الإصلاحات الهيكلية لتحرير التجارة وأسواق العمل والمنتجات لزيادة الادخار والاستثمار ودعم الابتكار لاتاحة الفرصة لنمو كبير في مستويات الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج.

كذلك، أشارت الدراسات إلى العلاقة العكسية ما بين العبء الضريبي (نسبة الضرائب إلى الدخل الشخصي) والنمو الاقتصادي. لذا، فإن تخفيض العبء الضريبي يعمل على دفع النمو. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، خلصت دراسة اهتمت بتحليل العلاقة ما بين العبء الضريبي والنمو الاقتصادي

(22) Nazir et al. (2013). "Does Fiscal Policy Matter for Growth? Empirical Evidence from Pakistan", International Journal of Monetary Economics and Finance, Feb.

(23) International Monetary Fund, (2014). "Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices", April.

باستخدام مؤشر نسبة العبء الضريبي الفيدرالي إلى الناتج إلى أن كل رفع في العبء الضريبي إلى الناتج بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج بنحو 3 نقاط مئوية خلال العامين التاليين من خلال تأثير ذلك على مستويات الاستثمار<sup>(24)</sup>.

في السياق ذاته، أوضحت دراسة شملت دول منظمة التعاون الاقتصادي للفترة من (1970-2006) أن حزم التحفيز المالي القائمة على خفض مستويات الضرائب كانت أكثر كفاءة في رفع النمو مقارنة بزيادة مستويات الانفاق العام<sup>(25)</sup>. كذلك، تشير دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن جهود الانضباط المالي القائمة على خفض الانفاق تعتبر أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي من تلك التي تستند إلى زيادة مستويات الضرائب وذلك من خلال دراسة تجارب الانضباط المالي في 15 دولة خلال السنوات الثلاثين السابقة. حيث وجدت الدراسة أن خفض الانفاق العام بنسبة 1 في المائة ليس له أي تأثير معنوي على النمو، في حين أن أي رفع للإيرادات العامة بنسبة 1 في المائة من خلال زيادة الضرائب يؤدي إلى انخفاض الناتج بنسبة 1.3 في المائة في العامين التاليين لرفع الضريبة<sup>(26)</sup>.

ومن حيث تأثير الأنواع المختلفة من الضرائب على النمو، توضح الدراسات القائمة على تجارب 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ضرائب الاستهلاك والضرائب العقارية تعد ذات أثر محدود على النمو الاقتصادي مقارنة بالضرائب على الشركات وضرائب الدخل التي تعتبر الأكبر والأسوأ تأثيراً على النمو الاقتصادي<sup>(27)</sup>. أشارت الدراسات إلى أن التأثير الإيجابي لخفض ضرائب دخل الأشخاص على النمو الاقتصادي يظهر بشكل سريع. فعلى سبيل المثال يؤدي خفض ضرائب دخل الأشخاص بنسبة 1 في المائة إلى ارتفاع الناتج بنحو 1.4 في المائة في الربع التالي لتطبيق تلك السياسات ويرتفع الأثر ليصل إلى 1.8 في المائة خلال الفصول الثلاثة التالية. من جانب آخر، يؤدي خفض الضرائب على أرباح الشركات إلى دعم النمو في الأجل الطويل ويؤدي إلى زيادة القاعدة الضريبية. كما أن تأثيراته على النمو في الأجل القصير أقل من تأثير خفض الضرائب على دخل الأفراد حيث أن خفض 1 في المائة في ضرائب الشركات يؤدي إلى 0.4 في المائة زيادة في النمو في الربع الأول ثم 0.6 في المائة خلال عام واحد<sup>(28)</sup>.

في السياق ذاته، أجمعت الدراسات على أن أكثر الضرائب التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي هي الضرائب على أرباح الشركات ودخل الأشخاص لأنها تُضعف الحافز لدى الأفراد والشركات على العمل والابتكار والإقدام على حوض المخاطر وذلك من خلال تأثيرات هذه الضريبة المحبطة للدخار وللتراكم

<sup>(24)</sup> Christina Romer & David Romer, the macroeconomic effects of tax changes: estimates based on a new measure of fiscal shocks, 100 American Economic Review 763-801 (2010).

<sup>(25)</sup> Alberto Alesina & Silvia Ardagna, Large changes in fiscal policy: taxes versus spending, in Tax Policy and the Economy, vol.24 (univ. of Chicago press, 2010).

<sup>(26)</sup> International Monetary Fund, (2010). "will it hurt? Macroeconomic effects of fiscal consolidation, in World Economic Outlook: Recovery, Risk, and Rebalancing", <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/pdf/c3.pdf>.

<sup>(27)</sup> Jens Arnold, Bert Brys, Christopher Heady, Asa Johansson, Cyrille Schwellnus, & Laura Varita, Tax Policy for Economic Recovery and Growth, 121 Economic Journal F59 – F80 (2011).

<sup>(28)</sup> Karel Martens & Morten Raven (2012). "The Dynamic Effects of Personal and Corporate Income Tax Changes in The United States, American Economic Review.

الرأسمالي وتأسيس المشروعات<sup>(29)</sup>. حيث توضح الدراسات أن رفع الضرائب على أرباح الشركات ارتبط بتحقيق معدلات أقل من النمو الاقتصادي في نحو سبعين دولة خلال الفترة (1980 – 1997) فعلى سبيل المثال بمقدور الولايات المتحدة التي لديها أعلى معدل للضرائب على أرباح الشركات مقارنة بباقي الدول المتقدمة الأخرى (تصل إلى نحو 40 في المائة في حدها الأقصى) أن ترفع النمو في متوسط دخل الفرد بما يتراوح ما بين 1 – 2 نقطة مئوية من خلال خفض الضرائب على أرباح الشركات بنحو 10 نقاط مئوية<sup>30</sup>.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بأهمية باقي جوانب الإصلاح المالي تشير الدراسات إلى أن **إصلاح نظم الضمان الاجتماعي ونظم الرعاية الصحية** يعدان من أهم محددات استدامة المالية العامة ومن أهم أولويات إصلاح المالية العامة التي من الممكن أن تدعم النمو الاقتصادي. في هذا السياق تشير دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن بنود الانفاق العام المرتبطة بتقديم الأفراد في العمر (نظم التقاعد ونظم الرعاية الصحية) تشكل نسبة تصل إلى 40 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و30 في المائة في اقتصادات السوق الناشئة<sup>31</sup>. بناء عليه، من الضروري تبني إصلاحات تستهدف زيادة مستويات كفاءة هذه النظم وضمان قدرتها على الاستمرار بالكفاءة اللازمة وبدون توليد ضغوطات متصاعدة على الموازنة العامة. في السياق ذاته، أشارت إحدى الدراسات التي قامت بتحليل الأثر طويل الأجل لنظم الضمان الاجتماعي في 12 دولة أوروبية إلى وجود علاقة عكسية ما بين الانفاق على الضمان الاجتماعي والنتائج في الأجل الطويل باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR Model، حيث أن النظم السخية للضمان الاجتماعي تنعكس سلباً على الناتج من خلال زيادة مستويات البطالة وهو ما يؤكد أهمية استخدام مزيج من السياسات الضريبية أقل تشويهاً لآليات عمل السوق لتمويل نفقات الضمان الاجتماعي<sup>32</sup>.

## 2.2 إصلاحات السياسة النقدية

بداية يجدر القول بأنه وفقاً لعدد من النظريات الاقتصادية ولا سيما الحديثة منها فإن الدور الأساسي المناط بالسياسة النقدية يتمثل في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن تأثير السياسة النقدية ينصب بشكل أساسي على مستويات الأسعار المحلية. أما فيما يتعلق بعلاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي، فالعديد من الاسهامات السابقة أكدت على ان دور السياسة النقدية في حفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المعروض النقدي ينحصر في الأجل القصير فقط. أما في الأجل الطويل فإن تلك الصدمات يتم توقعها من قبل الفاعلين الاقتصاديين وبالتالي فإن الزيادة في المعروض النقدي لن تؤدي في الأجل الطويل إلا إلى

(29) Young Lee & Roger Gordon, Tax Structure and Economic Growth, 89 Journal of Public Economics 1027 – 1043.

(30) MC Bride, (2012) “What is the Evidence on Taxes and Growth, Tax Foundation”.

(31) International Monetary Fund, (2014). “Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices”, April.

(32) Pereira A. and Andraz J. (2014) “On the Long-Term Macroeconomic Effects of Social Security Spending: Evidence for 12 EU Countries, CEFAGE-UE Working Paper, 2014/08.

زيادة في المستوى العام للأسعار. لذا، فبخلاف السياسة المالية التي يناط بها دوراً رئيسياً في دفع النمو الاقتصادي وهو الدور الذي لاقى الكثير من الاهتمام من قبل الدراسات التطبيقية فإن دور السياسة النقدية في هذا الإطار يتركز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداعم للنمو.

ترتبط الإصلاحات في مجال السياسة النقدية بكافة السياسات التي من شأنها أن تساهم في زيادة مستويات قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الرئيسية والتي من أهمها تحقيق الاستقرار السعري. حيث تتفق العديد من الدراسات أن السياسة النقدية لا بد وأن تهتم بشكل رئيسي بتوفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال توفير الاستقرار السعري الذي يساهم في زيادة مستويات الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين ودعم مستويات الاستهلاك والاستثمار.

في هذا السياق، تؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة منضبطة وعكسية بين معدل التضخم والنمو طويل الأجل<sup>(33)</sup>، حيث أن ارتفاع التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة مستويات عدم اليقين ويضعف مستويات القدرة الشرائية بالتالي يؤثر سلباً على الاستهلاك والادخار لا سيما بعد تخطي معدل التضخم لمستويات محددة *Thresholds*. كما أن التقلبات الكبيرة في معدل التضخم تُضعف الآليات السعرية وتعمل على خفض مستويات الانتاجية والنمو الاقتصادي<sup>(34)</sup>. في المقابل، خلصت دراسات أخرى إلى أهمية وجود قدر مقبول من معدلات التضخم لدفع النمو الاقتصادي ومن ثم وجود علاقة طردية بين المتغيرين لا سيما في الاقتصادات المتقدمة حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الأجر الحقيقي للعمالة بما يحفز المنتجين على تشغيل عدد أكبر من العمال وزيادة الانتاج.

في هذا الإطار برزت سياسة استهداف التضخم كأحد الإصلاحات المطروحة على صعيد الإطار التشغيلي للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار السعري. تعد استراتيجية استهداف التضخم أو ما يعرف بـ *Inflation Targeting* من أحدث وأهم التطورات البارزة على صعيد السياسة النقدية خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي. كما تعتبر سياسة جديرة بالاهتمام والدراسة من قبل البنوك المركزية على مستوى العالم. وتشكل هذه الاستراتيجية التزاماً عاماً من قبل كافة شرائح المجتمع بتحقيق الاستقرار في معدلات الأسعار وتقليص معدلات التضخم من خلال وضع معدلات مستهدفة للتضخم يجب ألا يتم تجاوزها.

فمن خلال هذه الاستراتيجية أو السياسة، يتأكد البنك المركزي بشكل دوري من تحرك مستويات الأسعار في مسارات مستقرة ويحرص عند خروجها عن مسارها على تبني الآليات والأدوات النقدية الكفيلة بعودتها لمسارها الأول مرة أخرى. وكان أول تطبيق لهذه السياسة في نيوزيلندا عام 1990 عندما تعهد البنك المركزي باعتبار هدف السيطرة على تقلبات الأسعار وتخفيض التضخم محوراً ارتكازياً أساسياً للسياسة النقدية.

(33) الأمثلة على ذلك كثير من بينها دراسات:

Kormendi and McGuire (1985), Grier and Tullock (1989), Cozier and Selody (1992), Fischer (1993) and Barro (1997).

(34) Papademos, I. (2003). "The Contribution of Monetary Policy to Economic Growth".

تشير الدراسات إلى نجاح تجربة استهداف التضخم في عدد من الدول من بينها تشيلي ونيوزيلندا وكندا والمملكة المتحدة في خفض معدلات التضخم وتحركها في مسارات مستقرة بعد تبني هذه السياسة بما ساعد على توفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي وتقليل التقلبات في مسارات النمو الاقتصادي. بشكل عام، يمكن القول أن تطبيق هذه السياسة قد ساهم الدول المتقدمة في دعم معدلات النمو مباشرة بعد تطبيق هذه السياسة، وانها حققت فقط مكاسب معتدلة في الدول النامية على صعيد النمو، وهو ما قد يعزى إلى التحديات التي تواجه الدول النامية في تطبيق هذه السياسة ولاسيما فيما يتعلق بعدم توفر المقومات الرئيسية الكفيلة بنجاح هذه السياسة ومن أهمها السياسات المالية المنضبطة. بالتالي فإن مجمل الدلائل التطبيقية تفيد بأن السياسة النقدية تساعد على تحقيق الاستقرار السعري وهو ما يوفر الأساس للنمو الاقتصادي إلا أن الدراسات لم تستطع اثبات وجود علاقة احصائية معنوية بين تنفيذ هذه السياسة في حد ذاتها والنمو الاقتصادي<sup>(35)</sup>.

من جانب آخر تتفق الدراسات على أن السياسة النقدية يجب ألا تنشغل بتقليل التقلبات في مستوى الناتج وذلك لكونها في العديد من الحالات تُعزى بالأساس إلى عوامل حقيقية ترتبط بجانب العرض Real Factors ناتجة بالأساس عن الاختلالات الهيكلية أو التطورات التكنولوجية وليست إلى عوامل اسمية Nominal Factor مرتبطة بجانب الطلب. لذلك فإن تدخل السياسة النقدية لعلاج هذه التقلبات قد يؤدي إلى الإضرار بالتوازنات الاقتصادية. بيد أنه من المهم وفي حال ضوء ظهور التقلبات في أسعار الأصول لا سيما أسعار الأسهم كأحد العوامل المسببة لحدوث التقلبات في مستوى الناتج وخاصة مع تنامي حجم الأسواق المالية أن يكون للسلطات الإشرافية دوراً في تبني السياسات التي تكفل أن تعكس أسعار الأصول قيمتها العادلة استناداً إلى المقومات الحقيقية للشركات.

## 2.3 إصلاحات سعر الصرف

يعد سعر الصرف متغير نقدي بالأساس يؤثر على النمو من خلال قنوات التجارة الدولية والاستثمار والانتاجية. تشير تجربة دول أمريكا اللاتينية إلى أن احتواء العجز في ميزان المعاملات الجارية يأتي على رأس أولويات صانعي السياسات حيث كان سبباً في حدوث العديد من أزمات العملات في دول المنطقة التي كان السبب الرئيسي فيها عدم ملائمة سياسات سعر الصرف المتبعة. لذا تُعد مرونة أسعار الصرف من أهم الركائز لمواجهة الصدمات الخارجية. ففي حالة حدوث صدمة خارجية فإن استجابة سعر الصرف لهذه الصدمة بالتغير يكون أقل السياسات كلفة بالنسبة للاقتصاد، كما أنه يُعد كذلك أقل تأثيراً على الضغوط التضخمية ويساعد على عدم تهديد الاستقرار المالي<sup>(36)</sup>.

(35) يمكن الاطلاع في هذا الصدد على:

- National Bureau of Economic Research, Inflation Targeting Has Been a Successful Monetary Policy Strategy.
- Ball, L. and Sherdin, N. (2003). "Does Inflation Targeting Matter?" National Bureau of Economic Research.
- Hale G. and Philippov, A. (2015). "Is Transition to Inflation Targeting Good for Growth?", Federal Reserve Bank Of San Francisco, Economic Research.

(36) José D. (2013). Op. Cit.

تفيد الدراسات بأن العلاقة بين سياسة سعر الصرف والنمو طويل الأجل قد لا تكون واضحة مثل غيرها من السياسات الأخرى. فليس هناك دلائل تطبيقية مؤكدة تفيد بوجود مثل هذه العلاقة. فالدلائل النظرية تفيد بأن الإصلاحات التي تقلل من مستويات عدم اليقين فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف من شأنها توفير بيئة مواتية لتحقيق النمو. في هذا الإطار تسهم أسعار الصرف المثبتة في توفير بيئة محفزة للنمو، إلا أنها في المقابل تعجز عن امتصاص الصدمات الخارجية بالتالي تخلق سياسات حمائية وتؤدي إلى تشوهات سعرية وتتسبب في التوزيع غير الكفء للموارد الاقتصادية<sup>(37)</sup>.

فيما يتعلق بالدلائل التطبيقية المتاحة، فلا تزال قليلة مقارنة بالمجالات الأخرى للإصلاحات الاقتصادية وذلك لكون المتغيرات النقدية لا تؤثر على النمو في الأجل الطويل<sup>(38)</sup>. كما أن الدلائل متناقضة فيما بينها، ففي حين تشير بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي لسياسات سعر الصرف الثابت على النمو يشير فريق آخر إلى أن سياسة سعر الصرف المرنة أكثر مساهمة في دعم النمو بينما يرى فريق ثالث من الدراسات إلى أن الدلائل المتاحة في هذا الأمر لا تزال غير موثوقة إلى درجة كبيرة بما يشير إلى اختلاف منهجيات القياس وعدم دقة البيانات وعدم معالجة مشكلة الارتباط بين المتغيرات المتضمنة في النماذج القياسية.

من بين الدراسات المحدودة التي تطرقت لهذا الأمر، تشير بعض الاسهامات إلى أن إصلاح سياسة سعر الصرف في الصين كانت أحد دعائم النمو طويل الأجل الذي حققته الصين خلال العقود الماضية حيث ساهمت في توسع الصادرات الصينية، وسمحت بحرية النفاذ إلى مصادر النقد الأجنبي. كما كان لها تأثير على مستويات عرض الصادرات. من ثم بينت الدراسات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التعديلات في سياسة سعر الصرف والنمو طويل الأجل.

### 3. الإصلاحات الهيكلية

تضم الإصلاحات الهيكلية حزمة من السياسات التي تؤثر بالأساس على جانب العرض الكلي في الاقتصاد. تشتمل الإصلاحات الهيكلية على أكثر من نوع من أنواع الإصلاحات بما يشمل تدابير التحرير الاقتصادي والخصخصة والانفتاح الخارجي وتحرير التجارة وإصلاحات تطوير أسواق المال وإصلاحات أسواق العمل وأسواق المنتجات وغيرها من التدابير الهيكلية الأخرى التي يتطرق الجدول التالي لبعضها. تؤثر هذه الإصلاحات بشكل رئيسي على مستويات الانتاجية التي تعد بدورها أهم قناة ينتقل بموجبها تأثير هذه الإصلاحات للقطاع الحقيقي.

<sup>(37)</sup> Petreski M. (2009). "Exchange-Rate Regime and Economic Growth: A Review of the Theoretical and Empirical Literature",

<sup>(38)</sup> Levy-Yeyati, E. and Sturzenegger, F. (2002) To Float or to Fix: Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on Growth. American Economic Review, 12(2), p.1-49.

**جدول رقم (1)**  
**بعض تدابير الإصلاحات الهيكلية**

التدابير المتخذة	النطاق
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير الحماية للعاملين في ظل ظروف العمل غير المواتية.</li> <li>- زيادة العوامل التحفيزية لكبار السن ورفع سن التقاعد.</li> <li>- زيادة فرص مشاركة المرأة (من خلال الاهتمام بتوفير الخدمات العامة لرعاية الاطفال).</li> <li>- تقديم مزيد من التسهيلات المتعلقة بنظام الأجور.</li> <li>- إصلاح تشريعات حماية العمالة لمنع انتشار سوق العمل المزدوج.</li> <li>- الحد من تكاليف العمل غير المباشرة.</li> <li>- الإصلاحات والتشريعات المتعلقة بدفع رواتب العاملين ومستحقاتهم المادية في حالة الفصل عن العمل.</li> <li>- تحفيز العاملين من خلال الحد من الشروط اللازمة للحصول على إعانة العجز التام.</li> <li>- التركيز على الضرائب غير المباشرة بدلاً من الضرائب المباشرة.</li> </ul>	إصلاحات سوق العمل
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز مصداقية التشريعات الخاصة بأسواق المنتجات.</li> <li>- إلغاء العقوبات القانونية التي تمنع من دخول السوق.</li> <li>- إزالة العقوبات التي تواجه الاستثمارات المباشرة.</li> <li>- إلغاء القيود الجمركية.</li> <li>- ترشيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية.</li> <li>- الحد من القوانين التي تشرعها الحكومة تجاه الأسعار.</li> <li>- تبسيط الإجراءات والحصول على أذونات البدء في ممارسة أنشطة الأعمال.</li> </ul>	إصلاحات سوق المنتجات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- شفافية التشريعات والقوانين.</li> <li>- زيادة الكفاءة التشغيلية.</li> <li>- تعزيز الأطر الرقابية.</li> </ul>	الأسواق المالية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشجيع الاستثمارات العامة.</li> <li>- تحفيز قطاع الاستثمارات الخاصة بتقديم التسهيلات المناسبة.</li> </ul>	البنية التحتية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز الكفاءة والاهتمام بمرحلة التعليم الأساسي.</li> <li>- تعزيز الكفاءات وجودة مرحلة ما بعد التخرج (دراسات عليا) وما شابهها.</li> </ul>	قطاع التعليم
<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص والعام.</li> <li>- زيادة فعالية تشريعات براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية.</li> <li>- دعم الكفاءات الواعدة في مجال الابتكار.</li> </ul>	الابتكار

المصدر: OECD and World Economic Forum.

توضح العديد من الدراسات أهمية الإصلاحات الهيكلية في دفع النمو الاقتصادي ولا سيما في الأجل الطويل، حيث خلصت أحد الدراسات التي استخدمت نحو 500 مؤشراً مرتبطاً بتأثير الإصلاحات الهيكلية على النمو الاقتصادي تضمنتها نحو 46 دراسة قياسية لتطبيق نموذج انحدار يقيس العلاقة بين المتغيرين إلى وجود علاقة طويلة الأجل ما بين الإصلاحات الهيكلية والنمو الاقتصادي وأن جزءاً كبيراً من هذه العلاقة يُعزى إلى الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات تحرير التجارة. أكدت هذه الدراسة على أن أثر الإصلاحات الهيكلية على النمو يختلف ما بين الأجل القصير والطويل. ففي الأجل القصير، ترتبط تلك الإصلاحات بتكلفة اقتصادية لا يمكن تجاهلها، بيد أن تلك الإصلاحات لها أثر إيجابي ملموس وتراكمي

على معدلات النمو الاقتصادي بمرور الوقت أي في الأجل الطويل<sup>(39)</sup>. ففي منطقة اليورو أكدت دراسة استخدمت نموذجاً اقتصادياً كلياً أن الإصلاحات الهيكلية لها تأثير معنوي على النمو طويل الأجل حيث تعمل على زيادة مستويات المنافسة ونمو الناتج والتشغيل<sup>(40)</sup>.

كذلك تشير الدراسات إلى أن الإصلاحات الهيكلية لها دوراً كبيراً في رفع كفاءة السياسات التي تستهدف جانب الطلب الكلي مثل السياسات النقدية والمالية عن طريق إزالة التشوهات والاختناقات الهيكلية. فوجود التشوهات الهيكلية والاختناقات في جانب العرض وعدم كمال الأسواق يحول دون التوزيع العادل للموارد الاقتصادية ويضعف من مستويات قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية<sup>(41)</sup>.

يشار إلى أن أهمية الإصلاحات الهيكلية قد تأكدت بشكل خاص في أعقاب الأزمة المالية العالمية حيث لم يجدي مزيج السياسات المتبع في تجاوز التبعات الناتجة عن تلك الأزمة وإصلاح مكامن الخلل في عدد من الدول المتقدمة والنامية لا سيما على ضوء استمرار ضعف مستويات الطلب والنمو العالميين والمؤشرات باتجاه مستويات الناتج المحتمل ومستويات الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج نحو الانخفاض، وهو ما يبرر بدوره ضرورة الاسراع في تبني عدد من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحسين مستويات الانتاجية وتحقيق النمو مستدام الوتيرة.

من حيث أثر الانواع المختلفة من الإصلاحات الهيكلية على النمو، أكدت دراسة قياسية اختبرت أثر الإصلاحات الهيكلية لا سيما **إصلاحات التحرير الاقتصادي والخصخصة** التي تم تنفيذها في نحو 26 دولة وتم توثيقها في نحو 60 دراسة على النمو الاقتصادي، أن هذه الإصلاحات كان لها تكلفة على الاقتصاد في الأجل القصير في حين كان لها أثراً إيجابياً كبيراً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كذلك، أوضحت الدراسة أن **إصلاحات الانفتاح الخارجي** كانت أكثر تأثيراً من غيرها من الإصلاحات الهيكلية الأخرى على النمو الاقتصادي في كل من الأجلين القصير والمتوسط<sup>(42)</sup>.

تحتل **إصلاحات أسواق العمل** والمنتجات مكانة بارزة نظراً لدورها في تحسين الحوافز الانتاجية ورفع كفاءة الآليات السعرية وتوفير الحافز لدى المنتجين لرفع مستويات الناتج<sup>(43)</sup>. أما فيما يتعلق **بإصلاحات سوق المنتجات** فتستهدف تقليل القيود المفروضة على مستويات المنافسة والدخول والخروج من أسواق السلع والخدمات. تشير الدراسات إلى أن إصلاحات سوق العمل عادة ما يكون لها أثراً غير مواتياً على النمو الاقتصادي ولا سيما في الأجل القصير حيث تؤدي إلى انخفاض مستويات الأجر الحقيقي مقارنة بإصلاحات أسواق المنتجات التي تعمل على زيادة المنافسة ورفع مستويات الانتاج والأجور الحقيقية.

<sup>(39)</sup> Babecky, j. and Campos N. (2011). "Does reform work? An econometric survey of the reform-growth puzzle", Journal of Comparative Economics", Volume 39, Issue 2, June, Pages 140-158.

<sup>(40)</sup> Gomes, S. – Jacquino, P. – Mohr, M. – Pisani, M. (2011) "Structural reforms and macroeconomic performance in the euro area countries: a model-based assessment". ECB Working Paper No. 1323.

<sup>(41)</sup> International Monetary Fund. (2015). "Structural Reforms and Macroeconomic Performance: Initial Consideration for the Fund", Staff Report, Oct.

<sup>(42)</sup> Baecky J. and Havranek T. (2013). "Structural Reforms and Economic Growth: A Meta-Analysis", Czech National Bank, Working Paper Series 8

<sup>(43)</sup> Melolinna, M. (2014). "The Need for and Impacts of Structural Policy in the Euro Area", Bank of Finland Bulletin, 4.

بالتالي تنصح بعض الدراسات بأن يكون تنفيذ إصلاحات أسواق المنتجات سابقاً لتنفيذ إصلاحات أسواق العمل بما يسمح للمكاسب المتأتية من إصلاح أسواق المنتجات بامتصاص أو تخفيف الأثر السلبي الناتج عن التكلفة المرتبطة بإصلاحات أسواق العمل بالتالي التقليل من الأثر غير المواتي على النمو في الأجل القصير<sup>(44)</sup>.

كما تشير الدراسات إلى أن إصلاح أسواق المنتجات له أثرٌ واضحٌ على زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج عن طريق دور تلك الإصلاحات في حفز المنافسة<sup>(45)</sup>، في حين أن الدلائل المتاحة فيما يتعلق بأثر إصلاحات سوق العمل على الانتاجية تبدو أقل وضوحاً<sup>(46)</sup>. بيد أن الدراسات الحديثة تؤكد رغم ذلك على أن القيود على أسواق العمل من خلال الحماية المفرطة للعمالة تُضعف مستويات الانتاجية وتؤثر سلباً على الناتج والتشغيل<sup>(47)</sup>. الجدير بالذكر أن الدراسات أكدت على أهمية التكامل ما بين إصلاحات أسواق العمل وأسواق المنتجات حيث أشارت إحدى الدراسات التي اهتمت بدراسة تأثير التفاعل ما بين جمود أسواق العمل والتشوهات في أسواق المنتجات إلى أن الدمج ما بين النوعين من سياسات الإصلاح يؤدي إلى مكاسب ملموسة على صعيد النمو الاقتصادي تتخطى هذه الأسواق<sup>(48)</sup>، كذلك توضح الدراسات أهمية أن يتم تنفيذ إصلاحات سوق العمل في بيئة اقتصادية مواتية لا تشهد ضغوطات اقتصادية<sup>(49)</sup>.

في هذا السياق، قامت منظمة التعاون الاقتصادي بدراسة لتوقع التأثير المحتمل لحزمة الإصلاحات الهيكلية التي تم تطبيقها في إيطاليا لاحتواء الاختلالات ودفع النمو وخلصت إلى أن إصلاحات أسواق المنتجات التي تستهدف إزالة القيود وتشجيع المنافسة بهدف زيادة مستويات انتاجية العمالة لتقترب من مثيلاتها المسجلة في الاقتصادات المتقدمة من شأنها أن تعمل على زيادة مستوى الناتج بنحو 1.5 في المائة بعد مرور خمس سنوات من تطبيق تلك السياسات وبنحو 2.6 في المائة بعد عشر سنوات. في حين أن إصلاحات سوق العمل التي تركز على ترشيد مستويات حماية العاملين وزيادة مستوى سياسات سوق العمل النشطة ورفع كفاءة نظم الضمان الاجتماعي وزيادة مساهمة المرأة في سوق العمل من شأنها أن ترفع النمو الاقتصادي بنحو 0.6 في المائة و1.2 في المائة بعد خمس وعشر سنوات من تطبيق تلك الإصلاحات حيث ستعمل على توفير نحو 150 ألف فرصة عمل بعد خمس سنوات و270 ألف فرصة عمل بعد عشر سنوات. إضافة لما سبق ستعمل الإصلاحات الضريبية على رفع النمو بنحو 0.7 في المائة بعد خمس سنوات و1.6 في المائة بعد عشر سنوات<sup>(50)</sup>، الجدول رقم (2).

<sup>(44)</sup> Melolinna, M. (2014). Ibid.

<sup>(45)</sup> (Nicoletti and Scarpetta, 2003; Faini et al., 2006; Buccirossi et al., 2009; Bourles et al., 2013

<sup>(46)</sup> (Bouis and Duval, 2011) and (OECD 2007).

<sup>(47)</sup> Bassanini, Andrea, Luca Nunziata, and Danielle Venn. 2009. "Job Protection Legislation and Productivity Growth in OECD Countries," Economic Policy 24: 349–402.

<sup>(48)</sup> Blanchard and Giavazzi, 2003; Jean and Nicoletti, 2003.

<sup>(49)</sup> Bouis, Romain, Orsetta Causa, Lilas Demmou, Romain Duval, and Aleksandra Zdzienicka. 2012. "The Short-Term Effects of Structural Reforms: An Empirical Analysis." Working Paper No. 949, OECD Economics Department, Paris

<sup>(50)</sup> OECD, (2015). 'Italy: Structural Reforms: Impacts on Growth and Employment', Feb.

جدول رقم (2)  
أثر سياسات الإصلاح على مستوى الإنتاجية، العمالة والناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا (%)

الأثر بعد عشر سنوات			الأثر بعد خمس سنوات			نوعية الإصلاحات
نمو الناتج	نمو العمالة	نمو الناتج	نمو الناتج	نمو العمالة	نمو الناتج	
2.6	..	2.6	1.5	..	1.5	إصلاحات أسواق المنتجات
0.1	1.1	1.2	0.1	0.5	0.6	إصلاحات أسواق العمل
0.0	1.6	1.6	0.2	0.5	0.7	الإصلاحات الضريبية
0.9	..	0.9	0.6	..	0.6	إصلاح النظام القضائي والإدارة العامة
3.6	2.7	6.3	2.4	1.0	3.4	إجمالي المكاسب على صعيد النمو
0.4	0.3	0.6	0.5	0.2	0.7	متوسط النمو السنوي

المصدر: Italy Structural Reforms: Impact on Growth and Employment, OECD, February.2015

من جانب آخر، أكدت دراسات عديدة على أهمية إصلاحات الانفتاح الخارجي وتحرير التجارة الدولية لدفع النمو الاقتصادي حيث وجد أن الدول الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي حققت معدلات نمو أعلى في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من الدول التي لا تزال تفرض قيوداً تجارية وهو ما تعكسه تجربة عدد من دول أمريكا اللاتينية في الحقب الماضية<sup>(51)</sup>. من جهة أخرى أوضحت الدراسات أهمية تحرير وتطوير القطاع المالي على النمو الاقتصادي حيث يؤدي ذلك إلى التوزيع الأمثل للموارد<sup>(52)</sup> وتيسير فرص النفاذ للتمويل<sup>(53)</sup>، كما أن تحرير أسواق الأسهم يساعد كذلك على جذب الاستثمارات ورفع النمو<sup>(54)</sup>، فيما لا تزال الدلائل متباينة على صعيد تأثير تحرير الميزان الرأسمالي على النمو الاقتصادي حيث يتباين التأثير وفقاً لمستويات الدخل<sup>(55)</sup>.

على صعيد إصلاحات القطاع المالي، أثبتت تجربة دول أمريكا اللاتينية أن انفتاح الدول وزيادة مستويات الاندماج المالي لا يعني بالضرورة زيادة الهشاشة المالية وإضعاف فرص النمو الاقتصادي. حيث تشير الدراسات في هذا الصدد إلى أهمية وجود بعض المتطلبات الرئيسية لضمان تحقق الأثر الإيجابي لإصلاحات القطاع المالي والنمو الاقتصادي وذلك بما يشمل أهمية وجود إطار قوي لسياسات الاقتصاد الكلي ومؤسسات مالية وسياسات تنظيمية ورقابية قوية.

(51) Edwards, S. (1993). 'Trade Policy, Exchange Rates and Growth', NBER Working Papers, No. 4511.

(52) MacKinnon, 1973; Shaw, 1973; King and Levine, 1993; Galindo et al., 2005

(53) Rajan, Raghuram and Luigi Zingales. 1998. "Financial Dependence and Growth," American Economic Review 88: 559-586.

(54) Henry, 2000; Bekaert et al., 2005

(55) Eichengreen, 2002

#### 4. الإصلاحات المؤسسية

يقصد بالمؤسسات مجموعة القواعد أو القيود التي يفرضها البشر على أنفسهم لتسهيل التنسيق والتفاعل فيما بينهم. وتتكون من مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية المكتوبة وغير المكتوبة<sup>(56)</sup>. تركز اهتمام الاقتصاديين خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي على الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه البيئة المؤسسية في كل دولة على النشاط الاقتصادي وبات واضحاً أن ذلك الدور يؤثر بشكل كبير على كل من الأداء التنموي والأداء الاقتصادي نظراً لما للمؤسسات الفعالة من دور هام في خفض تكلفة المعاملات وإرساء قواعد المنافسة وحماية المستهلك وتوفير بيئة ومناخ عمل أفضل يمكنه حفز النمو. من هنا اهتم الفكر التنموي خلال تلك الحقبة بدراسة دور البيئة المؤسسية وتأثيرها على النمو الاقتصادي. من بين أهم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد الدراسة التي أجراها داني رودريك والتي أشار فيها إلى أن الدول التي تفتقر إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية القوية لا يمكنها الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار<sup>(57)</sup>.

على ضوء ما سبق، ظهر ما يعرف بالجيل الثاني من تحديات التنمية الذي يمثل سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تركز على تحسين البيئة المؤسسية وتفعيل دورها في حفز آليات السوق بما في ذلك سياسات حماية الملكية الفكرية والمنافسة ومنع الاحتكار وتحسين المقومات الإدارية للحكومة العامة. ترتبط الإصلاحات المؤسسية بكافة المجالات التي من شأنها خفض تكلفة المعاملات وزيادة مستويات الشفافية والنزاهة والحوكمة في أي مجتمع.

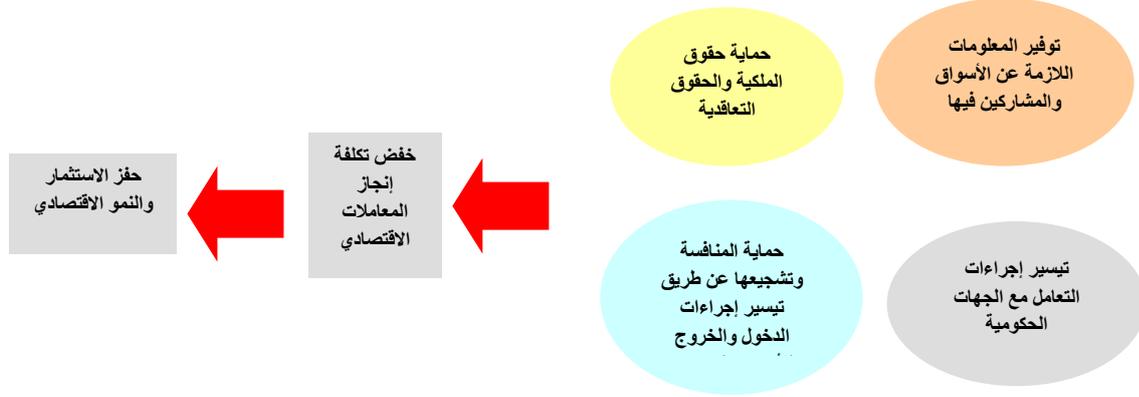
تشتمل الإصلاحات المؤسسية على مجموعة من الإصلاحات الفرعية التي تستهدف خفض تكلفة المعاملات وتيسير إجراءات ممارسة الأعمال وتصفية المشروعات المتعثرة وحماية الملكية الفكرية وضمان حقوق المستثمرين وتوفير الائتمان وإنفاذ العقود وحل النزاعات وضمان حقوق المتعاملين بشكل عام وتيسير وتبسيط المعاملات مع الجهاز الحكومي.

فيما يتعلق بالآلية التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الاقتصادي يشار إلى أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار التي تؤدي مجتمعة إلى خفض تكاليف المعاملات ورفع كفاءة الأسواق وبالتالي تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي. وذلك وفقاً للشكل التالي والذي يوضح الأدوار المختلفة التي تلعبها الأسواق الكفؤة.

<sup>(56)</sup> North, D. (1990), *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge: Cambridge University Press.

<sup>(57)</sup> Rodric D. et al. 'Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development', *Journal of Economic Growth*, June 2004, Volume 9, Issue 2, pp 131–165.

شكل رقم (1)  
الآلية التي تؤثر بها المؤسسات الفعالة على النمو الاقتصادي



فيما يتعلق بعلاقة الإصلاحات المؤسسية بالنمو الاقتصادي فقد اهتمت دراسة بتحليل هذه العلاقة في 43 دولة من دول العالم خلال الفترة (1975-1990) باستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بإصلاح البيئة المؤسسية على عدد من الأصعدة منها حماية حقوق الملكية والحوكمة والحرية السياسية وحجم الجهاز الحكومي. أوضحت الدراسة العلاقة القوية ما بين النمو الاقتصادي وحماية حقوق الملكية وحجم الجهاز الحكومي. حيث أن الحكومات ذات الحجم النسبي الأقل والأكثر كفاءة وفاعلية في تقديم الخدمات الحكومية والإشراف على الأسواق لديها قدرة أكبر على رفع النمو الاقتصادي<sup>(58)</sup>. كذلك اهتمت دراسات أخرى بتحليل الفروقات في معدلات النمو في عدد من الدول الأفريقية باستخدام أسلوب البيانات المقطعية Panel Data لتوضيح إلى أي مدى يمكن أن تُعزى هذه الفروقات إلى الإصلاحات المؤسسية مقاسة بترتيب هذه الدول في كل من مؤشري ممارسة أداء الأعمال للبنك الدولي Doing Business، والحرية الاقتصادية Economic Freedom الصادر عن مؤسسة هيريتاج باستخدام منهجية تحليل الانحدار الخطي البسيط وبطريقة المكون الثابت Fixed Effect وطريقة GMM. خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات المؤسسية بدول العينة قد لعبت دوراً مهماً في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة قدرة القطاع المالي على منح الائتمان، وبالتالي في رفع معدل النمو الاقتصادي وتفسير الاختلافات في مستويات الناتج. بينت الدراسة أن كل واحد بالمائة زيادة في عدد الإصلاحات المؤسسية يؤدي إلى رفع معدل النمو بما يقدر بنحو 0.47 نقطة مئوية على مستوى الدول الأفريقية ككل وبما يتراوح بين 0.67 و0.99 نقطة مئوية للدول الأفريقية التي يستند نظامها القانوني على القانون الإنجليزي<sup>(59)</sup>.

(58) Vijayaraghavan, M. and Ward, W. (2001). 'Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence for a Cross-National Analysis', Center for International Trade, working papers No. 001302.

(59) Okey M. (2011). 'Institutional Reforms, Private Sector, and Economic Growth in Africa', United Nation University, Working Paper, 2011/40.

في السياق ذاته، بينت الدراسات أهمية النظام القضائي الفعال في حماية حقوق الملكية في تعزيز النمو الاقتصادي حيث أن النظام القضائي الضعيف الذي ليس بإمكانه ضمان حقوق الملكية يضعف من الحافز لدى الأفراد لتأسيس المشروعات ويضعف من قدرة المؤسسات المالية على توفير الائتمان، لذا فإن تقوية الجهاز القضائي يعد ركيزة من ركائز دعم النمو من خلال دوره في زيادة مستويات الثقة في قدرة النظام القضائي على حماية حقوق الملكية، ومن ثم تشجيع تأسيس المشروعات وتحول عدد منها من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي. إضافة إلى دوره في ضمان حقوق الدائنين وبالتالي تشجيع المؤسسات المالية على منح الائتمان لتقتهم في قدرة النظام القضائي على إجبار المقترضين الذين لديهم القدرة على السداد على تحمل التزاماتهم التعاقدية، وكذلك إمكانية التصفية السريعة للمشروعات المتعثرة بما يساعد على تأسيس المزيد من المشروعات<sup>(60)</sup>.

من جانب آخر، تلعب الإصلاحات المرتبطة بتيسير إجراءات البدء في ممارسة الأعمال دوراً مهماً في حفز النمو الاقتصادي حيث تسهم هذه الإصلاحات في تبسيط تلك الإجراءات وخفض تكلفتها والوقت اللازم لإنجاز تلك المعاملات بما يساعد على تأسيس عدد أكبر من المشروعات وزيادة معدل نمو عدد المشروعات في القطاع الرسمي بنحو 4 في المائة مثلما تشير بعض الدراسات<sup>(61)</sup>.

توضح تقديرات بعض الدراسات أن خفض كلفة إجراءات ممارسة الأعمال بما يقدر بنحو 80 في المائة من متوسط دخل الفرد في نحو 97 دولة يعمل على زيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بنحو 22 في المائة<sup>(62)</sup>، فيما أشارت دراسة مماثلة على نحو 157 دولة أن مقدار مماثل من الخفض في تكلفة أداء الأعمال يؤدي إلى زيادة انتاجية العمالة بنسبة 29 في المائة.

الأمر ذاته ينطبق على تبسيط الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية، حيث تشير الدراسات إلى أن زيادة عدد التوقعات اللازمة لإتمام الصفقات التصديرية من قبل المصدرين يؤدي إلى تراجع حجم الصادرات بنسبة 4.2 في المائة.

<sup>(60)</sup> للمزيد في هذا الصدد أنظر:

- Chemin, M. (2009). 'The Impact of the Judiciary on Entrepreneurship: Evaluation of Pakistan's Access to Justice Program', Journal of Public Economics, 93: 114–25.
- Johnson, S., D., Kaufmann, J., McMillan, and C. Woodruff (2000). 'Why do Firms Hide? Bribes and Unofficial Activity after Communism', Journal of Public Economics, 76 (3): 495–520.
- Bianco, M., T. Jappelli, and M. Pagano (2005). 'Courts and Banks: Effects of Judicial Enforcement on Credit Markets', The Journal of Money, Credit and Banking, 37:(2) 223–44
- <sup>(61)</sup> Okey M. (2011). 'Institutional Reforms, Private Sector, and Economic Growth in Africa', United Nation University, Working Paper, 2011/40.
- <sup>(62)</sup> Berseghyan, L. (2008). 'Entry Costs and Cross-Country Differences in Productivity and Output', Journal of Economic Growth, 13 (2): 145–67.

بعد التطرق لتأثير الأنواع المختلفة من الإصلاحات تجدر الإشارة في نهاية هذا الجزء إلى أهمية تسلسل الإصلاحات الاقتصادية والتفاعل بينها، حيث تحتاج الدول إلى السياسات الاقتصادية التي تساعد على رفع الانتاجية والنمو الاقتصادي والتي من شأنها أن تعمل على ذلك من خلال عدد من المراحل التي تتمثل في إزالة التشوهات الاقتصادية والوصول إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي، ثم بناء إطار قوي لسياسات الاقتصاد الكلي، ثم مرحلة التحرير الاقتصادي، ثم مرحلة لاحقة من النمو عالي الوتيرة تستمر لفترة حتى يمكن الوصول إلى أعلى مستوى يمكن تحقيقه من الناتج، وبعدها يكون من المطلوب تبني سياسات لرفع مستوى الناتج الممكن تحقيقه وفي هذه المرحلة يكون من الصعب تحديد ماهية السياسات التي يمكن أن تنجح في تحقيق هذا الهدف<sup>(63)</sup>.

كذلك توضح الدراسات في هذا الصدد أن تراجع زخم النمو في دول جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة مقارنة بدول شرق آسيا والمجموعات الجغرافية الأخرى يرجع إلى أن دول هذه المجموعة لم تلتزم بالتسلسل الصحيح للإصلاحات الاقتصادية زمنياً، ففي حين ركزت الإصلاحات التي نفذت خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات على إصلاحات الاقتصاد الكلي *Macroeconomic Reforms* من خلال الإصلاحات في مجالات المالية العامة والسياسة النقدية وسعر الصرف وتحرير الأنشطة الاقتصادية بما يعطي القطاع الخاص الدور الأكبر في دفع النمو، لم يتم التركيز في أعقاب ذلك على تبني ما يعرف بإصلاحات الجيل الثاني والتي تمس الجوانب الجزئية من الاقتصاد *Microeconomic Reforms* والتي تهتم بإزالة التشوهات القطاعية وتعزيز مستويات حوكمة وشفافية المؤسسات وتعمل على تحقيق معدلات نمو مستدامة<sup>(64)</sup>.

### ثالثاً: تطور الأداء الاقتصادي في الدول العربية (2000-2016)

شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التطورات العالمية والتحولت الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي خلال الفترة (2000-2016)، التي يمكن تقسيمها حسب التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية إلى فترتين رئيسيتين شهدت كل منها اتجاهات متباينة لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية. تتمثل الفترة الأولى في السنوات الممتدة منذ عام 2000 وحتى عام 2008، فيما تتمثل الفترة الثانية في الفترة منذ عام 2009 وحتى عام 2016. فخلال الفترتين السابقتين، سلكت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول العربية (النمو الاقتصادي، التضخم، رصيد الموازنة العامة للناتج، رصيد ميزان المعاملات الجارية للناتج) مسارين مختلفين متأثراً بتغيرات اقتصادية دولية وإقليمية انعكست على التوازنات الداخلية والخارجية لتلك البلدان.

<sup>(63)</sup> José D. (2013). Op. Cit.

<sup>(64)</sup> Rana, P. and Chia, W. (2015). "Economic Policy Reforms in South Asia: An overview and the Remaining Agenda", S. Rajaratnam School of International Studies, RSIS Working Paper, No. 289, Singapore, March.

## 1. مسارات النمو الاقتصادي

ففي الفترة الأولى (2000-2008)، ورغم كونها قد شهدت في بدايتها تباطؤاً للنمو الاقتصادي العالمي نتيجة انخفاض مستويات الطلب العالمي نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغيرها من العوامل الأخرى، إلا أن السياسات التي تم تبنيها خلال تلك الفترة وعلى رأسها السياسات النقدية التوسعية قد ساهمت في حفز النمو العالمي بداية من عام 2003، وانتعاشه خلال السنوات المتبقية من هذه الفترة. كان لانتعاش الاقتصاد العالمي المتواصل انعكاساته الايجابية على **مسارات النمو الاقتصادي**. من جانب آخر شهدت هذه الفترة ارتفاع معدل نمو التجارة الدولية بما يقرب من 7 في المائة سنوياً بما يعكس ارتفاع معدلات التصدير من قبل الدول النامية في أعقاب إنهاء العمل بنظام الحصص الكمية عام 2005. كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ارتفاعاً ملحوظاً وسجلت نمواً بنسبة 13 في المائة سنوياً.

ساعدت هذه التطورات على رفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 4.3 في المائة في المتوسط خلال تلك الفترة<sup>(65)</sup>، وانعكست إيجاباً على اقتصادات الدول العربية التي استفادت إضافة للعوامل المشار إليها من السياسات الاقتصادية المتبناه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير الأسواق بهدف ضمان كفاءة توزيع الموارد ودعم الانتاجية والتنافسية مما ساهم في رفع معدل نمو الدول العربية إلى 5.4 في المائة في المتوسط سنوياً خلال الفترة (2000-2008)<sup>(66)</sup>.

في المقابل، تأثرت الدول العربية في الفترة الثانية (2009-2016) سلباً بجملة من العوامل التي تمثلت في ضعف معدل النمو الاقتصادي العالمي بما يعكس تأثير الأزمة المالية العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وما نتج عنها من اضطرابات مالية لحقت بالأسواق العالمية وأمتد عمق أثرها إلى عدد من قطاعات الانتاج السلعي في العديد من المؤسسات الصناعية والخدمية حول العالم. ورغم السياسات التحفيزية غير المسبوقة التي تم تبنيها للتغلب على التداعيات السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية والتي ساهمت في إخراج الاقتصاد العالمي من حالة الركود التي ألمت به عام 2009، إلا أن التداعيات الناتجة عن الأزمة متمثلة في ارتفاع مستويات الدين العام والخاص أدت إلى انتشار أجواء عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين في الدول المتقدمة وضعف مستويات الطلب خلال تلك الفترة. في المجمل عملت هذه التطورات على خفض متوسط معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3 في المائة في المتوسط خلال تلك الفترة.

من جانب آخر، انعكست هذه التطورات بشكل كبير على حركة التجارة الدولية بما أدى إلى تباطؤ معدل نمو تدفقات التجارة الدولية إلى 3.3 في المائة في المتوسط. في هذا السياق، ظهر كذلك واضحاً خلال الفترة الثانية تأثير التراجع الكبير المسجل في أسعار النفط الذي اتجهت أسعاره منحنياً تنازلياً بداية من منتصف عام 2014 متراجعة بنحو 49 في المائة في عام 2015 مقارنة بالمستويات المسجلة خلال عام

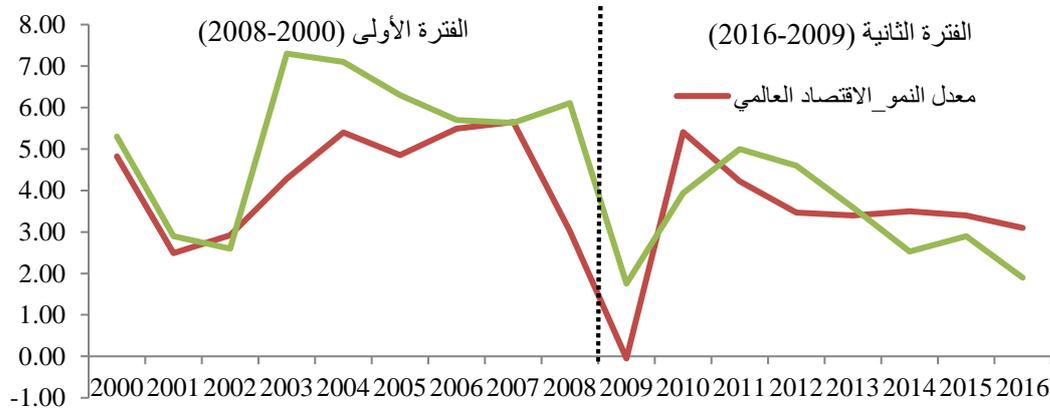
<sup>(65)</sup> صندوق النقد الدولي (2016). "قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي".

<sup>(66)</sup> صندوق النقد العربي (2016). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

2014 على اقتصادات الدول الرئيسية المنتجة للسلع الأساسية وعمل على ارتفاع مستويات عجوزات المالية العامة وموازن المدفوعات في هذه الدول. من جانب آخر، تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال تلك الفترة بعدد من العوامل كان من أهمها هشاشة الوضع الاقتصادي في عدد من الدول النامية وتباطؤ معدلات النمو العالمي. كان من نتائج ذلك انخفاض متوسط معدل النمو السنوي لتلك التدفقات إلى نحو 3 في المائة فقط في المتوسط سنوياً خلال الفترة الثانية مقابل 13 في المائة للمتوسط المسجل خلال الفترة الأولى، بما انعكس على معدلات نمو الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، لا سيما تلك التي تعاني من بعض الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وأدى إلى تقلبات في أسعار الفائدة والصرف في عدد من الدول النامية.

وكغيرها من الدول النامية تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة الثانية سلباً بالتطورات في الاقتصاد العالمي والتي اضعفت مستويات الطلب الخارجي وتدفقات التجارة الدولية والاستثمار. إضافة لذلك تأثرت بعض الدول العربية لا سيما بداية من عام 2011 بتطورات وأوضاع داخلية غير مواتية أثرت سلباً أو أدت إلى انكماش الناتج في الدول العربية التي شهدت هذه التطورات نتيجة تأثير الانتاج والمتحصلات من النقد الأجنبي في بعض القطاعات الرئيسية المولدة للدخل مثل النفط والصناعة والزراعة والسياحة والصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثر مستويات البنية الأساسية وتحويلات العاملين بالخارج. شمل نطاق تأثير هذه التطورات بعض الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له سواء بشكل مباشر نتيجة تعرض بعضها لهذه الأوضاع أو بشكل غير مباشر نتيجة للأثر الانتشاري Spill-over effect لتلك الأحداث الذي أمتد إلى دول عربية أخرى مجاورة. زاد من حدة هذه التأثيرات على الاقتصادات العربية اتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو التراجع كما سبق الإشارة. في المحصلة تسببت هذه العوامل في تراجع ملحوظ لمعدلات النمو في الدول العربية كمجموعة خلال الفترة الثانية ليصل إلى 3.3 في المائة مقارنة بنحو 5.4 في المائة لمتوسط النمو المسجل في الفترة الأولى كما سبق الإشارة.

الشكل رقم (2)  
معدل نمو الاقتصاد العالمي والدول العربية كمجموعة خلال الفترة (2016-2000)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وصندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

## 2. اتجاهات معدل التضخم

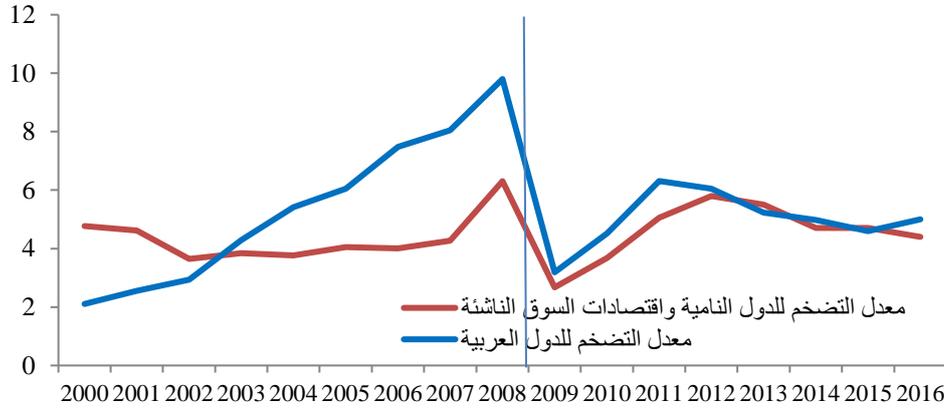
أما من حيث التطورات في اتجاهات معدل التضخم، فقد سلكت معدلات التضخم في الدول العربية مساراً مشابهاً لاتجاهات تطور معدلات التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة خلال الفترة الأولى من الدراسة (2000-2008)<sup>67</sup>، حيث اتجهت معدلات التضخم في الدول العربية نحو الارتفاع خلال تلك الفترة متأثرة بعدد من العوامل لعل من أهمها الضغوط التضخمية الناتجة عن الزيادة المسجلة في مستويات الطلب المحلي مع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي والارتفاع الملحوظ لمعدلات نمو السيولة المحلية. إضافة إلى تأثير تراجع قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى نتيجة تراجع قيمة الدولار خلال بعض السنوات المتضمنة في تلك الفترة. هذا، وقد سجل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أعلى مستوى له عام 2008 بما يعكس الارتفاع الكبير المسجل في أسعار السلع الأساسية وعلى رأسها النفط.

أما خلال الفترة الثانية للدراسة (2009-2016)، فقد شهدت تلك الفترة تراجع نسبي لمعدل التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة تأثراً بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية. ويعد عامي 2010 و2011 استثناءً من هذا الاتجاه النزولي لتطورات الأسعار العالمية حيث سجل معدل التضخم بدول المجموعة اتجاهاً تصاعدياً خلال تلك الفترة في ظل الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط والسلع الغذائية.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم في الدول العربية، فقد سلكت بشكل عام منحى مشابه للتطورات في مستويات الأسعار العالمية خلال الفترة الثانية وسُجلت أعلى معدل للتضخم خلال تلك الفترة في عام 2011، الذي شهد تكاتف عدد من العوامل التي عملت بشكل ملحوظ على رفع معدلات التضخم في بعض الدول العربية شملت فيما بينها تزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى تأثير شبكات إمدادات السلع الأساسية في بعض الدول العربية بالأوضاع الداخلية التي شهدتها هذه الدول، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم نتيجة أثر التمير الناتج عن تراجع قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول والتي أدت إلى تأثر المتحصلات من النقد الأجنبي.

(67) حيث عام 2008 اتجاه معدل التضخم نحو الارتفاع ليصل إلى 6.3 متأثراً بارتفاع أسعار عدد من السلع الأولية وعلى رأسها النفط والذي قفز بنحو 37 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2007.

الشكل رقم (3)  
معدل التضخم العالمي والدول العربية كمجموعة خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وصندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

### 3. الأوضاع النقدية

على صعيد الأوضاع النقدية، اتسمت الفترة الأولى من الدراسة (2000-2008) باتجاه أسعار الفائدة طويلة الأجل نحو التراجع لمستويات قياسية في عدد كبير من الدول الصناعية الرئيسية وسجلت أدنى مستوياتها خلال الفترة (2000-2003) بما يعكس سياسات الدول المتقدمة للخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي. ولقد تمكنت السياسة النقدية من مساندة الانتعاش الاقتصادي المُسجل خلال السنوات الأولى من هذه الفترة، فيما اتجهت أسعار الفائدة العالمية نحو الارتفاع خلال السنوات المتبقية من هذه الفترة في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وظهور بعض الضغوط التضخمية.

في المقابل، وفي الفترة الثانية التي شهدت اندلاع الأزمة المالية العالمية غلبت الاتجاهات التوسعية على توجهات السياسة النقدية في عدد من الدول المتقدمة، حيث قامت المصارف المركزية الدولية بإجراء تخفيضات متتالية على أسعار الفائدة وضح السيولة في الجهاز المصرفي عبر جولات متتالية من برامج التيسير الكمي التي استهدفت تشجيع المصارف على ضخ الائتمان والتغلب على مشكلة نقص السيولة في ظل توجه المصارف الكبرى في العالم نحو تقوية قواعدها الرأسمالية وتقليل مستويات انكشافاتها المالية الخارجية.

يلاحظ أن اتجاهات أسعار الفائدة في الدول العربية قد ارتبطت بشكل كبير بالتغيرات المسجلة في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية خلال الفترتين لا سيما في ظل تبني اثنتي عشرة دولة عربية لسياسة سعر الصرف الثابت<sup>68</sup>. إلا أنه يشار إلى حرص بعض الدول العربية على الإبقاء على هامش ما بين أسعار

(68) تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار وهي: (السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سورية وليبيا)، ودولة بسلة من العملات (الكويت). في حين تتبنى دولتان عربيتان نظاماً ثابتاً للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات (المغرب والعمّ). وتتبنى سبع دول عربية نظاماً مداراً للصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال).

الفائدة على عملاتها المحلية وأسعار فائدة عملات الربط بهدف إتاحة قدرأ من الاستقلالية للسياسة النقدية لتحقيق أهدافها النهائية وإدارة السيولة وعمليات منح الائتمان بما يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية.

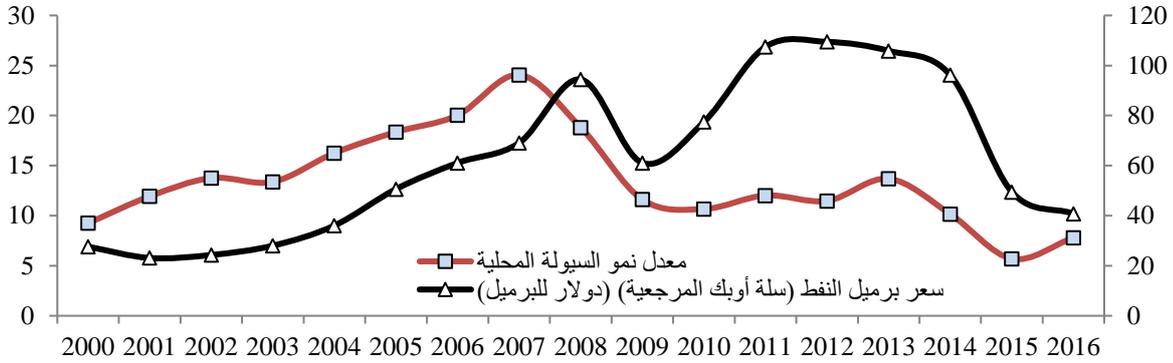
أما من حيث الدول العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة للصرف، فقد شهدت عملاتها استقراراً نسبياً مقابل العملات الأجنبية الرئيسية خلال الفترة الأولى مستفيدة من تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في تلك الدول وتراكم الاحتياطيات الأجنبية، بينما تعرضت بعض عملات هذه الدول لضغوطات وتقلبات ملحوظة في الفترة الثانية، خاصة فيما يتعلق بعملات الدول العربية التي مرت بأوضاع داخلية غير مواتية بداية من عام 2011 دفعت بعض المصارف المركزية العربية إلى اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة الرسمية للدفاع عن العملات المحلية، أو إجراء تخفيضات متتالية في قيمة عملاتها المحلية في ظل الضغوطات التي شهدتها أسواق الصرف الأجنبي.

يلاحظ في هذا الصدد أن التغيرات في مستويات السيولة المحلية في الدول العربية قد عكست إلى حد كبير تطورات البيئة الاقتصادية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالتطورات في أسعار النفط. فخلال الفترة الأولى اتخذت الأسعار العالمية للنفط اتجاهاً تصاعدياً عمل على رفع مستويات الفوائض المالية لدى الدول العربية المُصدرة للنفط وهو ما ساهم في ارتفاع كبير في حجم الودائع المحلية، وطفرة في مستويات السيولة المحلية بتلك البلدان مدفوعة بشكل رئيسي بالأثر التوسعي لصادفي الأصول الأجنبية وهو ما استلزم تدخل السلطات النقدية في الدول العربية لامتصاص الفائض في السيولة وخاصة فيما يتعلق بزيادة صافي الأصول الأجنبية لتجنب ظهور الضغوط التضخمية. من جهة أخرى تدفق جانباً من هذه الوفورات المالية إلى الدول العربية المستوردة للنفط من خلال تدفقات تحويلات العاملين والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما عمل على رفع متوسط معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال الفترة الأولى إلى نحو 15 في المائة سنوياً في المتوسط.

في المقابل، وفي ظل اتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو التراجع خلال الفترة الثانية اتجهت معدلات نمو السيولة المحلية نحو الانخفاض، حيث اتسمت الفترة بتراجع كبير في مساهمة صافي الأصول الأجنبية من بين العوامل المؤثرة على السيولة المحلية. كما أثرت الأوضاع الداخلية التي مرت بها بعض البلدان العربية سلباً على مستويات السيولة المحلية في ظل نتيجة أزمات السيولة التي مرت بها هذه البلدان والتي حفزت المصارف المركزية للتدخل بعدد من الآليات للتخفيف من تأثير نقص مستويات السيولة على نشاط منح الائتمان والنمو الاقتصادي. في ظل هذه التطورات، تراجعت بشكل ملحوظ مساهمة صافي الأصول الأجنبية كمصدر من مصادر التوسع في السيولة لصالح صافي الائتمان المحلي الذي شهد زيادة ملحوظة بما يعكس الزيادة الكبيرة في حجم الاقتراض الحكومي لتمويل العجوزات الكبيرة في الموازنات العامة. على ضوء ما سبق، تراجع معدل نمو السيولة المحلية خلال الفترة الثانية إلى 5.9 في المائة في المتوسط سنوياً.

#### الشكل رقم (4)

تطور معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية والأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، قاعدة بيانات أسعار النفط، وصندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

#### 4. الأوضاع المالية والتطورات في موازين المعاملات الجارية

تأثرت الأوضاع المالية والتطورات في موازين المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة بشكل رئيسي بالتغيرات في أسعار النفط وبجملتها من العوامل ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية خلال الفترتين. وخلال الفترة الأولى، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط استناداً إلى متوسط أسعار سلة أوبك بنسبة 242 في المائة مع ارتفاعها من نحو 27.2 دولار للبرميل في أول الفترة إلى نحو 94.5 دولار بنهايتها. كان لهذا الارتفاع تأثيراً كبيراً على الأوضاع المالية والخارجية للبلدان العربية في ضوء ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية إلى ما يشكل نحو 70 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة ونحو 69 في المائة من حصيلة صادرات البلدان العربية.

فمن حيث الأوضاع المالية مكن الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط الدول العربية خلال الفترة الأولى من تعزيز الإيرادات العامة التي نمت خلال الفترة بنسبة 21 في المائة سنوياً، وهو ما أدى إلى تراكم الوفورات المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط والتي تم الاستفادة منها في تمويل خطط ومشروعات دعم البنية الأساسية وفي تعزيز أصول صناديق الثروة السيادية، كما تدفق جانب منها في صورة استثمارات مباشرة وغير مباشرة إلى الدول العربية المستوردة للنفط. من جانب آخر، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الأولى سواء في الدول العربية المصدرة للنفط أو تلك المستوردة له. سجلت النفقات العامة نمواً بنسبة 15 في المائة سنوياً خلال تلك الفترة على مستوى البلدان العربية كمجموعة. ووجهت هذه الزيادة في النفقات إلى دعم مستويات الانفاق الجاري والرأسمالي لحفز النمو الاقتصادي وتمويل مشروعات البنية الأساسية وتخفيف حدة التفاوت في توزيع الدخل في بعض الدول العربية من خلال عدد من برامج الدعم والضمان الاجتماعي والتشغيل. ولكن رغم هذا الارتفاع المسجل في النفقات العامة، إلا أن الموازنة العامة للدول العربية كمجموعة سجلت فوائض مالية خلال الفترة الأولى من الدراسة بلغت أعلى مستوى لها خلال

الفترة (2005-2008) بمتوسط للفائض شكل ما نسبته 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

مكنت هذه التطورات الإيجابية على صعيد الأوضاع المالية عدد من الدول العربية من استغلال جانباً من هذه الوفورات في سداد جزءاً مهماً من المديونيات المستحقة عليها لا سيما فيما يتعلق بالدين العام المحلي الذي يشكل الجزء الأكبر من إجمالي الدين العام في الدول العربية. فخلال الفترة (2005-2007) تمكنت الدول العربية من خفض مستوى الدين العام الداخلي من 282 مليار دولار عام 2005 إلى 187 مليار دولار عام 2007 بتراجع بلغت نسبته 34 في المائة.

على النقيض تماماً من التطورات المسجلة في الأوضاع المالية خلال الفترة الأولى، تأثرت أوضاع الموازنات العامة للدول العربية في الفترة الثانية بجملة من العوامل السلبية التي انعكست على أوضاع الانضباط المالي بتلك الدول وأدت إلى ارتفاع مستويات العجز في الموازنات العامة وارتفاع مستويات الدين العام. لعل من أبرز هذه العوامل تأثير كل من: (1). تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية، و(2). الأوضاع الداخلية غير المواتية التي شهدتها بعض الدول العربية بداية من عام 2011، (3). تأثير الاتجاه الهبوطي للأسعار العالمية للنفط بداية من النصف الثاني من عام 2014.

كان لتلك التطورات أثراً مضاعفاً على الموازنات العامة للدول العربية، فمن جهة أثرت تلك التطورات سلباً على الإيرادات العامة للدول العربية سواء فيما يتعلق بالإيرادات النفطية أو الضريبية ومن جهة أخرى، عمل بعضها على إحداث زيادة غير مسبوقه في مستويات النفقات العامة.

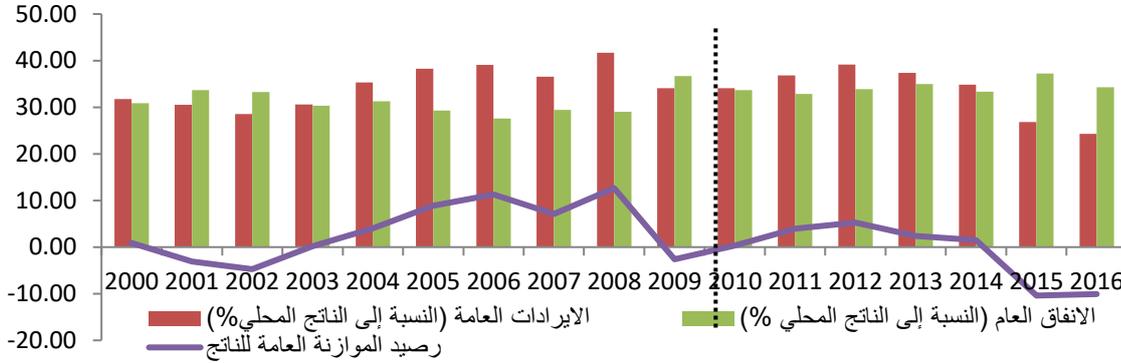
فالتطورات المشار إليها أدت إلى تراجع حصيلة الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط وتأثر مستويات الإيرادات الضريبية في الدول العربية المستوردة للنفط سلباً نتيجة تراجع معدلات نمو النشاط الاقتصادي في بعض الدول وانكماشها في البعض الآخر.

في الوقت ذاته دفعت بعض تلك التطورات إلى تنامي المطالب الاجتماعية وإلى اتجاه الحكومات لرفع مستويات الانفاق على زيادة رواتب العاملين بالقطاع الحكومي وبنود الانفاق الاجتماعي المختلفة، في الوقت الذي لم يتوفر فيه لدى الكثير من الدول العربية الموارد اللازمة لزيادة النفقات.

في المجمل كان لتلك الفترة أثراً سلبياً على الأوضاع المالية في كثير من الدول العربية ونتج عنها تسجيل غالبية الدول العربية لعجزات في الموازنة العامة وشمل ذلك لأول مرة منذ سنوات الدول العربية المصدرة للنفط. بناء عليه، تحول الفائض المسجل في الموازنة العامة للدول العربية كمجموعة والبالغ 4.1 في المائة من الناتج في الفترة الأولى إلى عجز بنسبة 1.2 في المائة من الناتج في الفترة الثانية.

## الشكل رقم (5)

### تطور الأوضاع المالية في الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)

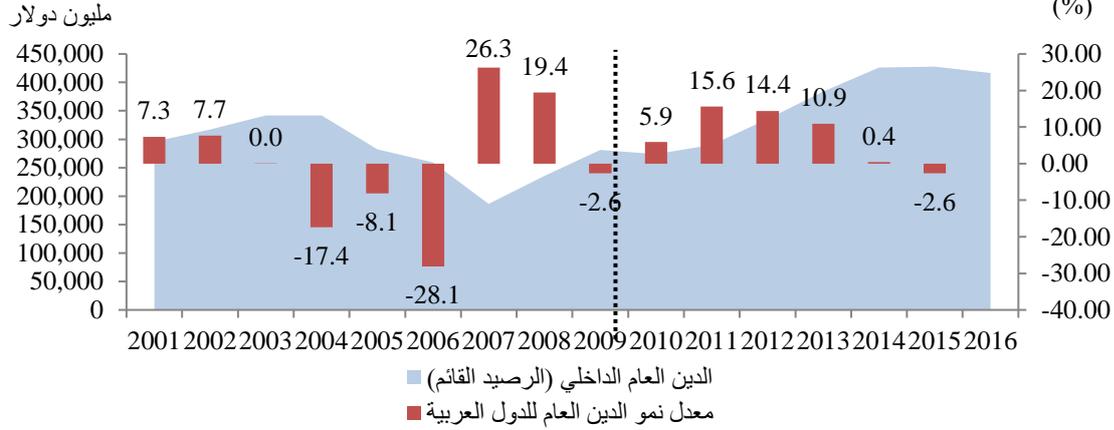


المصدر: صندوق النقد العربي (2016). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

إزاء هذه التطورات اضطرت العديد من البلدان العربية إلى الاستدانة وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير لمستوى الدين العام للدول العربية المُقترضة إلى 654 مليار دولار عام 2016. في هذا السياق، شهد مكون الدين العام الداخلي على الأخص ارتفاعاً ملحوظاً ما بين الفترتين حيث نما الدين العام الداخلي من 235 مليار دولار عام 2008 إلى 416 مليار دولار عام 2016 بزيادة بلغت نسبتها 77 في المائة. يشار إلى أن معدلات نمو الدين العام قد سجلت أعلى مستوى لها خلال الفترة (2011-2013) بما يعكس التطورات التي شهدتها البلدان العربية خلال تلك الفترة والتي أدت إلى تصاعد مستويات الانفاق العام، فيما اتجهت مستويات الدين العام المحلي للاتجاه نحو الانخفاض بداية من عام 2014 لتعكس إصلاحات ضبط أوضاع الموازنات العامة لتحقيق الاستقرار المالي.

مما لا شك فيه أن التزايد الكبير في مستويات الدين العام في البلدان العربية كان له العديد من التداعيات السلبية على مستويات أداء الاقتصاد الكلي عبر عدد من القنوات من أبرزها أثر مزاحمة الائتمان الموجه للقطاع العام للائتمان الموجه للقطاع الخاص Crowding out effect الناتج عن زيادة مستويات الاستدانة من السوق المحلي. كما أن ارتفاع عبء خدمة الدين العام المحلي في بعض الدول العربية بات يستنزف جزءاً كبيراً من إيراداتها العامة سنوياً بما لا يتيح مجالاً للمزيد من الانفاق على قطاعات البنية الأساسية والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات الدافعة للنمو في المستقبل. إضافة إلى أن ارتفاع خدمة الدين العام الخارجي أثر على المتاح من النقد الأجنبي وولد ضغوطات على قيمة العملات المحلية.

الشكل رقم (6)  
تطور معدل نمو الدين العام الداخلي القائم في الدول العربية المقترضة خلال الفترة (2000-2016)



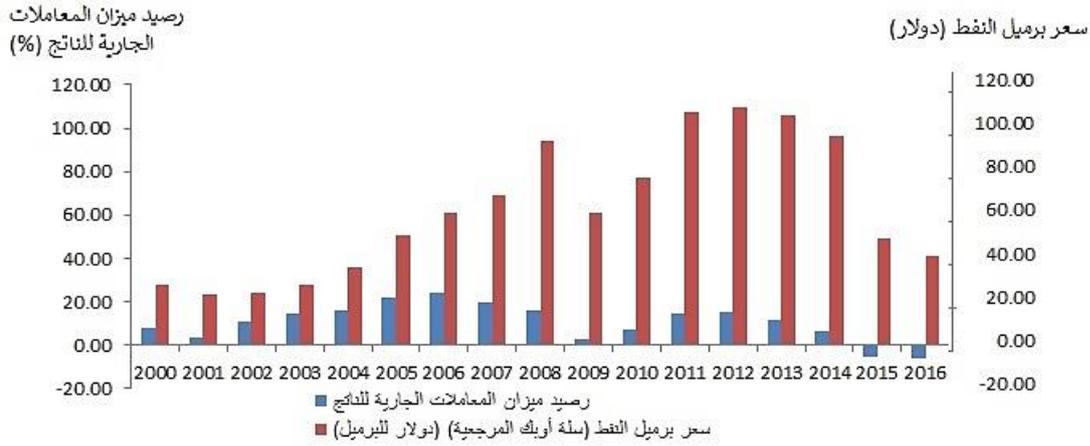
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

أما على صعيد التطورات فيما يتعلق بالتوازنات الخارجية للدول العربية، فقد ساهم كل من التحسن في مستويات النمو الاقتصادي العالمي ومعدل نمو التجارة الدولية والارتفاع النسبي للأسعار العالمية للنفط مقارنة بالمستويات المنخفضة المسجلة في نهاية التسعينيات من القرن الماضي في ارتفاع مستوى الصادرات العربية من السلع والخدمات خلال الفترة الأولى من الدراسة (2000-2008)، وهو ما ساهم في حدوث تحسن ملحوظ للأوضاع الخارجية للدول العربية مع تحقيق ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج فائضاً بلغ في المتوسط 15 في المائة خلال الفترة الأولى وتساعد ملموس لمستوى الاحتياطات الرسمية العربية من نحو 105 مليار دولار في بداية تلك الفترة إلى 919 مليار دولار في نهايتها بما عزز من مقومات الاستقرار الاقتصادي للبلدان العربية خلال هذه السنوات.

أما في الفترة الثانية، فقد كان لتأثير الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من تراجع في مستويات الطلب العالمي أثراً سلبياً على قيمة التجارة الخارجية للبلدان العربية بما أدى إلى تراجع كبير في رصيد ميزان المعاملات الجارية في بداية الفترة الثانية مع تراجع الفائض المحقق إلى 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2009 مقارنة بفائض بلغت نسبته للناتج 16.1 في نهاية الفترة الأولى. أعقب ذلك استمرار تأثر الأوضاع الخارجية للدول العربية بداية من عام 2011 بتباطؤ الطلب العالمي وبالأوضاع الداخلية في بعض دول المنطقة المصدرة للنفط والمستوردة له والتي حالت دون انتعاش القطاعات التصديرية والخدمية بما أدى إلى ارتفاع مستويات الاختلالات الخارجية في هذه البلدان. إضافة لذلك تأثرت الأوضاع الخارجية في البلدان العربية المصدرة للنفط بالتراجع الكبير الذي سجلته أسعار النفط بداية من منتصف عام 2014. نتج عن ذلك انخفاض كبير في حصة الصادرات النفطية للبلدان العربية والتي تشكل نحو 70 في المائة من مجمل الصادرات العربية وبالتالي تحول رصيد ميزان المعاملات الجارية بنهاية (2016) إلى تحقيق عجز بنسبة 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما حقق في المتوسط فائضاً بنسبة 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الثانية من فترات الدراسة مقابل فائض بلغت نسبته 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وكما سبق الإشارة خلال الفترة الأولى.

انعكست هذه التطورات على أرصدة الاحتياطات الرسمية للدول العربية والتي اتجهت نحو التراجع من أعلى مستوى لها سجلته في عام 2013 والبالغ 1372 مليار دولار إلى 1034 مليار دولار عام 2016.

الشكل رقم (7)  
تطور رصيد ميزان المعاملات الجارية للنتائج في الدول العربية وسعر برميل النفط خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

#### رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)

تباينت نوعية البرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها الدول العربية خلال فترة الدراسة من دولة لأخرى وحسب الهياكل الاقتصادية لكل دولة من هذه الدول وكذلك وفقاً لمستويات تأثر هذه الدول بالتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وطبيعة التحديات التي تواجه إدارة الاقتصاد الكلي وطريقة التفاعل ما بين السياسات الاقتصادية، وكذلك استناداً إلى عدد من العوامل الحاكمة الأخرى ومن أهمها مستويات دخل الفرد في كل دولة والحيز المالي المتاح لدى كل منها.

##### 1. دوافع ومبررات الإصلاح الاقتصادي

قد يكون من المفيد قبل التطرق للإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في البلدان العربية خلال الفترة (2000-2016) التطرق لأبرز ملامح سياسات الإصلاح المُطبقة في العقود السابقة لتلك الفترة بشكل موجز حتى يمكن الوقوف على أوضاع الاقتصادات العربية السابقة لتلك الفترة ومبررات الإصلاح خلال الفترة محل الدراسة والتي وإن اختلفت أهميتها النسبية من فترة إلى أخرى، إلا أنها تعد بمثابة الدوافع الرئيسية للإصلاح الاقتصادي.

اتجه عدد من الدول العربية منذ عقد الخمسينات وحتى عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى تبني تجارب تنموية قائمة على نهج التخطيط المركزي بما يعني سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي. من بينها

ما كان يتبع نماذج التخطيط المركزي الإلزامي (مصر، الجزائر، ليبيا، العراق، سوريا)، ومنها ما كان يتبع نماذج التخطيط التوجيهي غير المركزي (تونس، المغرب، الأردن)، فيما تبنت غالبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظم التخطيط التأسيري في إطار اقتصاد مختلط، بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في تسريع وتيرة التنمية من خلال التخطيط التنموي القائم على توجيه القطاع الخاص واستغلال الفوائض النفطية في دعم مشروعات البنية الأساسية والتنويع الاقتصادي<sup>69</sup>.

مع نهاية الثمانينيات تعرضت بعض الدول العربية لأزمات اقتصادية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط وانخفاض مستويات الطلب على العمالة وتحويلات العاملين وتحديات تتعلق بالتنافسية وبيئة اقتصادية مُحيطه لعمل القطاع الخاص مع سيطرة القطاع الحكومي بما حال دون نمو القطاع التصديري. ومع انخفاض مستوى الإيرادات الحكومية في عدد من الدول عانت الدول العربية من عجوزات في الموازنات العامة ومن تصاعد المديونية العامة ومن تراجع الإنفاق الاستهلاكي ومستوى التراكم الرأسمالي لكل عامل الذي انخفض بنسبة 75 في المائة. وهو ما أدى إلى انخفاض الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج وتراجع في مستوى انتاجية العامل وفي النمو الاقتصادي. حفزت هذه الظروف بعض دول المنطقة مثل: المغرب وتونس والأردن على تبني إصلاحات اقتصادية بداية من منتصف الثمانينات في شكل برامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي سعت من خلالها إلى خفض مستويات الإنفاق العام لا سيما الإنفاق على الدعم وإصلاح نظم الصرف<sup>(70)</sup>.

ومع بداية عقد التسعينيات تبني عدد من الدول سياسات اقتصادية استهدفت تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تأثرت بها بعض هذه البلدان ومن بينها أزمة دول جنوب شرق آسيا ومعالجة بعض أوجه الاختلالات الهيكلية التي عانت منها وذلك من خلال تبني برامج **للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي** نفذت بالتعاون مع المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدولي وفق ما يُعرف بـ "توافق واشنطن". استهدفت تلك البرامج إصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية، وتنفيذ برامج لخصخصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة وتحرير التجارة وتحرير الاطر الاقتصادية والمؤسسية وتأهيل الاقتصادات العربية بشكل أكبر لتفعيل آليات السوق<sup>(71)</sup>. انضمت مصر لهذه الدول في عام 1991 مع البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي أو ما يعرف بـ (ERSAP) والذي اشتمل على خمس سياسات رئيسية تمثلت في: (1) الإصلاح المالي، (2) الإصلاح النقدي، (3) تحرير التجارة الخارجية، (4) تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي، (5) إصلاح القطاع العام. وفي السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، تحول الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لا سيما من خلال تسارع وتيرة تنفيذ برامج الخصخصة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بتعزيز فرص النمو المستدام. ولقد قامت مؤسسات التمويل الدولية

<sup>(69)</sup> معهد التخطيط العربي، (2015). "تقرير التنمية العربية".

<sup>(70)</sup> Yousef. M, (2004). "Development, Growth, and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950", Journal of Economic Perspectives – Volume 18, Number 3.

<sup>(71)</sup> Yousef. M, (2004). "Development, Growth, and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950", Journal of Economic Perspectives – Volume 18, Number 3.

الإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي في عدد من الدول العربية<sup>(72)</sup>.

وفي محاولة لتقييم دور تلك الإصلاحات تشير بعض الدراسات إلى أنه رغم نجاح الإصلاحات الاقتصادية المشار إليها في توفير البيئة المناسبة للنمو، إلا أن ضعف مستويات استجابة الاستثمار لتلك الإصلاحات قد أضعفت من فرص نمو الاقتصادات العربية خلال العقود الماضية نتيجة محدودية الإصلاحات الهيكلية المنفذة خلال تلك الفترة<sup>(73)</sup>. ففي حين ساهمت هذه الإصلاحات إلى حد كبير في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في عدة بلدان عربية، إلا أنها لم تؤت ثمارها فعلياً على صعيد النمو الاقتصادي رغم النمو الملموس في مستوى رأس المال البشري في الدول العربية وذلك نظراً لمحدودية المكاسب على صعيد رأس المال المادي وتسجيل مستويات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج لمستويات سلبية في البلدان العربية خلال تلك الفترة<sup>(74)</sup>. فعلى سبيل المثال سجل رأس المال المادي نمواً بنسبة تبلغ نحو 6 في المائة و7 في المائة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في دول شرق آسيا والباسيفيك في حين سجل رأس المال نمواً محدوداً في الدول العربية بنسبة 2.4 في المائة و0.1 في المائة خلال نفس الفترة في الدول العربية. أما من حيث الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فقد نمت بنسبة 2.9 في المائة و3.2 في المائة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في دول شرق آسيا والباسيفيك في حين تراجعت بنسبة بلغت 1.5 في المائة و0.2 في المائة في البلدان العربية.

من جانب آخر، كان لهذه البرامج كلفةً اجتماعيةً كبيرةً نتيجة ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع والخدمات وتسريح عدد كبير من العاملين بمؤسسات القطاع العام، وهو ما استوجب قيام العديد من الدول العربية التي طبقت هذه البرامج باعتماد نظم وشبكات للضمان الاجتماعي للحيلولة دون تراجع مستويات المعيشة لشرائح المواطنين التي تضررت جراء تنفيذ هذه الحزم الإصلاحية. تزامن مع ذلك حدوث ارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة في الدول العربية لا سيما في ظل عدم قدرة القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص العمل وهو ما ترتب عليه ارتفاع ملموس لمستويات البطالة بنهاية عقد التسعينيات وخاصة مستويات البطالة بين الشباب التي بلغت 28 في المائة.

بعد أن تم التطرق بشكل موجز لملامح الأوضاع الاقتصادية خلال السنوات السابقة للفترة محل الدراسة من المهم الوقوف على مبررات الإصلاح في الدول العربية بما يعني طبيعة التحديات الاقتصادية القائمة والدوافع وراء تبني عدد من الدول العربية لسياسات مختلفة للإصلاح الاقتصادي عبر السنوات المختلفة

(72) هبة عبد المنعم، (2012). "الأداء الاقتصادي في الدول العربية: ملامح وسياسات الاستقرار"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية رقم 21.

(73) Yousef..M, (2004). "Development, Growth, and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950", Journal of Economic Perspectives – Volume 18, Number 3.

(74) Nabli, Mustapha K. and Marie-Ange Ve'ganzone' (2004). "Exchange Rate Regime and Competitiveness of Manufactured Exports," in Trade Policy and Economic Integration in the Middle East and North Africa. H. Hakimian and J. Nugent, eds. London: Curzon-Routledge, part 2, chapter 3. and World Bank. (2004). Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa—Toward a New Social Contract. Washington, D.C.

المتضمنة في تلك الفترة. فرغم اختلاف الأهمية النسبية لهذه المبررات أو الدوافع على مدار الفترة أو ما بين دولة عربية وأخرى فإن هناك عدد من الدوافع أو مبررات الإصلاح التي تعتبر إلى حد كبير مشتركة ما بين عدد من البلدان العربية. تشتمل هذه المبررات/الدوافع في:

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي **Achieving Macroeconomic Stability**.
2. الوصول إلى النمو الشامل والتشغيلي **Reaching Inclusive and sustainable growth**.
3. تنويع هياكل الاقتصادات العربية **Economic Diversification**.
4. تعزيز مستويات الإنتاجية والتنافسية **Enhancing Productivity and Competitiveness**.  
Levels

فعلى صعيد تحقيق الاستقرار الاقتصادي **Achieving Macroeconomic Stability** استهدف جانباً مهماً من الإصلاحات التي نفذت خلال فترتي الدراسة تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عبر سياسات استهدفت خفض معدلات التضخم، وعجوزات الموازنات العامة وموازن المدفوعات سواء تلك الناتجة عن الاختلالات الاقتصادية الداخلية أو انخفاض مستويات مرونة الاقتصادات العربية تجاه الصدمات الخارجية غير المواتية. حيث يلاحظ خلال كامل فترة الدراسة التأثير القوي للتداعيات في البيئة الاقتصادية الدولية على مسارات النمو في الدول العربية وهو ما يُستدل عليه من ارتفاع قيمة معدل الارتباط بين معدل نمو الاقتصادات العربية ومعدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 0.70، وهو ما يشير إلى ارتباط موجب قوي بين المتغيرين. كما يلاحظ ارتفاع مستويات الارتباط بين التطورات الاقتصادية الدولية ومسارات النمو في الدول العربية خلال الفترة الثانية بشكل ملحوظ بمعامل ارتباط بلغ نحو 0.80 مقارنة بالفترة الأولى التي سجلت معامل ارتباط يبلغ 0.50. يُعزى هذا الارتباط القوي إلى عدد من العوامل لعل من أهمها ارتفاع الأهمية النسبية لمكون الطلب الخارجي من مجمل الطلب الكلي في عدد كبير من الدول العربية، إضافة إلى ارتفاع مستويات تأثر الاقتصادات العربية بالصدمات الخارجية في ظل انخفاض مستويات تنويع الهياكل الإنتاجية والتصديرية في عدد من البلدان العربية وعدم مرونة نظم أسعار الصرف المتبعة والاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية وطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المواكبة للدورة الاقتصادية بشكل عام.

في المقابل، ركزت الإصلاحات المُنفذة خلال الفترة الثانية لا سيما منذ عام 2011 بشكل كبير على تحقيق هدف الوصول إلى النمو الشامل والتشغيلي **Reaching Inclusive and sustainable growth** على ضوء التحولات السياسية العميقة التي شهدتها بعض البلدان العربية واستهدفت بشكل رئيسي توفير المزيد من فرص التشغيل والعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل لجميع فئات المجتمع. من ثم فقد انصب تركيز الإصلاحات الاقتصادية في الفترة الثانية على توجيه السياسات الاقتصادية الكلية لدعم النمو الاقتصادي وتشجيع دور القطاع الخاص في خلق الناتج والوظائف. في هذا الإطار اهتمت الإصلاحات بتبني سياسات نقدية ومالية مواتية لزيادة الناتج والتوظيف وركزت كذلك على تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد استناداً إلى قدرتها الكبيرة على توفير المزيد من فرص العمل وخفض معدلات البطالة وعلى دمج قطاعات الاقتصاد غير الرسمي وعلى التنمية المكانية المتوازنة ودعم شبكات الأمان الاجتماعي لخفض معدلات الفقر وعلى تشجيع فرص النفاذ للتمويل خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب.

كذلك، يعزى عدد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان العربية إلى طبيعة هيكل الاقتصادات العربية الذي يتسم بانخفاض مستويات التنويع الاقتصادي على عدد من الأصعدة فمن ناحية يتركز هيكل

الانتاج والتصدير في عدد من البلدان العربية في السلع الأولية غير المصنعة ومن أهمها النفط. كذلك لا يزال القطاع الحكومي مهيمناً على النشاط الاقتصادي مع ضعف في دور القطاع الخاص في توليد الناتج وتوفير الوظائف في بعض البلدان العربية. وإدراكاً من الدول العربية لأهمية تنويع هياكلها الاقتصادية تنبأت ومنذ ستينيات القرن الماضي سياسات **تنويع هياكل الاقتصادات العربية Economic Diversification** سعت من خلالها إلى الاستفادة من الفوائض المالية المتحققة من تصدير النفط في تأسيس صناعات سيادية للثروة للاستثمار في تنويع الهياكل الاقتصادية وحفز مستويات النشاط في القطاعات غير الهيدروكربونية وفي دعم مستويات البنية الأساسية وذلك بهدف توفير البيئة الممكنة والمشجعة لنشاط القطاع الخاص. كما عملت الدول العربية النفطية وغير النفطية كذلك على ترشيد دور القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي وتوفير الحوافز المختلفة للقطاع الخاص وركزت في بعض البلدان على قصر دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وحفز بيئات الأعمال وزيادة مستويات تنافسيتها وجاذبيتها. رغم كون إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية ليست حديثة العهد في الدول العربية إلا أن التركيز عليها قد تعمق بشكل كبير خلال الفترة الثانية من فترات الدراسة ولا سيما في أعقاب التراجع الكبير المسجل في الأسعار العالمية للنفط بداية من النصف الثاني من عام 2014 حيث فقدت خلال الفترة (2014-2016) نحو 58 في المائة من قيمتها<sup>75</sup>.

من جانب آخر، تواجه بعض البلدان العربية تحديات ترتبط بانخفاض مستويات الانتاجية والتنافسية وهو ما يبرز المشكلات التي تعاني منها أسواق العمل والمنتجات في هذه البلدان وعدم ملائمة السياسات المتبناه لحفز مستويات الانتاجية والتطور المعرفي والابداع والابتكار وهو ما يظهره عدد من المؤشرات الدولية، حيث ينخفض ترتيب هذه البلدان في مؤشرات التنافسية والابتكار والاقتصاد المعرفي إلى مراتب متأخرة. بناء على ما سبق فقد انصب جانباً من الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في بعض البلدان العربية خلال الفترة الثانية على **تعزيز مستويات الانتاجية والتنافسية Enhancing Productivity and Competitiveness Levels** من خلال تطوير القدرات الانتاجية وتشجيع الاستثمار في التطوير المعرفي وتشجيع الابتكار وحفز دور القطاعات عالية القيمة المضافة في الاقتصاد.

بناء على ما سبق يتطرق الجزء التالي إلى طبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت خلال كل من فترتي الدراسة ومدى ارتباطها بالدوافع والمبررات السابق الإشارة إليها بالمزيد من التفصيل.

## 2. الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة في الدول العربية (2000-2016)

يهتم هذا الجزء بعرض طبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها البلدان العربية خلال فترتي الدراسة سواء فيما يتعلق بإصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي، أو الإصلاحات الهيكلية بما يشمل ذلك من جوانب متعددة من بينها إصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحرير التجارة وتطوير القطاع المالي. كما يتطرق هذا الجزء أيضاً إلى الإصلاحات المؤسسية المتبناه في البلدان العربية خلال تلك الفترة لا سيما خلال الفترة الثانية من فترتي الدراسة.

(75) OPEC, (2017). OPEC Price Basket.

## 2. 1 الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2000-2008)

اتضح مع بداية عام 2000 أن معدلات النمو المسجلة في الدول العربية باستثناء الدول النفطية كانت أقل من تلك المسجلة خلال حقبة الثمانينات، كما لم ينجح عدد منها في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها وعلى رأسها ارتفاع معدلات البطالة واستمرار الاختلالات الاقتصادية. وهو ما يُعزى إلى عدد من الأسباب من أهمها ضعف مستويات تراكم رأس المال، وطغيان الاستهلاك العام والخاص، والإفراط في واردات السلع النهائية، وضعف الادخار العام بسبب ارتفاع معدل نمو الإنفاق وارتفاع معدلات خدمة الدين وضعف القدرة على تعبئة الضرائب وارتفاع حجم القطاع غير الرسمي<sup>(76)</sup>. ولمواجهة هذه التطورات ركزت البلدان العربية على تبني إصلاحات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاحات هيكلية بهدف تنويع مصادر الدخل وتحرير التجارة الخارجية وتقوية القطاعات المالية. على الرغم من أهمية الإصلاحات المؤسسية في دعم النمو الاقتصادي، إلا أن الدول العربية لم تركز بشكل كبير على هذه النوعية من الإصلاحات خلال الفترة الأولى من فترات الدراسة، بخلاف الفترة الثانية التي شهدت اهتماماً كبيراً بهذه النوعية من الإصلاحات.

### 2. 1. 1 إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية

سعت البلدان العربية لمواجهة التحديات المشار إليها في الفترة الأولى إلى التركيز على إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكان هناك تركيز كبير خلال تلك الفترة على **إصلاحات السياسة المالية**. فرغم استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة وتحسن أوضاع الموازنات في العديد من الدول العربية، حرص عدد من الدول العربية سواء المصدر للنفط أو المستوردة له على مواصلة ضبط موازناتها والاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح المالي وخاصة فيما يتعلق بجهود تنويع مصادر الإيرادات العامة، وزيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المتاحة للحكومة من خلال سياسات استهدفت العمل على تبني برامج للإصلاح الضريبي وتعزيز كفاءة الأنظمة الضريبية والعمل على زيادة مصادر الإيرادات غير النفطية، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وتمويل العجز في الموازنة من موارد حقيقية وخصخصة المشروعات الحكومية. إضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام، وربطه بالحاجات الإنمائية وترشيد نظم الدعم، وتبني نظم أكثر كفاءة لإدارة الموازنة العامة من خلال تحول بعض الدول العربية لموازنات البرامج والأداء لضمان رفع كفاءة الإنفاق العام وربطه بالخطط الاقتصادية التنموية متوسطة الأجل<sup>77</sup>.

فيما يتعلق **بإصلاحات السياسة النقدية ونظم الصرف**، فقد واصلت السياسة النقدية في معظم الدول العربية استهدافها الحفاظ على استقرار مستويات الأسعار ونظم الصرف وإيجاد بيئة محفزة للنمو الاقتصادي. ومع الزيادة المسجلة في أسعار النفط خلال تلك الفترة وما نتج عنها من زيادة في السيولة المحلية نتيجة ارتفاع

(76) معهد التخطيط العربي، (2015). "تقرير التنمية العربية".  
(77) أحمد بدوي (2011)، "برنامج إصلاح الموازنات العامة في الدول العربية: الجهود والتحديات"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، ص: 8.

صافي الموجودات الأجنبية عملت السياسة النقدية على امتصاص فائض السيولة للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. اتسمت السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة بالمرونة بالفدر الذي سمحت به متطلبات التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية وبغية جعل أسعار الفائدة أكثر ملائمة للظروف الاقتصادية وأكثر تحفيزاً للائتمان الموجه للقطاع الخاص وساعد على ذلك تحسن أوضاع الموازنات الحكومية. كما عملت البلدان العربية على سن القوانين التي تعزز استقلالية البنوك المركزية وضمان سلامة البيئة المصرفية. ساهمت استقلالية البنوك المركزية في بعض الدول العربية في الحد من التوسع المفرط في الائتمان الحكومي وحفزت الحكومات على تمويل العجوزات في موازنتها من موارد حقيقية وعدم الاعتماد على الإصدار النقدي. فيما يتعلق **بنظم الصرف**، يلاحظ أن معظم الدول العربية كانت تثبت سعر صرف عملاتها مقابل الدولار أو بعض العملات الأوروبية وخاصة في أوائل التسعينات. وساهم ذلك إلى حد كبير في تثبيت التوقعات وساعد على استقرار مستويات حصيللة الصادرات النفطية المقومة بالدولار. في المقابل اتسمت نظم الصرف العربية خلال تلك الفترة بشكل عام بالمزيد من المرونة حيث تحول عدد من الدول العربية من نظم سعر الثابت إلى نظم سعر الصرف الأكثر مرونة بما يسمح بالتجاوب مع المتغيرات الدولية، كما تبنت بعض الدول التي تقوم بتثبيت أسعار صرف عملاتها هوامش أكبر ما بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة العالمية لإتاحة قدر أكبر من المرونة لزيادة مستويات قدرة السياسة النقدية على مواجهة تقلبات النمو الاقتصادي في الأجل القصير. ويشار إلى أن السياسات النقدية والمالية المتوازنة التي تم تبنيها في معظم الدول العربية قد ساعدت على استقرار نظم أسعار الصرف المتبعة، حيث نتج عنهما تقييد العجز في الموازنات الحكومية وخفض معدلات التضخم وتقليل التقلبات في أسعار الفائدة المحلية بشكل عزز من كفاءة نظم الصرف.

## 2.1.2 الإصلاحات الهيكلية

أما على صعيد الإصلاحات الهيكلية فقد واصلت البلدان العربية خلال الفترة الأولى من فترات الدراسة تبني **إصلاحات لتنوع الهياكل الاقتصادية** سواء فيما يتعلق بزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي (سياسات التنوع الاقتصادي) أو فيما يتعلق بحفز دور القطاع الخاص في توليد الناتج وفرص العمل (تشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي). فعلى صعيد إصلاحات وسياسات التنوع الاقتصادي، يشار إلى أن جهود الدول العربية في هذا الصدد ليست جديدة وإنما تعود إلى حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مع اتجاه بعض الدول النفطية (الكويت والبحرين والسعودية والامارات) إلى استغلال الفوائض النفطية في تقوية الصناعات الثقيلة والصناعات المرتبطة بقطاع النفط وقطاع الموانئ والخدمات اللوجستية. وقد أخذت جهود الدول العربية أشكالاً مختلفة في هذا السياق عبر الحقب الزمنية المختلفة. فخلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات كان التركيز على سياسات التنوع من منطلق تقليل مستوى التقلبات التي تتعرض لها الدول العربية النفطية جراء التقلبات في أسعار النفط الدولية والتي أدت في بعض السنوات إلى ارتفاع ملموس لمستويات الدين العام. أما خلال الحقبة الأولى من الألفية فقد جاءت سياسات وإصلاحات التنوع الاقتصادي في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت تحقيق

الاستقرار الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز مستويات التنمية البشرية. حفزت كافة هذه التطورات عدد من الدول العربية النفطية لا سيما دول مجلس التعاون للاستفادة من الفوائض النفطية لدعم في تقوية دور صناديق الثروة السيادية والتوسع في دعم عدد من القطاعات غير النفطية وتعزيز مستويات البنية الأساسية وهو ما يمكن بعض هذه الدول من:

- إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي.
- توفير البنية الأساسية الداعمة للنمو.
- دعم مستويات رأس المال البشري.
- توفير بيئة ملائمة لمناخ الأعمال.

وفيما يتعلق **بإصلاحات حفز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، فقد واصل عدد من الدول العربية خلال الفترة (2000-2008) تنفيذ برامج الخصخصة التي كانت قد بدأتها من عقد الثمانينيات من القرن الماضي بهدف تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية وزيادة مستويات كفاءة الانتاج وتشجيع الصادرات ومن ثم فقد عملت على إزالة الحواجز المعيقة لتدفق رأس المال والتجارة وقامت بعمليات كلبية أو جزئية لبيع الشركات المملوكة للدولة. تعتبر مصر والمغرب وتونس والكويت والأردن من بين أهم الدول العربية التي تبنت برامج طموحة للخصخصة<sup>78</sup>. لم تقتصر برامج الخصخصة المطبقة خلال الفترة على الدول العربية المستوردة للنفط وإنما امتدت أيضاً إلى بعض الدول النفطية لتخفيف الأعباء عن موازنتها العامة وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد<sup>79</sup>. ساعدت عمليات الخصخصة في بعض البلدان العربية على دعم أوضاع المالية العامة بما وفرته من حصيلة بيع الشركات المملوكة للدولة وساعدت كذلك على تنشيط أسواق الأوراق المالية وزيادة مستويات الانتاج والصادرات وأدت في بعض الدول العربية إلى تحسن أداء الشركات وانخفاض عدد الشركات الخاسرة وارتفاع العائد على الاستثمار وتوفير بعض الخدمات بتكلفة أقل لاسيما فيما يتعلق بقطاع الاتصالات<sup>80</sup>.

فيما يتعلق **بإصلاحات تحرير التجارة الخارجية**، فقد حرصت البلدان العربية على تشجيع تدفقات التجارة البينية من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998 تحت مظلة الجامعة العربية لتضم في عضويتها 18 دولة عربية تشكل تجارها الخارجية نحو 92 في المائة من إجمالي التجارة العربية. يعد إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة على طريق التعاون الاقتصادي العربي بتهيئة البيئة التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية وكذلك تنشيط البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشروعات المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للبلدان العربية. في هذا السياق، ومع مطلع عام 2005 تم تنفيذ الاعفاءات الجمركية بنسبة 100 في المائة على السلع المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ذات المنشأ العربي المتبادلة بين أعضاء المنطقة والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. كما تم خلال عام 2007 الموافقة على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية

(78) د. عبد العزيز بن حبتور (1997). "إدارة عمليات الخصخصة" دار صفاء، عمّان، 1997، ص6.

(79) صندوق النقد العربي (2002). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ص 161.

(80) د. مختار خطاب (2000). "الخصخصة في التجربة المصرية"، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد (27)، عمّان، ص16-23 يوليو.

والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية إلى الدول العربية مستفيدةً من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية. على صعيد تحرير التجارة البينية في الخدمات فقد بدأت المفاوضات بين البلدان العربية في عام 2006 حيث قدمت 11 دولة عضواً عروفاً أولية لفتح بعض قطاعات الخدمات التي ترغب في تحريرها أمام المصدرين من الدول العربية الأخرى<sup>(81)</sup>. من جهة أخرى، اتجهت بعض مجموعات الدول العربية إلى إبرام اتفاقات تجارية إقليمية لتشجيع تدفقات التجارة البينية مثل الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة التجارة الحرة بين دول شمال أفريقيا "أغادير".

على صعيد إصلاحات تطوير القطاع المالي فبشكل عام حظي تطوير القطاع المالي والمصرفي باهتمام ملحوظ من السلطات في الدول العربية على مدار العقود والسنوات الماضية قبل الازمة المالية الاخيرة، حيث عملت السلطات على تطوير القوانين والتشريعات المصرفية التي عززت من صلاحيات وقدرات المصارف المركزية من جهة، ووفرت من جهة أخرى المزيد من التطوير والانفتاح للنشاط المصرفي. كما تركزت الإصلاحات على بناء البيئة المواتية للعمل المالي والمصرفي من خلال تطوير السوق النقدية وتحرير أسعار الفائدة. كذلك حرصت السلطات على تطوير جوانب البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وعلى وجه الخصوص، أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات وأنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر. كما تم إدخال وتطوير ضوابط جديدة للإشراف والرقابة، أهمها ما يخص حوكمة المصارف والمؤسسات المالية. كذلك، شهدت السنوات الماضية استكمال جهود إرساء الأطر الإشرافية والتنظيمية على المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق المال، فقد بات هناك هيئات مستقلة للإشراف والرقابة على أسواق المال في معظم الدول العربية. كذلك أقدمت بعض الدول على إنشاء هيئات للإشراف على قطاع التأمين، وهيئات للإشراف على التمويل العقاري، وغيرها من مفاصل القطاع المالي.

وقد ساهمت إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي في توفير بيئة مواتية لنمو القطاع المالي بالدول العربية وعملت على رفع مستوى ربحيته وكفاءته النسبية في تخصيص الموارد خلال تلك الفترة. وقد واصلت الدول العربية خلال تلك الفترة مساعيها لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات، حيث قامت بتحرير هيكل أسعار الفائدة بدرجات متفاوتة وإزالة الرقابة على الائتمان وتقوية الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع المصرفي وإعادة هيكلته وتقوية قواعده الرأسمالية وخصخصة المصارف العامة والسماح بتواجد البنوك الأجنبية لتعزيز المنافسة، وتأسيس مكاتب للاستعلام الائتماني وصناديق ونظم تأمين للودائع في عدد من الدول العربية، إضافة إلى ذلك سعت الدول العربية إلى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للشفافية والحوكمة المطبقة عالمياً بقطاعاتها المصرفية. من جانب آخر ساعدت الإصلاحات التي تمت في إطار السياسة النقدية في تطوير القطاع المالي العربي من خلال سعي السلطات النقدية بعدد من الدول العربية إلى ضمان استقلالية البنوك المركزية وتحسين مستويات الرقابة المصرفية مع توجه عام نحو استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تسهم في تطوير القطاع المالي.

(81) صندوق النقد العربي (2006). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ص 151.

أما على صعيد سوق الأوراق المالية، يشار في هذا الصدد إلى أن الكثير من الدول العربية لم تكن تمتلك أسواقاً رسمية منظمة خلال عقد التسعينيات، في حين شهد العقد الأول من الألفية تطوراً ملحوظاً على صعيد اتجاه العديد من الدول العربية لتأسيس أسواق منظمة للأوراق المالية وهيئات للرقابة لتنظيم وتنشيط التداولات المالية في هذه الأسواق. عملت الهيئات الرقابية خلال العقد الأول على تنظيم نشاط الوساطة المالية ووضع المعايير والضوابط التي تكفل شفافية عمليات نشر البيانات المالية وتوزيعات الأرباح للشركات المدرجة. وذلك إضافة إلى تنظيم التداولات بالشكل الذي يحد من تعرض هذه الأسواق لأية صدمات إقليمية أو عالمية من خلال وضع ضوابط على عمليات التداول اليومي والارتفاعات اليومية المسجلة في مؤشرات الأداء ووقف تداولات الشركات التي لا تلتزم بالإفصاح مع إخضاع الشركات المدرجة لضوابط صارمة فيما يتعلق بتطبيق معايير الشفافية والحوكمة، إلى جانب ذلك سعت الهيئات التنظيمية بشكل مستمر لتطوير أنشطة التداول الإلكتروني وأنظمة المقاصة.

## 2.2 الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2009-2016)

بخلاف الفترة الأولى، تأثر أداء الاقتصادات العربية خلال الفترة الثانية سلباً بعدد من الصدمات التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل وفرضت العديد من التحديات الاقتصادية على صانعي السياسات ونتج عنها تحول جوهري في سياسات الإصلاح الاقتصادي. فمن جهة تأثرت البلدان العربية بالتداعيات في البيئة الاقتصادية الدولية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007 وامتدت لعام 2009 أو أزمة الدين السيادية الأوروبية خلال الفترة (2011-2012) واللذان نتج عنهما بشكل عام تراجع ملحوظ في معدل نمو الاقتصاد العالمي ومستويات الطلب الخارجي بما استلزم تحول باتجاه السياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية للتخفيف من أثر الأزمة.

من جانب آخر، شهدت بعض الدول العربية خلال عام 2011 تحولات سياسية عميقة استهدفت توفير المزيد من فرص التشغيل والعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل لجميع فئات المجتمع. أدت الأحداث المصاحبة لتلك التحولات إلى تراجع النمو بصورة ملموسة وتأثر أوضاع المالية العامة وموازن المدفوعات في بعض البلدان العربية وتراجع للاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى استمرار تأثر الاقتصادات العربية بتراجع مستويات الطلب الخارجي كنتيجة لاستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية واندلاع أزمة الديون السيادية في أوروبا بما استلزم مزيداً من التركيز على تبني إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو الشامل، وزيادة مستويات خلق الوظائف.

وبداية من منتصف عام 2014، تأثرت البلدان العربية النفطية بالتراجع الحاد في أسعار النفط العالمية بما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. ظهرت خلال تلك الفترة أهمية تسريع الإصلاحات الهيكلية لتتوسع وتوسيع القاعدة الانتاجية والتصديرية ومصادر الإيرادات العامة لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي وهو ما استدعى من البلدان النفطية إعطاء دفعة قوية لإصلاحات تنويع الهياكل الاقتصادية.

بناء على التحديات التي واجهت البلدان العربية خلال الفترة الثانية فقد تم التركيز خلال هذه الفترة على تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي تشتمل عدداً من التدابير والإصلاحات المالية والنقدية، كذلك تم التركيز على إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية وعلى الإصلاحات الهيكلية بهدف تنويع الهياكل الانتاجية ومصادر الإيرادات. كما شهدت تلك الفترة كذلك تركيزاً واسع النطاق على الإصلاحات المؤسسية. وفيما يلي عرض لطبيعة الإصلاحات المنفذة خلال تلك الفترة.

## 2.2.1 برامج الإصلاح الاقتصادي

نظراً لطبيعة التحديات التي واجهت البلدان العربية خلال تلك الفترة عادت برامج الإصلاح الاقتصادي لتظهر من جديد كأحد أهم آليات الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية لا سيما منذ عام 2014. في هذا السياق، بدأت عدة بلدان عربية (مصر والأردن وتونس والعراق والسودان وموريتانيا واليمن) في تطبيق برامج إصلاح اقتصادي شامل بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحفيز الاستثمار الخاص، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، وخلق فرص عمل منتجة، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، وتعبئة الموارد الذاتية بالتركيز على دعم دور السياسات النقدية. إضافة إلى إصلاحات لتعزيز الوضع المالي للحكومة من خلال توفير الحيز المالي المناسب وإصلاحات لأسعار الصرف بما يُمكن من تلبية المتطلبات الاجتماعية ويسهم في تعزيز مستويات منعة الاقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

مُول عدد من هذه البرامج من خلال بقروض مُقدمة من صندوق النقد العربي، الإطار رقم (1). استهدفت هذه البرامج تحقيق عدد من الاهداف الكمية على صعيد رفع معدلات نمو الناتج وخفض العجزات في المالية العامة وموازن المدفوعات واحتواء معدلات التضخم من خلال تطبيق عدداً من الإجراءات والسياسات في مجالات السياسة المالية والنقدية والقطاع الخارجي إضافة إلى تطبيق عدد من الإجراءات الهيكلية.

## الإطار رقم (1)

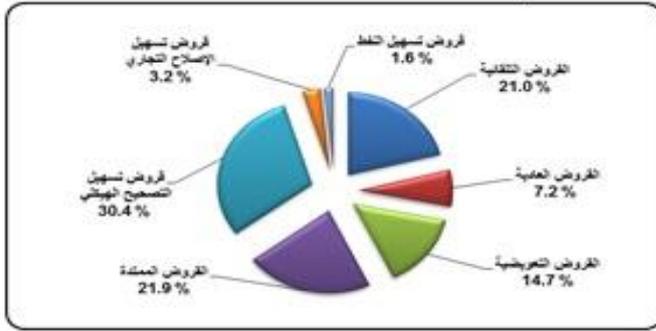
### التسهيلات والقروض المقدمة من قبل صندوق النقد العربي 82

يعمل صندوق النقد العربي، من خلال نشاطه الإقراضي، على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية في الدول الأعضاء المقترضة، في المجالات ذات الصلة بمهامه، وتقديم الدعم الفني اللازم لتصميم هذه البرامج بهدف مساعدة الدول العربية على إرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وذلك من خلال تسخير إمكانياته وتطويرها باستمرار لتتواءم مع الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لدوله الأعضاء. تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيسيتين، تسهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم الإصلاحات في قطاعات اقتصادية أخرى. تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع تتمثل في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي.

بالنسبة للقرض التلقائي، يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من ائتمانيها في رأسمال الصندوق و يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بالنسبة للقرض العادي، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من ائتمانيها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل و يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. فيما يخص القرض الممتد، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ناجم عن خلل هيكلية في اقتصادها. ويشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين، فيما يتعلق بالقرض التعويضي، يُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تدرج مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية و يشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. يسد مبلغ القرض خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ السحب.

أما المجموعة الثانية التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، فتشمل تسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة لتسهيل التصحيح الهيكلي، تُركز القروض المقدمة في إطاره على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة و يُمنح هذا التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلية يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. يقدم التسهيل بحد أقصى يبلغ 175 في المائة من ائتماني العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. بخصوص تسهيل الإصلاح التجاري (83)، يُقدم بغرض مواجهة الأعباء التي

شكل رقم (8): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة 1978-2016



قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل، يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من ائتماني الدولة العضو بعد الاتفاق معها على برنامج إصلاح هيكلية مناسب، فيما يتعلق بتسهيل النفط، تم إنشائه كآلية إقراض مؤقتة لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية بحد أقصى قدره 100 في المائة من ائتماني المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. فيما يتعلق بتسهيل السيولة قصير الأجل، يمثل آلية إقراض لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح، ذلك بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من ائتماني المدفوع. أما بالنسبة لتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد استحدثه الصندوق في عام 2016، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تقدم القروض في إطار التسهيل بحدود 100 في المائة من ائتماني المدفوع. شكلت القروض التقليدية التي يقدمها الصندوق (القروض التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) أهم التسهيلات التي قدمها منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 حتى نهاية عام 2016، بحصة بلغت 64.8 في المائة من إجمالي القروض المقدمة خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وبنسبة بلغت 30.4 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 3.2 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة 1.6 في المائة. يبين الشكل (8) التوزيع النسبي لأنواع القروض خلال الفترة 1978-2016.

(82) صندوق النقد العربي، (2017). "التقرير السنوي لعام 2016".

(83) يُذكر أن الصندوق كان قد وفّر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية"، الذي قدم في إطاره 11 قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ج. تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

تجدر الإشارة إلى أن عدد من البلدان العربية قد بدأت كذلك في عام 2016 في تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي مدعومة باتفاقات مع صندوق النقد الدولي بتمويل 21 مليار دولار<sup>84</sup>. ذلك بما يشمل مصر لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات وفق تسهيل ممتد بقيمة 12 مليار دولار للقضاء على اختلالات سوق الصرف الأجنبي واحتواء العجز في الموازنة العامة، ودعم النمو الاقتصادي.

إضافة إلى قيام العراق بتنفيذ برنامج إصلاح وطني مدعوم باتفاق استعداد انتمائي من صندوق النقد الدولي بقيمة 5.34 مليار دولار لدعم الاستقرار الاقتصادي وتمكين الاقتصاد من مواجهة الصدمات الخارجية. كما تقوم تونس بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم باتفاق تسهيل ممتد مع صندوق النقد الدولي بقيمة 2.9 مليار دولار لحفز النمو الاقتصادي ومواجهة عجز الموازنة، كذلك اتجهت الأردن إلى تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي مدعوم باتفاق تسهيل ممتد بقيمة 723 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات.

## 2.2.2 إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية

على صعيد إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية، ومع تحول الموازنات العامة في غالبية الدول العربية إلى تحقيق عجوزات لا سيما في نهاية الفترة الثانية بما يشمل الدول النفطية نتيجة التراجع المسجل في أسعار النفط، فقد شهدت الفترة تركيزاً ملحوظاً على **إصلاحات المالية العامة** نظراً لقدرة أدوات السياسة المالية الكبيرة على دعم النمو الاقتصادي وتخفيف حدة التباين في توزيع الدخل ومستويات الفقر.

تم خلال الفترة الثانية تبني الدول العربية لاستراتيجيات شاملة لإصلاح إدارة المالية العامة استهدفت تحقيق عدداً من الأهداف الرئيسية التي تمثلت في 1. تحقيق الاستدامة المالية و2. وتعزيز دور السياسة المالية في تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل والحد من الفقر و3. ضمان كفاءة وشفافية عمليات الموازنة و4. تخفيض أعباء المديونيات العامة ووضع الدين العام في مسارات تنازلية. لتحقيق هذه الأهداف تم تبني عدداً من السياسات والتدابير والتي شملته من بينها :

- تحسين الإطار العام لعملية تخطيط وإعداد الموازنة من خلال تبني أطر مالية متوسطة الأجل وتطبيق نظام الموازنة المرتبطة بالنتائج من خلال تطبيق مفهوم البرمجة متعددة السنوات في إعداد الميزانية حيث جرى التحول لهذا الإطار بشكل تدريجي في عدد من البلدان العربية، حيث يساعد هذا الإطار على تجنب التقلبات الكبيرة في مستويات الانفاق ويضمن رفع مستويات كفاءة وفاعلية الانفاق العام وقدرته على دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف المتضمنة في الخطط والبرامج التنموية.

(84) صندوق النقد العربي، (2017). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.

- إصلاحات ضريبية لاستعادة التوازن المالي من خلال توسيع القاعدة الضريبية وترشيد وتقليص الإعفاءات ومحاربة التهرب الضريبي ورفع كفاءة الإدارة الضريبية والجمركية وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي والانتقال من نظام التقدير الإداري إلى التقدير الذاتي وإنشاء مراكز لكبار الممولين وتحصيل الضريبة من خلال نظام النافذة الواحدة .
- إصلاحات لرفع كفاءة مستويات الانفاق العام من خلال وضع قواعد لضبط الانفاق الجاري وسقوف لاعتمادات الأجور وربط زيادات الأجور بالإنتاجية في بعض البلدان وربطها بمعدلات النمو المحققة في بلدان أخرى، والعمل على تفعيل القوانين والقرارات المُتخذة لإصلاح نظام الخدمة المدنية. كما تم تبني إصلاحات لترشيد نظم دعم السلع الأساسية لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من خلال خفض مستويات الدعم الحكومي خاصة دعم الطاقة وتوجيهه إلى المستحقين من خلال تعزيز دور شبكات الامان الاجتماعي. في هذا الإطار قامت عدة دول عربية بإجراء زيادات متتالية في أسعار المشتقات النفطية في إطار التوجه نحو التخفيض التدريجي لخفض الدعم الحكومي لتلك المشتقات تمهيداً للوصول بأسعارها للمستويات العالمية فيما تبنت دول عربية أخرى إصلاحات آليات التميرير التلقائي لتميرير التغييرات في الأسعار العالمية للطاقة إلى السوق المحلي. على صعيد الانفاق الاستثماري، تم تبني إصلاحات لرفع كفاءة الانفاق الرأسمالي وتم إعطاء أولوية التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على زيادة مستويات التنوع الاقتصادي والتريث في تنفيذ المشروعات غير الملحة، مع تركيز الانفاق الرأسمالي على القطاعات الواعدة والمنتجة مع إشراك القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة والإبقاء على الاستثمار عند مستويات محفزة للنمو الاقتصادي.
- تعزيز وتوسيع نطاق حساب الخزينة الموحد لتلبية الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل وتخفيض حاجة الحكومة إلى الاستدانة في الوقت الذي تتوفر فيه أرصدة فائضة لبعض الوحدات الاقتصادية والهيئات الحكومية لدى البنوك التجارية بهدف تخفيض الحاجة للاقتراض وتقليص الأعباء المالية على الحكومة جراء الفوائد التي تدفعها الحكومة لتخفيض العجز.
- تأسيس وحدات السياسات المالية الكلية في وزارات المالية ببعض البلدان العربية بما يُمكن من بناء نموذج كلي للمالية العامة يشمل إعداد توقعات الإيرادات والنفقات والعجز/ الفائض والتمويل على المدى المتوسط ترتبط بالسياسات الاقتصادية الأخرى والمستهدفات الكلية.
- تطوير الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ الموازنة بهدف تقليل كلفة إدارة العمليات المالية ورفع كفاءة الموازنة الاستثمارية وتعزيز الرقابة المالية بهدف تقليل مستويات العجز المالي.
- تطوير نظم المشتريات الحكومية من خلال تطوير إدارة المشتريات الحكومية، والمضي قدماً في تنفيذ نظام الشراء الإلكتروني.
- مواصلة تحسين إطار إعداد إحصاءات مالية الحكومة لرفع جودة إعداد وتتبع وتقييم السياسة المالية للحكومة وضمان تدفق الموارد للقطاعات ذات الأولوية وتطبيق المفاهيم الحديثة في تبويب

الموازنة العامة بما يتفق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة GFSM الصادر عن صندوق النقد الدولي.

- تطوير إدارة الدين العام بما يتضمن إعداد استراتيجيات لإدارة الديون الحكومية، واستحداث إدارات لإدارة الدين العام تختص بوضع خطط زمنية لاحتواء الزيادة في مستويات الدين العام وتحديد خيارات التمويل المثلي وكذلك السعي نحو استحداث أدوات جديدة للدين العام الداخلي بما فيها إصدار صكوك تمويل إسلامية بما يوفر للحكومة كذلك المجال للقيام بإدارة نشطة للسياسة النقدية وتعزيز السوق الثانوية لأدوات الدين من خلال إصدارات ذات عائد متغير لتخفيض كلفة مخاطر إعادة تمويل الإصدارات المالية الحكومية.

على صعيد **إصلاحات السياسة النقدية ونظم الصرف** ولمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2009، انتهجت الدول العربية سياسات نقدية توسعية رامية إلى تحفيز القطاع المصرفي المحلي على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص. صاحب تلك السياسات تنفيذ حزمة من الإجراءات، شمل بعض منها قيام عدد من المصارف المركزية بتوفير السيولة اللازمة بأسعار فائدة مخفضة بهدف الإسهام في تخفيض تكلفة الائتمان الممنوح، واستخدام أدوات السياسة النقدية لتخفيف التداعيات السلبية للأزمة. وقد شهدت معدلات الفائدة الأساسية في معظم الدول العربية تخفيضات متتالية وصلت بأسعار الفائدة في بعض الدول العربية لمستويات متدنية. وخلال الفترة (2011-2016) نفذت بعض المصارف المركزية العربية لا سيما في الدول العربية المستوردة للنفط إصلاحات بهدف تبني نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف سواءً على ضوء ضغوطات نقص المعروض من النقد الأجنبي، أو في ظل حرص بعضها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية، في إطار الانتقال التدريجي نحو تطبيق نظام سعر الصرف الموعوم المُدار. كما واصلت مصارف مركزية أخرى تبني إصلاحات تهدف إلى تهيئة البيئة الملائمة للانتقال إلى سياسات استهداف التضخم مثل تونس والمغرب.

استناداً إلى الدور المهم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد القيمة المضافة وتوفير فرص العمل اهتمت المصارف المركزية العربية خلال الفترة الثانية بشكل كبير بحفز القطاع المصرفي على توفير الائتمان اللازم لدعم نشاط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدمت العديد من الحوافز للمصارف التي تقدم التمويل لتلك المشروعات. كما قام عدد من المصارف المركزية العربية باستحداث وحدات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتولى إعداد الدراسات المتعلقة بالقطاع المذكور، ومتابعة مبادرات البنك المركزي في هذا المجال، وبحث التحديات التي تواجه البنوك عند منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## 2.2.3 الإصلاحات الهيكلية

في مجال الإصلاحات الهيكلية، وفيما يتعلق **بإصلاحات التنوع الاقتصادي**، فقد شهدت الفترة الثانية تحولاً بارزاً في نهج السياسات والإصلاحات الاقتصادية المطبقة في البلدان العربية. ففي الدول العربية المُصدرة

للنفط لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظهر هناك اتجاهاً واضحاً نحو التركيز بشكل أكبر على إعطاء دفعة قوية لسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تبني رؤى وخطط واستراتيجيات وطنية مستقبلية لزيادة مستويات تنويع القاعدة الانتاجية.

تتضمن هذه الاستراتيجيات والخطط أهدافاً كمية، وبرامج تنفيذية موضوعةً لتحقيق إنجاز ملموس على صعيد التنويع الاقتصادي، مع الحرص على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط التنويع سواءً من خلال السحب من الاحتياطات، أو الخصخصة، أو تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاستثمارية المهمة. والأمثلة على ذلك كثيرة من بينها "برنامج التحول الوطني 2020" في المملكة العربية السعودية، وبرنامج "تنفيذ" في سلطنة عُمان، و"رؤية دولة الكويت 2035". كما برز اهتمام واضح بالإصلاحات في مجال تنويع الإيرادات العامة.

لعل أبرز التدابير في هذا الصدد اتجاه بعض الدول النفطية وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تبني تدابير لتعزيز مستويات الإيرادات غير النفطية من خلال الاتجاه إلى فرض ضريبة القيمة المضافة بواقع 5 في المائة بداية من عام 2018، واتجاه بعض هذه الدول إلى فرض ضريبة على أرباح الشركات ورفع رسوم عدد من الخدمات الحكومية.

وبهدف حفز مستويات مشاركة القطاع في النشاط الاقتصادي، اهتمت عدد من حكومات الدول النفطية لا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتخاذ عدد من الخطوات بهدف العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال العمل على إيجاد بيئة أعمال محفزة وجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية. وذلك من خلال تطوير قوانين الشركات إضافةً إلى بعض التحسينات الأخرى في المجالات الخاصة بقانون الضرائب والبيئة التجارية.

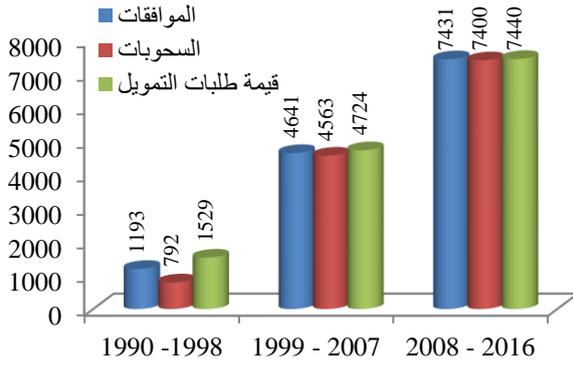
كذلك تبنت بعض الإجراءات الخاصة لتحسين مستويات الانتاجية والتنافسية من خلال العمل على زيادة مستويات التنويع الاقتصادي لجعل اقتصاد عدد من هذه الدول قائماً على المعرفة على غرار الرؤى الاستراتيجية المتبناه في بعض تلك الدول خلال السنوات العشرين المقبلة.

على صعيد **إصلاحات تحرير وتشجيع التجارة الخارجية**، فقد أدى تفاقم الأزمة المالية منذ سبتمبر من عام 2008 إلى شح السيولة في الأسواق المالية وتقلص التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العربية اثر انكماش السيولة المتاحة بالبنوك. بناءً عليه قامت العديد من الدول العربية وكذلك مؤسسات التمويل العربية والإقليمية التي واصلت توفير التسهيلات لتمويل التجارة العربية ومن بينها برنامج تمويل التجارة العربية، الإطار رقم (2).

## إطار (2) برنامج تمويل التجارة العربية<sup>85</sup>

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة تهدف إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتحقيق أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة. وفي سبيل ذلك يسعى البرنامج إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي. أنشئ البرنامج عام 1989 ويبلغ رأس المال المصرح به 1 مليار دولار أمريكي. يتألف المساهمون في البرنامج وعددهم 53 من صندوق النقد العربي ومؤسسات تمويل عربية مشتركة، ومؤسسات مالية ومصرفية عربية حكومية وغير حكومية في الدول الأعضاء. بالإضافة إلى مؤسسات مالية ومصرفية عربية أجنبية مشتركة.

شكل (9): التطور المرحلي لنشاط التمويل لبرنامج تمويل التجارة العربية (1990-2016)



يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبرامج والمنتجات العربية. تركز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

ساهمت الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج، ووصل عددها كما في نهاية العام 2016 إلى (217) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 13.69 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 18.49 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 13.26 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 12.75 مليار دولار أمريكي. يوضح الشكل رقم (9) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1990 وحتى نهاية العام 2016.

كما يسعى البرنامج في إطار جهوده لتنمية التجارة العربية إلى تقديم خدمات أخرى تتمثل في توفير المعلومات حول التجارة العربية للمصدرين والمستوردين من خلال شبكة معلومات التجارة العربية (IATIN) وذلك بالتعاون المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبالتعاون الفني مع مركز التجارة الدولية (ITC) بهدف توفير المعلومات التجارية للمهتمين والمتعاملين بالتجارة في الدول العربية، بالإضافة إلى خدمة الترويج للتبادل التجاري في السلع العربية من خلال عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين للسلع العربية.

استكملت البلدان العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2010 القواعد الخاصة بالقيود غير الجمركية وآليات التعامل معها وأبدت التزاماً بعدم تطبيق أي من القيود ذات العلاقة بالتدابير أو الإجراءات شبه التعريفية مثل الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وفيما يخص سبل التخلي عن التدابير والإجراءات الاحتكارية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تم وضع قواعد استرشادية موحدة لحماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية للتجارة البينية.

كما تم صياغة اتفاقية التعاون الجمركي التي تحدد مجالات التعاون الإداري والفني بين الإدارات الجمركية العربية والإطار العام والإطار المؤسسي والبرنامج التنفيذي، ووضع جداول للتعرف على الجمركية الموحدة للتوصل إلى جدول عربي موحد للتصنيف السلي ليتم استخدامه كأساس للتفاوض على فئات التعريفات الجمركية التي ستطبق في إطار الاتحاد الجمركي وكذلك قانون جمركي عربي موحد. وتم وضع جدول زمني مفصل لالتزامات الدول العربية في تحرير تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية للاستفادة من تلك العروض في المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات على مستوى الدول العربية.

(85) صندوق النقد العربي (2017). "التقرير السنوي للصندوق لعام 2016".

وعلى صعيد استكمال مسارات البنية الأساسية لتحرير تجارة السلع، فقد استمرت المفاوضات بشأن صياغة قواعد المنشأ التفصيلية لباقي السلع وآلية لمعاملة منتجات المناطق الحرة.

وفي اتجاه إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة، تم في قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت عام 2013 تحقيق خطوة تقدمية على صعيد التعاون العربي المشترك وذلك بالتوجيه للانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013 والمتمثلة في استكمال باقي المنشأ العربية التفصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لما لهذين الأمرين من أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول العربية.

من جانب آخر، اهتم كذلك عدد من الدول العربية بتحسين البنية التحتية في مجال تشجيع التجارة الخارجية سواءً من خلال تجديد وتطوير الموانئ القائمة أو إنشاء موانئ جديدة. إضافةً إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالإفراج الجمركي عن البضائع واستخدام أساليب التسجيل الإلكتروني للشحنات لتخفيض الوقت وتبسيط الإجراءات المطلوبة سواءً للصادرات أو الواردات، الأمر الذي جعل التجارة عبر الحدود في معظم الدول العربية تتم بسهولة ويسر. كما وقع عدد كبير منها اتفاقات للتجارة الحرة مع عدد من التكتلات التجارية الإقليمية واتفاقات تبادل تجاري ثنائي مع عدد من الدول الأخرى بهدف تحرير وتنمية مستويات التجارة الخارجية.

أما على صعيد **إصلاحات تطوير القطاع المالي** فقد شهدت الفترة الثانية تواصل طفرة السيولة النقدية لدى المصارف العربية وخاصة مصارف دول مجلس التعاون الخليجي وجه جزء كبير منها لتمويل القروض الاستهلاكية والعقارية وشراء الأسهم الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير وطفرة في أسعار الأصول المالية وعمل على تكوين فقاعات في أسعار الأصول. لذا فقد ركزت سياسات إصلاح وتطوير القطاع المالي بشكل عام خلال الفترة الثانية على تحقيق مستوى جيد من السلامة المالية Financial Soundness، بهدف دعم أداء المؤسسات المالية وتقوية الأطر الرقابية للحد من تراكم المخاطر المالية ومواجهة أية هزات اقتصادية أو مالية محتملة.

تركزت جهود السلطات الرقابية في الدول العربية خلال تلك الفترة على تبني سياسات صارمة لإعادة هيكلة المصارف وتعزيز قواعدها الرأسمالية وخفض مستويات القروض المتعثرة والحيلولة دون تركيز مخاطر الائتمان لتحسين المصارف العربية من أية هزات إقليمية أو عالمية وكذلك تحديث الإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التركيزات الائتمانية والتأكد من التزام المصارف بتطبيقها وتهيئة المصارف للالتزام بالمعايير الدولية المطبقة لضمان سلامة النظام المالي، ومن أهمها معايير بازل II وبازل III، إضافة إلى سن التشريعات وتوفير الأطر التنظيمية والرقابية التي تكفل سلامة أداء القطاع المالي<sup>(86)</sup>.

(86) هبة عبد المنعم (2012). مرجع سبق ذكره.

كذلك شهدت الفترة الثانية مواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تقوية البنية الأساسية للقطاعات المالية العربية بما يشمل ذلك من نظم الدفع والتسوية والتوسع في إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وسجلات المخاطر وغيرها من الإصلاحات التي عززت بنية القطاعات المالية العربية. انعكست بالمحصلة هذه الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي، في تحسن تدريجي ومتواصل في مستويات التمويل الذي يقدمه القطاع المالي والمصرفي إلى القطاع الخاص في الدول العربية. كما انعكست كذلك هذه الإصلاحات والجهود في تحسن القدرات النسبية للقطاع المالي على مواجهة الصدمات والأزمات المختلفة، ومنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

الآن دروس الأزمة المالية وتداعياتها، أبرزت أهمية العديد من الجوانب التي باتت تستحوذ الأولوية في القطاع المالي والمصرفي العربي في هذه المرحلة والسنوات القادمة، وإن تفاوت الأمر فيما بين الدول العربية فيما يتعلق بدرجة التقدم في هذه الجوانب. تتركز الإصلاحات الحالية حول تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وتحديدًا من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على خلق الظروف المواتية لتطور الاستثمار طويل الأجل والمؤسسات والأنشطة المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملات المحلية، بالإضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي وتحديدًا تطوير وتطبيق مفاهيم الرقابة الاحترازية الكلية. تساعد هذه الإصلاحات على تعزيز دور القطاع المالي في خدمة برامج وسياسات النمو الشامل والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي التي تمثل أولوية لصانعي السياسات في هذه المرحلة.

كما ظهر خلال هذه الفترة تركيز الإصلاحات على دعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى قدرتها الكبيرة على المساهمة في توليد الناتج وفرص العمل. حيث واصلت البلدان العربية اهتمامها بتبني إصلاحات لتقوية الأطر المؤسسية والتنظيمية الكفيلة بدعم هذه المشروعات وعلى رأسها صناديق تمويل وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبنت إجراءات لتوفير التمويل اللازم لدعم نشاطها من خلال تشجيع المصارف على حفز الائتمان الميسر لها وعملت على سن القوانين والتشريعات الكفيلة بتعزيز الدور الاقتصادي وتوفير البيئة المهيئة لنمو هذه المشروعات وتمكينها من المنافسة. كذلك توجه جانباً من التعاون العربي إلى دعم دور هذه المشروعات.

فعلى المستوى الإقليمي، أقرت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى التي عقدت في الكويت في يناير 2009 مبادرة أمير دولة الكويت بإنشاء حساب خاص بمبلغ ملياري دولار أمريكي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. اتفقت الدول المساهمة على تكليف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهمة تأسيس وإدارة هذا الحساب. تتمثل الاغراض الرئيسية لهذا الحساب في المساهمة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص و تشجيع تدفق راس المال الخاص لتمويل المشروعات الخاصة في الدول العربية. إضافة

الى المساهمة في تطوير ودعم وتنمية القدرات في القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم الفني المناسب والاستشاري<sup>(87)</sup>.

من جهته حرص صندوق النقد العربي على تقديم الدعم اللازم للدول العربية لضمان بيئة مواتية وممكنة لنشاط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث استحدثت الصندوق في عام 2016 تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

## 2.2. 4 الإصلاحات المؤسسية

شهدت الإصلاحات المؤسسية، زخماً قوياً خلال الفترة الثانية استناداً إلى رغبة البلدان العربية في تحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. بناء عليه اتخذت الكثير من الدول العربية تدابير هادفة إلى إصلاح البيئة المؤسسية وخلق المناخ الاستثماري الملائم لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل إتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب وزيادة الإنتاجية. ركزت هذه السياسات على تحسين المحددات الخاصة ببيئة الأعمال مثل بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الخدمات، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، إنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود، ذلك بالإضافة إلى بعض المجالات الأخرى.

ففي مجال بدء النشاط التجاري، تبنت الدول العربية تدابير لتسهيل الإجراءات وتبسيط المستندات المطلوبة لبدء النشاط التجاري. إضافةً إلى تخفيض الحد الأدنى المطلوب لرأس المال ليكون دينار واحد في الأردن، أو إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال كما هو الحال في جيبوتي، المغرب، السعودية، تونس، والإمارات. كما قامت معظم الدول العربية بإلغاء أو تخفيض الرسوم الخاصة بتسجيل الشركات، واستخدام الوسائل الإلكترونية بهدف التسهيل على المستثمرين.

إضافةً إلى استخدام أسلوب "النافذة الواحدة" لإنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بتسجيل وإنشاء النشاط، مما أدى إلى تقليص المدة الزمنية المستنفذة في استخراج التصريح اللازم لممارسة النشاط بالمنشأة. علاوةً على ذلك، قامت الكثير من الدول العربية بالنظر في النظم الضريبية المطبقة في بيئة الأعمال بهدف تخفيف العبء الضريبي وجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية.

فيما يتعلق باستخراج تراخيص البناء، طبقت معظم الدول العربية الأنظمة الإلكترونية بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية والتأكد من استخراج هذه التراخيص في الوقت المناسب. إضافةً إلى ذلك، اتبعت معظم دول المنطقة أسلوب "النافذة الواحدة" للحصول على التراخيص بهدف توفير الوقت والمجهود على المستثمر، وقامت بخفض الرسوم المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء للمشروعات. كما أتاحت للمستثمر

(87) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحساب الخاص بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فرصة الحصول على الخدمات مثل الكهرباء والمياه، بصورة مُيسرة وبتكلفة مناسبة مع تسهيل أساليب الدفع من خلال استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة.

فيما يتعلق بإمكانية حصول المستثمر على الائتمان، قامت معظم الدول العربية بتبسيط وتسهيل الإجراءات الخاصة بمنح الائتمان للقطاع الخاص. وإتاحة المعلومات الائتمانية للمستثمرين، قامت بعض الدول العربية بإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني بهدف توفير المعلومات عن المركز الائتماني للعملاء أمام الجهات المانحة للائتمان في الوقت المناسب. كما قامت السلطات في الكثير من هذه الدول بمنح العميل الحق في الاطلاع على هذه المعلومات ومراجعتها. كذلك قدمت بعض الدول حوافز ضريبية للمستثمرين سواءً من خلال إعفاء المستثمر من الخضوع للضريبة لعدد من السنوات أو خفض معدل الضرائب المفروضة وخاصة في بعض المجالات مثل السياحة وقطاع الإنشاءات وقطاع الإنتاج السلي، بهدف تحفيز المستثمرين على الاستثمار في تلك المجالات. إضافةً إلى قيام السلطات بتوفير وسائل الدفع الالكتروني للضرائب لتوفير الوقت والمجهود بالنسبة للمستثمر.

فيما يخص تهيئة البيئة القانونية الموالية وإنفاذ العقود، اتخذت السلطات في معظم الدول العربية إجراءات لأتمتة المحاكم والمراكز القضائية من خلال تطبيق نظام الكتروني شامل لكافة القضايا. إضافةً إلى تبسيط الإجراءات اللازمة لتسجيل وإنفاذ العقود الخاصة بالمستثمرين وتخفيض الرسوم المطلوبة في هذا الشأن. كما قامت بعض الدول العربية بإنشاء المحاكم التجارية لتسهيل نفاذ العقود والفصل في القضايا الخاصة بقطاع الأعمال في الوقت المناسب.

#### خامساً: دور إصلاحات الاقتصاد الكلي في دعم النمو في الدول العربية: مدخل قياسي

يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية التي قامت الدول العربية بتطبيقها خلال الفترة على دعم النمو. لتحقيق هذا الهدف تم تقدير نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة في إطار مقطعي وزمني خلال الفترة (2000-2015)<sup>(88)</sup>، باستخدام البيانات المقطعية Panel Data بدلاً من السلاسل الزمنية لقياس التأثير الزمني على البيانات المقطعية للمتغير الواحد لكل الدول العربية.

شملت المتغيرات المستخدمة كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المرتبطة بالأنواع المختلفة للإصلاحات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة تتمثل في كل من:

- نسبة رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم كمؤشرين لإصلاحات الاقتصاد الكلي.

(88) لم تتوفر بيانات خاصة بعام 2016 لبعض المتغيرات المتضمنة في النموذج لذا كان من الصعب التطرق إلى كامل فترة الدراسة.

- مؤشر الانفتاح التجاري (نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي)، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرين للإصلاحات الهيكلية في مجال التجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي.
- نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للإصلاحات المؤسسية.
- متغير نسبة الانفاق الحكومي الرأسمالي إلى الناتج كأحد العوامل الحاكمة Initial Conditions) المؤثرة على النمو الاقتصادي للدلالة على حجم القطاع العام، الجدول (3).

جدول (3)  
المتغيرات المدرجة في النموذج الخاص بالفترة  
(2000-2015) ومصادرها

المتغيرات	المصدر
• معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. (%)	صندوق النقد العربي
• مؤشر الانفتاح التجاري. (نسبة مئوية من الناتج المحلي)	البنك الدولي
• الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي.	البنك الدولي
• التضخم. (%)	صندوق النقد الدولي
• الانفاق الحكومي الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي.	صندوق النقد العربي
• عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.	صندوق النقد العربي
• تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

في هذا الصدد، تم تقدير نموذج اقتصاد قياسي باستخدام أسلوب البيانات المقطعية (Panel Data) مع تطبيق طريقة التأثير الثابت (Fixed Effect) وتم اختبار معنوية المتغيرات المدرجة، وذلك لتحديد نوعية الإصلاحات التي تسهم في دعم النمو الاقتصادي، الملحق (6/10).

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالنموذج ما يلي:

- ظهور تأثير معنوي لإصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي الهادفة إلى تحقيق الاستقرار السعري (وفق علاقة عكسية فكلما نجحت الإصلاحات في تقليل معدلات التضخم كلما عملت على دعم النمو الاقتصادي وكذلك تأثير معنوي لإصلاحات خفض العجز في الموازنة العامة على النمو الاقتصادي وفق علاقة طردية فكلما زاد رصيد الموازنة للناتج كلما ارتفع معدل النمو).
- ظهور تأثير معنوي للإصلاحات الهيكلية على النمو الاقتصادي لا سيما إصلاحات تحرير التجارة الخارجية (وفق علاقة طردية فكلما نجحت الإصلاحات في زيادة مستويات الانفتاح التجاري كلما ساعدت على رفع معدلات نمو الناتج).

- ظهور تأثير معنوي للإصلاحات المؤسسية على النمو الاقتصادي (وفق علاقة طردية فكلما نجحت الإصلاحات في تهيئة البيئة المواتية لحفز الاستثمارات لا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كلما كانت ذات أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي).

- ظهور تأثير معنوي لحجم الانفاق الرأسمالي الحكومي على النمو الاقتصادي (وفق علاقة طردية وهو ما يُعزى في الكثير من الدول العربية إلى الدور المهم الذي يلعبه القطاع العام في حفز النمو لا سيما عندما تتسم عملياته بالكفاءة وعدم مزاحمة الاستثمار الخاص).

- على مستوى كامل فترة الدراسة تعد إصلاحات البيئة المؤسسية الأكثر تأثيراً على النمو في البلدان العربية يليها الإصلاحات الهيكلية ثم إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي.

إضافة لما سبق، ونظراً لكون النمو الاقتصادي قد يتأثر ببعض العوامل الدورية غير ذات الصلة بالإصلاحات الاقتصادية مثل التغيرات في أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على مستويات الانفاق الحكومي في عدد من الدول العربية، كان من الضروري تقدير نموذج قياسي مُكمل للفترة (2006-2015)<sup>(89)</sup> يعتمد بالأساس على استخدام بعض المتغيرات المستقلة (التفسيرية) ذات الصلة الوثيقة بالإصلاحات الاقتصادية المنفذة ممثلة في ترتيب الدول العربية في الركائز الفرعية المتضمنة في مؤشر التنافسية الدولية للدول العربية الصادرة عن (World Economic Forum) والتي يُعبر عدد منها عن مدى تقدم هذه الدول في عدد كبير من المجالات المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية إضافة لبعض المتغيرات الأخرى ذات الصلة. تضمنت المتغيرات المستخدمة في النموذج:

- متغيرات دالة على إصلاحات الاقتصاد الكلي ممثلة في كل من ترتيب الدول العربية في الركيزة الخاصة بالبيئة الاقتصادية الكلية في مؤشر التنافسية الدولية وكذلك معدل التضخم كمقياس للاستقرار السعري.

- متغيرات دالة على الإصلاحات الهيكلية ممثلة في ترتيب الدول العربية في الركائز الخاصة بالبنية التحتية، والابتكار والتطوير وأسواق العمل، كما تم كذلك استخدام متغير نسبة التجارة الخارجية للنتائج المحلي الإجمالي (الانفتاح التجاري Trade Openness) كمؤشر آخر مرتبط بالإصلاحات الهيكلية في مجال التجارة الخارجية، ومتغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر للإصلاحات المرتبطة بالقطاع المالي.

- متغير دال على الإصلاحات المؤسسية مُمثلاً في ترتيب الدول العربية في الركيزة الخاصة بالبيئة المؤسسية في مؤشر التنافسية الدولية.

---

(89) تم اعتماد هذه الفترة نظراً لكون تلك المؤشرات المرتبطة بالإصلاحات لا تتوفر للبلدان العربية قبل عام 2006.

- بعض المتغيرات الدالة على العوامل الحاكمة المؤثرة على النمو مثل متغير حجم الانفاق الحكومي الرأسمالي كمؤشر لحجم القطاع الحكومي ومؤشر دليل التنمية البشرية للبلدان العربية كمؤشر لمستويات التنمية المحققة والذي يعبر عن متوسط دخول الأفراد ومستويات خدمات التعليم والصحة في كل دولة، يعرض الجدول التالي المتغيرات المتضمنة في النموذج الخاص بالفترة (2006-2015) ومصادرها.

جدول رقم (4)  
المتغيرات المدرجة في النموذج الخاص بالفترة  
(2006-2015) ومصادرها

المتغيرات	المصدر	طبيعة المؤشر	السنوات
* معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	صندوق النقد العربي	نسبة مئوية	2006-2015
* مؤشر الانفتاح التجاري	البنك الدولي	نسبة مئوية من الناتج المحلي	2006-2015
* الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي	البنك الدولي	نسبة مئوية من الناتج المحلي	2006-2015
* مؤشر التنمية البشرية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تسلسل من الأفضل	2006-2015
* التضخم	صندوق النقد الدولي	نسبة مئوية	2006-2015
* الانفاق الحكومي الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي	صندوق النقد العربي	نسبة مئوية من الناتج المحلي	2006-2015
* عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	صندوق النقد العربي	نسبة مئوية من الناتج المحلي	2006-2015
* مؤشرات تقرير التنافسية العالمي، منها الركائز التالية:			2006-2015
1. المؤسسات			2006-2015
2. بيئة الاقتصاد الكلي			2007-2015
3. كفاءة سوق السلع			2008-2015
4. كفاءة سوق العمل			2009-2015
5. البنية التحتية			2010-2015
6. البنية التحتية			2011-2015
7. الابتكار			2012-2015
	المنتدى الاقتصادي العالمي	ترتيب عالمي (المرتبة الأقل تعني ترتيباً أفضل للدولة)	

تم الاعتماد على البيانات الخاصة بـ 12 دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، عُمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة الزمنية (2006-2015)، وذلك

لعدم توفر بيانات كاملة لكافة المتغيرات المدرجة في النموذج لكل الدول العربية. في هذا الصدد، تم تقدير نموذج اقتصاد قياسي بطريقة التأثير الثابت (Fixed Effect) واختبار معنوية المتغيرات المدرجة، وذلك لتحديد نوعية الإصلاحات التي تسهم في دعم النمو الاقتصادي للدول العربية، الملحق رقم (7/10).

أظهرت النتائج الخاصة بالنموذج ما يلي:

- ظهور تأثير معنوي لإصلاحات البيئة الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي (وفق علاقة عكسية فكلما انخفض ترتيب الدولة في ركيزة البيئة الاقتصادية الكلية لمؤشر التنافسية العالمية أي تحسن ترتيبها العالمي كلما ارتفعت مستويات النمو الاقتصادي).
  - ظهور تأثير معنوي لعدد من الإصلاحات الهيكلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية وذلك بما يشمل إصلاحات الانفتاح التجاري وإصلاحات أسواق العمل والمنتجات وإصلاحات حفز الابتكار والتمويل (وفق علاقة عكسية فكلما انخفض ترتيب الدولة في تلك الركائز أي كلما تحسن ترتيبها العالمي كلما ارتفعت مستويات النمو الاقتصادي).
  - ظهور تأثير معنوي إيجابي للعوامل الحاكمة المختارة ممثلة في حجم القطاع العام ومستوى التنمية البشرية وفق علاقة طردية حيث يدعم الانفاق الرأسمالي الحكومي مستويات الناتج المُحققة، كما يُمكن التطور الإيجابي المُحقق في مستوى التنمية البشرية البلدان العربية من تحقيق معدلات نمو أعلى.
  - على مستوى الفترة (2006-2015) تعتبر إصلاحات أسواق العمل والمنتجات الأكثر تأثيراً على معدلات النمو في البلدان العربية يليها إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي ثم الإصلاحات الهيكلية.
- بناء على ما سبق، يتضح من خلال نتائج كل من النموذجين الدور الهام لإصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (2000-2015) وإن تباين تأثير كل منهم على النمو على مستوى الفترات الفرعية للدراسة.

## الخلاصة

اهتمت الدراسة بتقييم دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية، وأشارت إلى أن فترتي الدراسة قد شهدتا تنفيذ العديد من الإصلاحات التي استهدفت بالأساس تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الشامل والمستدام. واكب ذلك اهتمام تباينت وتيرته من فترة لأخرى بالإصلاحات الهيكلية لا سيما إصلاحات تنوع الهياكل الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية ودعم القطاع المالي وكذلك بالإصلاحات المؤسسية لتهيئة البيئة الملائمة لنشاط القطاع الخاص. استهدف جانباً مهماً من الإصلاحات التي نُفذت خلال فترتي الدراسة تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عبر سياسات استهدفت خفض معدلات التضخم، وعجوزات الموازنات العامة وموازن المدفوعات سواءً تلك الناتجة عن الاختلالات الاقتصادية الداخلية أو انخفاض مستويات مرونة الاقتصادات العربية تجاه الصدمات الخارجية غير المواتية.

يلاحظ خلال فترة الدراسة التأثير القوي للتداعيات في البيئة الاقتصادية الدولية على مسارات النمو في الدول العربية وهو ما يُستدل عليه من ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين معدلي نمو الاقتصادات العربية والاقتصاد العالمي إلى نحو 0.7 خلال كامل فترة الدراسة (2000-2016)، وهو ما يشير إلى ارتباط موجب قوي بين المتغيرين. كما يلاحظ ارتفاع مستويات الارتباط بين التطورات الاقتصادية الدولية ومسارات النمو في الدول العربية خلال الفترة الثانية بشكل ملحوظ بمعامل ارتباط بلغ نحو 0.8 مقارنة بالفترة الأولى التي سجلت معامل ارتباط يبلغ 0.5. يُعزى هذا الارتباط القوي إلى عدد من العوامل لعل من أهمها ارتفاع الأهمية النسبية لمكون الطلب الخارجي من مجمل الطلب الكلي في عدد كبير من الدول العربية، إضافة إلى ارتفاع مستويات تأثير الاقتصادات العربية بالصدمات الخارجية في ظل التحديات المرتبطة بانخفاض مستويات تنوع الهياكل الانتاجية والتصديرية في عدد من البلدان العربية وعدم مرونة نظم أسعار الصرف المتبعة والاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية وطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المواكبة للدورة الاقتصادية بشكل عام.

انصب اهتمام الإصلاحات المطبقة خلال الفترة الأولى على إصلاحات الاقتصاد الكلي بشكل كبير فيما لم تنل الإصلاحات الرامية إلى تنويع هياكل الاقتصادات العربية نفس القدر من الاهتمام وهو ما قد يُعزى إلى اتخاذ الأسعار العالمية للنظف منحى تصاعدياً خلال تلك الفترة كما لم تنل كذلك الإصلاحات المؤسسية قسطاً وافياً من الاهتمام في بعض البلدان العربية.

ساعدت إصلاحات تحقيق الاستقرار الكلي المطبقة في الفترة الأولى والبيئة الاقتصادية المواتية ممثلة في ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى حد كبير في دعم أداء الاقتصادات العربية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي المسجل خلال الفترة الأولى لتصل في المتوسط إلى 5.4 في المائة سنوياً.

على صعيد قدرة معدلات النمو المُحققة على زيادة مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة فقد تمكنت البلدان العربية وفي ضوء معدلات النمو المرتفعة المُحققة خلال الفترة الأولى إضافة إلى السياسات والإصلاحات العديدة التي تم تبنيها في عدد من البلدان العربية لحفز مستويات التشغيل في رفع معدلات نمو مستويات التوظيف في الدول العربية بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة لتفوق مثيلاتها المسجلة في عدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى<sup>(90)</sup>. نتج عن تلك الإصلاحات تمكن الدول العربية كمجموعة من خفض معدلات بطالة الشباب بنحو 0.8 نقطة مئوية تقريباً في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

أما خلال الفترة الثانية التي تأثرت فيها الدول العربية بعدد كبير من الصدمات العالمية والإقليمية مقارنة بالفترة الأولى فقد انصب اهتمام البلدان العربية على معاودة تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي لتجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان إضافة إلى إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات المرتبطة بتحقيق النمو الشامل والمستدام وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر. كذلك واصلت الدول العربية خلال الفترة الثانية اهتمامها بالإصلاحات الهيكلية سواء فيما يتعلق بإصلاح تنوع

<sup>(90)</sup> International Labour Organization, (2014). "Global Employment Trends".

الهيكل الاقتصادي والتي شهدت دفعة قوية خلال تلك الفترة بهدف تنويع مصادر الانتاج والإيرادات الحكومية والصادرات.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة لتقدم نسبي على صعيد تنويع هيكل الانتاج حيث تراوحت مساهمة قطاع النفط والصناعات الاستراتيجية بين (20-40 في المائة) من الناتج خلال العقود الخمسة الأخيرة، بيد أن تلك الدول لا زال يتعين عليها بذل العديد من الجهود لدعم هيكل الاقتصادات الوطنية وزيادة مساهمة باقي القطاعات الأخرى لا سيما قطاع الصناعة التحويلية والتي لاتزال مساهمته في الناتج محدودة عند مستوى 9 في المائة وذلك مقارنة بنحو 22 في المائة للمتوسط المسجل في الدول النامية والأسواق الناشئة و16 في المائة للمتوسط العالمي<sup>(91)</sup>.

كما أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من تقوية دور القطاع الخاص سواء فيما يتعلق بتوليد الناتج أو التشغيل حيث أن النمو في القطاعات غير النفطية لا يزال يعتمد إلى حد كبير على النمو في القطاع النفطي. كذلك يشار إلى أن إصلاحات الهياكل الاقتصادية كانت دائماً ما تعتمد وتيرة تنفيذها على الظروف الوقتية أو التقلبات التي تشهدها الدول العربية. فعلى سبيل المثال غالباً ما تنفذ إصلاحات التنويع الاقتصادي بوتيرة متسارعة ومكثفة في أعقاب موجات تراجع أسعار النفط، فيما تشهد تباطؤاً في فترات رواج أسعار النفط وتوفر السيولة النفطية. من جانب آخر، شهدت كذلك الإصلاحات المؤسسية زخماً كبيراً خلال الفترة الثانية في ضوء الحاجة إلى دور أكبر للقطاع الخاص وأهمية توفير البيئة المواتية للقطاع الخاص ولجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، عكسه تحقيق بعض الدول العربية لمراتب متقدمة في المؤشرات الدولية المهتمة بقياس التنافسية الدولية.

من حيث طبيعة العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي أشارت الدراسة إلى أهمية الدور الكبير الذي تلعبه إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي في توفير البيئة الملائمة للنمو لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الهادفة إلى احتواء العجزات في الموازنات العامة وخفض معدلات التضخم. كما أوضحت النتائج أيضاً أهمية الإصلاحات الهيكلية في دفع النمو الاقتصادي وخاصة إصلاحات الانفتاح التجاري نظراً لأهمية الطلب الخارجي كأحد أهم مكونات الطلب الكلي في عدة بلدان عربية، وكذلك أهمية إصلاحات أسواق العمل والمنتجات وحفز الابتكار والتطوير. كذلك أكدت الدراسة على دور الإصلاحات المؤسسية في دفع النمو الاقتصادي من خلال ما توفره من حوافز تشجع على زيادة الاستثمارات ودعم الانتاجية والتنافسية.

تلعب بعض العوامل الحاكمة دوراً مهماً في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية ومن بينها على سبيل المثال حجم القطاع العام ومستويات التنمية البشرية. حيث يلاحظ التأثير الإيجابي لمستويات الانفاق العام الرأسمالي على النمو. ومما لا شك فيه أن طبيعة هذه العلاقة يحكمها مستوى الكفاءة حيث تظهر العلاقة الطردية عندما تتسم عمليات هذا القطاع بالكفاءة فيما تظهر العلاقة العكسية حال انعدام الكفاءة ومزاحمة

<sup>(91)</sup> United Nations Industrial Development Organization, (2016). "Industrial Development Report 2016: The Role of Technology and Innovation in Inclusive and Sustainable Industrial Development.

الاستثمار العام للاستثمار الخاص. من جانب آخر، أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين مستويات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وهو ما يبرز أهمية الاهتمام بإصلاحات تحسين مستوى خدمات التعليم والصحة.

### نظرة مستقبلية

تواجه البلدان العربية تحديات اقتصادية تستوجب توجيه السياسات والإصلاحات الاقتصادية باتجاه تحقيق زيادة ملموسة في معدلات النمو الاقتصادي كفيلة بتوفير فرص العمل الكافية لخفض البطالة وخاصة بين أوساط الشباب والنساء. يمكن من خلال ما تطرقت له الدراسة الوقوف على توصيات مهمة على صعيد السياسات على النحو التالي:

- أهمية تبني خطط قومية لتنويع الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية تدرج في سياق استراتيجيات تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي بالتركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة والقطاعات التصديرية وقطاعات الاقتصاد المعرفي مع ضرورة تبني برامج تنفيذية لتحقيق هذه الاستراتيجيات تتضمن توزيعاً واضحاً للمسؤوليات وتصور لآليات التنفيذ والتمويل. مع التأكيد على أن إصلاحات تنويع وتقوية الهياكل الاقتصادية لا بد من أن تُنفذ بشكل مستمر ووفق أهداف كمية وأدوار مناطة بالجهات المسؤولة بغض النظر عن التطورات الوقئية.
- أهمية مواصلة إصلاحات الاستقرار الكلي الهادفة إلى توفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي. ومن بين إصلاحات تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد وأن تُمنح الإصلاحات التي من شأنها تقوية قدرة البلدان العربية على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم الحيز المالي (سياسات الانضباط المالي، الاستقرار السعري، تقوية الأوضاع الخارجية) الاهتمام الكافي بما يساعد على توفير الوقت الكافي لتنفيذ تدابير أخرى على صعيد الإصلاح الهيكلي والمؤسسي يحتاج تنفيذها لسنوات وذلك حتى توتي الإصلاحات ثمارها الداعمة للنمو.
- التركيز على تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية المواتية للنمو والتشغيل وخفض مستويات تباين الدخل، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية مع أهمية التركيز في هذا الصدد على سياسات الانضباط المالي ولكن مع ضرورة الاتجاه إلى الاعتماد على التدابير الأقل تأثيراً على النمو الاقتصادي (منها على سبيل المثال تفضيل تدابير خفض الانفاق العام على تدابير رفع معدلات الضرائب، حيث أن خفض مستويات الانفاق العام أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي مقارنة برفع مستويات الضرائب، وتفضيل تدابير استخدام الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، وتفضيل تدابير استخدام ضرائب القيمة المضافة والضرائب على العقارات على الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات لكون التدابير المتضمنة في المجموعة الأولى أقل تأثيراً على النمو الاقتصادي مقارنة بالمجموعة الثانية.
- دمج بعض الإصلاحات الهيكلية مثل إصلاحات تحرير التجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي في سياق الاستراتيجيات والخطط الوطنية للإصلاح الاقتصادي نظراً لتأثيرها الداعم للنمو الاقتصادي في

البلدان العربية. كذلك هناك ضرورة لتركيز إصلاحات التجارة الخارجية على استكمال جهود البلدان العربية الرامية إلى تحرير التجارة البينية للخدمات وذلك نظراً لما يرتبط بها من مكاسب كبيرة على صعيد زيادة مستويات الاستثمار والقيمة المضافة والتشغيل في ظل تسارع وتيرة نمو تجارة الخدمات حالياً مقارنة بتجارة السلع. كذلك من الأهمية بمكان تركيز إصلاحات القطاع المالي على زيادة مستويات الشمول المالي لا سيما للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع النمو.

- الاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي لا سيما إصلاحات أسواق العمل والمنتجات ومن خلال تدابير تساعد على زيادة مستويات مرونة هذه الأسواق ودعم الانتاجية والتنافسية، مع أهمية البدء بإصلاحات أسواق المنتجات قبل إصلاحات أسواق العمل كي تخفف المكاسب الناتجة عن تطبيق النوع الأول الأثر غير المواتي للنوع الثاني من الإصلاحات على النمو في الأجل القصير. إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالإصلاحات القطاعية المرتبطة بتحسين جودة التعليم والنفوذ لأسواق العمل وفق رؤى متكاملة وجهود متواصلة لتحقيق هذا الهدف.

- دعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عبر مواصلة الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تهيئة البيئة المواتية لنمو أنشطة القطاع الخاص والتدابير التي تستهدف خفض تكلفة إنجاز المعاملات مثل تبسيط وتيسير إجراءات البدء في ممارسة الأعمال وضمان حقوق الملكية، إنفاذ العقود، حماية المنافسة وغيرها من الإصلاحات الأخرى لجذب الاستثمارات اللازمة لدعم النمو في العقود المقبلة لا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إضافة إلى إصلاحات لزيادة الشفافية والنزاهة وحوكمة الشركات والمؤسسات.

- التركيز على توفير البيئة المواتية لنمو أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكين تلك المشروعات من المساهمة بفاعلية في أنشطة الانتاج والتصدير وخلق فرص العمل.

- الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن تنفذ بمعزل عن الإصلاحات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين مستويات التعليم والصحة ولا يمكن أن تحقق مكاسب ملموسة بدون اهتمام كافٍ بباقي جوانب الإصلاح الأخرى.

## المراجع

### قائمة المراجع باللغة العربية

- أحمد بدوي (2011)، "برامج إصلاح الموازنات العامة في الدول العربية: الجهود والتحديات"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، ص:8.
- نبيل حشاد، الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الاقطار العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1999، ص15.
- نجلاء الأهواني، سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك 1993 ، ص102.
- عبد الله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق، ص 82.
- عبد العزيز بن حبتور (1997). "إدارة عمليات الخصخصة" دار صفاء، عمان، 1997، ص6.
- محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم (2015). "بطالة الشباب في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية.
- محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص155.
- مختار خطاب، الخصخصة في التجربة المصرية، مجلة الاقتصاد المعاصر العدد (27)، 15 يوليو/ تموز 2000، عمان، ص16- 23 .
- معهد التخطيط العربي، (2015). "تقرير التنمية العربية".
- صندوق النقد الدولي (2016). "قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي".
- صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أعداد متفرقة للفترة من 2000 إلى 2016.
- صندوق النقد العربي، "التقرير السنوي"، أعداد متفرقة للفترة من 2000 إلى 2016.
- صندوق النقد العربي، (2017). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل.
- صندوق النقد العربي (2017). "قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد".
- صندوق النقد العربي (2017). "قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العربي".
- منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، قاعدة بيانات أسعار النفط.
- هبة عبد المنعم، (2012). "الأداء الاقتصادي في الدول العربية: ملامح وسياسات الاستقرار"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 21.

### قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

- Alberto Alesina & Silvia Ardagna, Large changes in fiscal policy: taxes versus spending, in Tax Policy and the Economy, vol.24 (univ. of Chicago press, 2010).
- Babecky, j. and Campos N. (2011). "Does reform work? An econometric survey of the reform-growth puzzle", Journal of Comparative Economics", Journal of Comparative Economics, Volume 39, Issue 2, June, Pages 140-158.
- Babecky J. and Havranek T. (2013). "Structural Reforms and Economic Growth: A Meta-Analysis", Czech National Bank, Working Paper Series 8

- Baldacci, E., Gupta, S. and C. Mulas-Granados Debt, forthcoming, “Debt Reduction, Fiscal Adjustment, and Growth in Credit-Constrained Economies”, *Journal of Applied Economics*.
- Bassanini, Andrea, Luca Nunziata, and Danielle Venn. 2009. “Job Protection Legislation and
- Ball, L. and Sherdin, N. (2003). “Does Inflation Targeting Matter?” National Bureau of Economic Research.
- Berseghyan, L. (2008). ‘Entry Costs and Cross-Country Differences in Productivity and Output’, *Journal of Economic Growth*, 13 (2): 145–67.
- Bianco, M., T. Jappelli, and M. Pagano (2005). ‘Courts and Banks: Effects of Judicial Enforcement on Credit Markets’, *The Journal of Money, Credit and Banking*, 37:(2) 223–44
- Bouis, Romain, Orsetta Causa, Lilas Demmou, Romain Duval, and Aleksandra Zdzienicka. 2012. “The Short-Term Effects of Structural Reforms: An Empirical Analysis.” Working Paper No. 949, OECD Economics Department, Paris
- Blanchard, O. and Cottarelli, C., 2010, “Ten Commandments for Fiscal Adjustment in Advanced Economies,” IMF direct, Global Economy Forum.
- Chemin, M. (2009). ‘The Impact of the Judiciary on Entrepreneurship: Evaluation of Pakistan’s Access to Justice Program’, *Journal of Public Economics*, 93: 114–25.
- Christina Romer & David Romer, the macroeconomic effects of tax changes: estimates based on a new measure of fiscal shocks, *100 American Economic Review* 763-801 (2010).
- De Long, J.B., and L. Summers, 2012, “Fiscal Policy in a Depressed Economy” *Brookings Papers on Economic Activity*, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol. 44(1), pp. 233-297.
- Economic Policy Reform and Australia’s Recent Economic Performance, Budget Paper No.: Budget Strategy and Outlook 1999-2000.
- Edwards, S. (1993). ‘Trade Policy, Exchange Rates and Growth’, NBER Working Papers, No. 4511.
- Gomes, S. – Jacquinot, P. – Mohr, M. – Pisani, M. (2011) Structural reforms and macroeconomic performance in the euro area countries: a model-based assessment. ECB Working Paper No. 1323.
- Hale G. and Philippov, A. (2015). “Is Transition to Inflation Targeting Good for Growth?”, Federal Reserve Bank Of San Francisco, Economic Research.
- H. Hakimian and J. Nugent, eds. London: Curzon-Routledge, part 2, chapter 3. and World Bank. (2004). *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa—Toward a New Social Contract*. Washington, D.C.
- International Labor Organization (2016). “World Employment Social Outlook”, Trends for Youth.
- International Monetary Fund, (2010). “will it hurt? Macroeconomic effects of fiscal consolidation, in *World Economic Outlook: Recovery, Risk, and Rebalancing* “, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/pdf/c3.pdf>.
- International Monetary Fund, (2014). “Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices”, April.
- International Monetary Fund (2015). “Fiscal Policy and Long-Term Growth”, Policy Paper.
- International Monetary Fund. (2015). “Structural Reforms and Macroeconomic Performance: Initial Consideration for the Fund”, Staff Report, Oct.

- Jens Arnold, Bert Brys, Christopher Heady, Asa Johansson, Cyrille Schwellnus, & Laura Varita, Tax Policy for Economic Recovery and Growth, 121 *Economic Journal* F59 – F80 (2011).
- Johnson, S., D., Kaufmann, J., McMillan, and C. Woodruff (2000). ‘Why do Firms Hide? Bribes and Unofficial Activity after Communism’, *Journal of Public Economics*, 76 (3): 495–520.
- José D. (2013). “How Latin America Weathered the Global Financial Crisis?”, Peterson Institute for International Economics,
- Karel Martens & Morten Raven (2012). “The Dynamic Effects of Personal and Corporate Income Tax Changes in The United States, *American Economic Review*.
- Khan Mohsin S. and Knight Malcolm D. “stabilization program in developing countries: A formwork IMF staff papers”, Vol. 28, No.1, March 1981, pp.2-5.
- Kormendi and McGuire (1985), Grier and Tullock (1989), Cozier and Selody (1992), Fischer (1993) and Barro (1997).
- Krugman, P., 1988, “Financing vs. Forgiving a Debt Overhang”, NBER Working Paper No.2486, Cambridge Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Nabli, M. and Végonzonès- Varoudakis, M. (2004). “Reforms and Growth in MENA Countries New Empirical Evidence”, The World Bank, Middle East and North Africa Working Paper Series, No. 36.
- Levy-Yeyati, E. and Sturzenegger, F. (2002) To Float or to Fix: Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on Growth. *American Economic Review*, 12(2), p.1-49.
- Melolinna, M. (2014). “The Need for and Impacts of Structural Policy in the Euro Area”, *Bank of Finland Bulletin*, 4.
- MC Bride, (2012) “What is the Evidence on Taxes and Growth, Tax Foundation”.
- National Bureau of Economic Research, Inflation Targeting Has Been a Successful Monetary Policy Strategy.
- Nazir et al. (2013). “Does Fiscal Policy Matter for Growth? Empirical Evidence from Pakistan”, *International Journal of Monetary Economics and Finance*, Feb.
- North, D. (1990), *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge: Cambridge University Press.
- OECD (2015). “Italy Structural Reforms: Impact on Growth and Employment”, Feb.
- OECD, “Productivity Growth in OECD Countries,” *Economic Policy* 24: 349–402.
- Okey M. (2011). ‘Institutional Reforms, Private Sector, and Economic Growth in Africa’, United Nation University, Working Paper, 2011/40.
- Papademos, I. (2003). “The Contribution of Monetary Policy to Economic Growth”.
- Petreski M. (2009). “Exchange-Rate Regime and Economic Growth: A Review of the Theoretical and Empirical Literature “,
- Pereira A. and Andraz J. (2014) “On the Long-Term Macroeconomic Effects of Social Security Spending: Evidence for 12 EU Countries, CEFAGE-UE Working Paper, 2014/08.
- Rajan, Raghuram and Luigi Zingales. 1998. “Financial Dependence and Growth,”
- *American Economic Review* 88: 559–586.
- Rana, P. and Chia, W. (2015). “Economic Policy Reforms in South Asia: An overview and the Remaining Agenda”, S. Rajaratnam School of International Studies, RSIS Working Paper, No. 289, Singapore, March. Rodric D. et al. ‘Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development’, *Journal of Economic Growth*, June 2004, Volume 9, Issue 2, pp 131–165.
- Solimano, A. (2006). “Comments on Jayati Ghosh’s presentation on “Macro-economic Policy and inequality”, 2006’, *Macroeconomic policy and inequality*, Summary prepared for the UNRISD-Sida/SAREC workshop on Social Policy and Equality”, Feb.

- Vijayaraghavan, M. and Ward, W. (2001). ‘Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence for a Cross-National Analysis’, Center for International Trade, working papers No. 001302.
- Young Lee & Roger Gordon, Tax Structure and Economic Growth, 89 Journal of Public Economics 1027 – 1043.
- Yousef. M, (2004). “Development, Growth, and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950”, Journal of Economic Perspectives – Volume 18, Number 3.

الملاحق

ملحق رقم (1)  
معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي والبلدان العربية والتجارة الدولية  
(2016-2000)

(%)

السنة	معدل نمو الاقتصاد العالمي	معدل النمو الدول العربية	معدل نمو التجارة الدولية
2000	4.83	5.30	12.33
2001	2.49	2.90	0.26
2002	2.92	2.60	3.75
2003	4.29	7.30	5.68
2004	5.40	7.10	11.35
2005	4.86	6.30	7.73
2006	5.49	5.70	9.25
2007	5.65	5.63	7.97
2008	3.02	6.11	3.01
2009	-0.05	1.75	-10.45
2010	5.41	3.94	12.37
2011	4.22	4.99	7.06
2012	3.46	4.60	2.78
2013	3.40	3.59	3.40
2014	3.50	2.53	3.50
2015	3.40	2.90	2.70
2016	3.10	1.90	2.20
متوسط الفترة (2008-2000)	4.33	5.44	6.82
متوسط الفترة (2016-2009)	3.31	3.27	2.95

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي.

**ملحق رقم (2)**  
**معدل التضخم العالمي والتضخم في الدول العربية**  
**(2016-2000)**

(%)

السنة	معدل التضخم للدول النامية	معدل التضخم الدول العربية
2000	4.77	2.10
2001	4.62	2.56
2002	3.64	2.94
2003	3.85	4.29
2004	3.76	5.41
2005	4.05	6.05
2006	4.00	7.48
2007	4.27	8.05
2008	6.31	9.80
2009	2.67	3.18
2010	3.68	4.51
2011	5.05	6.31
2012	5.80	6.05
2013	5.50	5.22
2014	4.70	4.98
2015	4.70	4.60
2016	4.40	5.00
متوسط الفترة (2008-2000)	4.36	5.41
متوسط الفترة (2016-2009)	4.56	4.98

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.

**ملحق رقم (3)**  
**مؤشرات مختارة لأداء الاقتصادات العربية**  
**(2016-2000)**

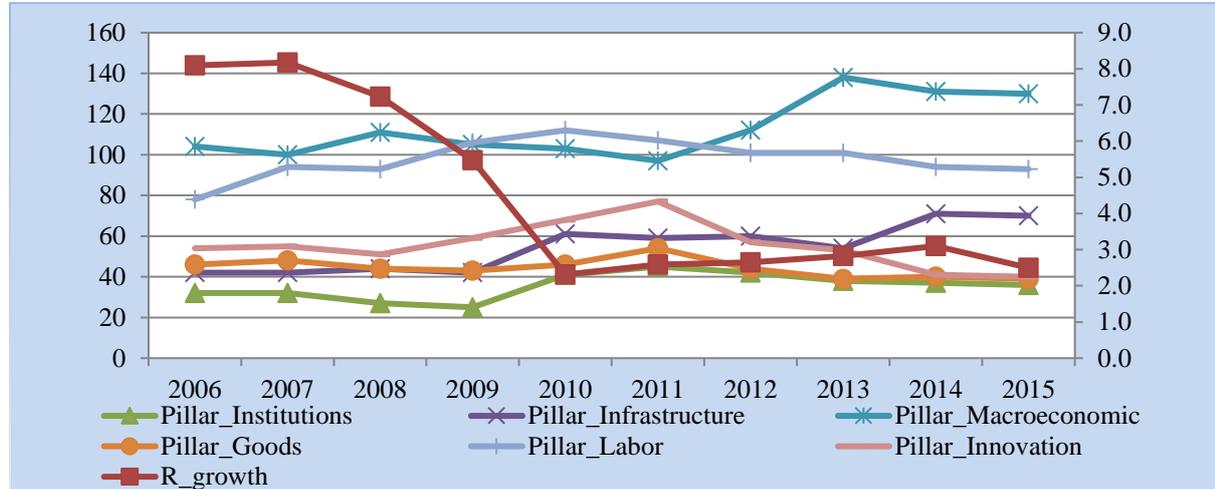
(%)

التغير في الاحتياطات الرسمية	رصيد ميزان المعاملات الجارية للنتائج	رصيد الموازنة العامة للنتائج	معدل نمو السيولة المحلية	معدل بطالة الشباب	السنة
..	7.70	0.87	9.25	..	2000
13.89	3.80	-3.09	11.93	..	2001
13.67	11.20	-4.72	13.76	..	2002
21.87	14.50	0.20	13.38	28.40	2003
23.69	16.20	4.00	16.26	28.20	2004
21.82	22.20	8.90	18.36	27.10	2005
28.57	24.30	11.30	20.03	25.70	2006
134.22	19.90	7.10	24.06	24.40	2007
21.79	16.10	12.70	18.81	23.90	2008
0.52	2.60	-2.60	11.61	23.50	2009
9.20	7.30	0.40	10.67	23.70	2010
11.41	14.60	3.90	12.02	27.20	2011
14.18	15.60	5.80	11.48	27.90	2012
6.69	11.60	2.40	13.69	27.90	2013
-2.68	6.60	1.50	10.16	..	2014
-13.49	5.10-	-10.40	5.70	30.60	2015
10.49-	5.80-	10.05-	7.80	30.60	2016
34.94	15.10	4.14	16.20	26.28	متوسط الفترة (2008-2000)
1.95	5.93	1.19-	10.54	27.34	متوسط الفترة (2016-2009)

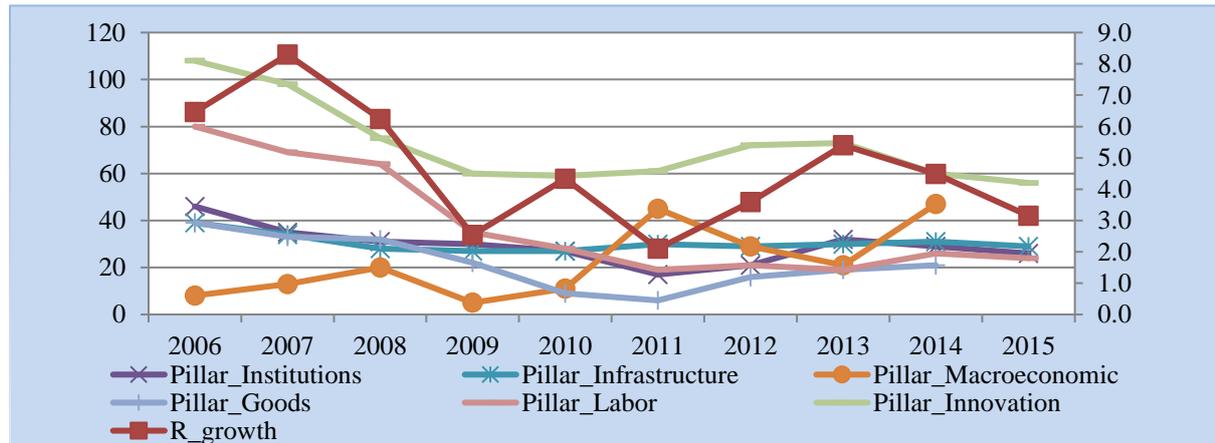
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ومنظمة العمل الدولي.

ملحق رقم (4)  
تطور ترتيب بعض البلدان العربية في المؤشرات الفرعية المكونة  
لمؤشر التنافسية (2006-2015)

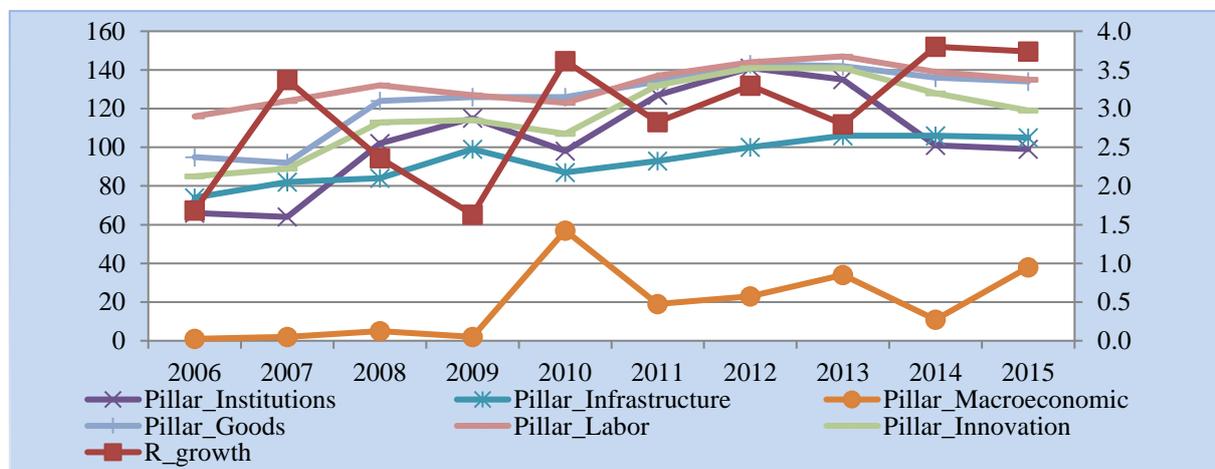
الأردن



البحرين



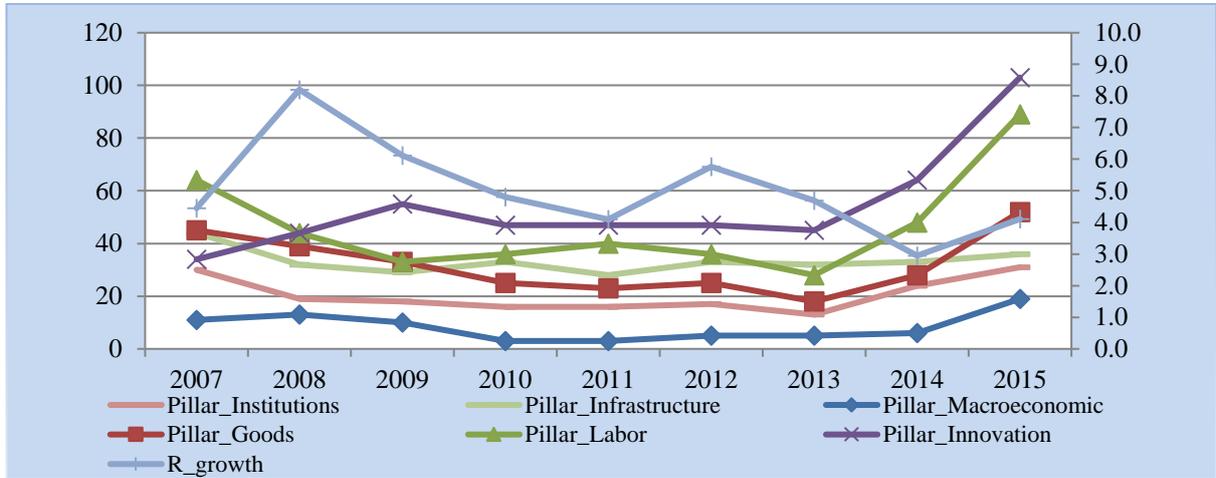
الجزائر



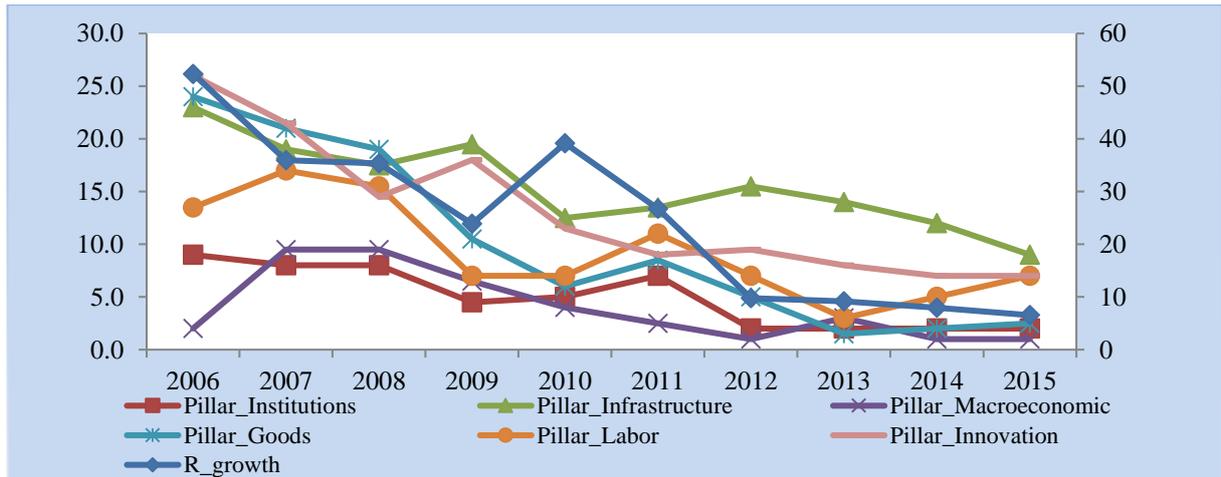
المصدر : World Economic Forum

تابع: ملحق رقم (4)

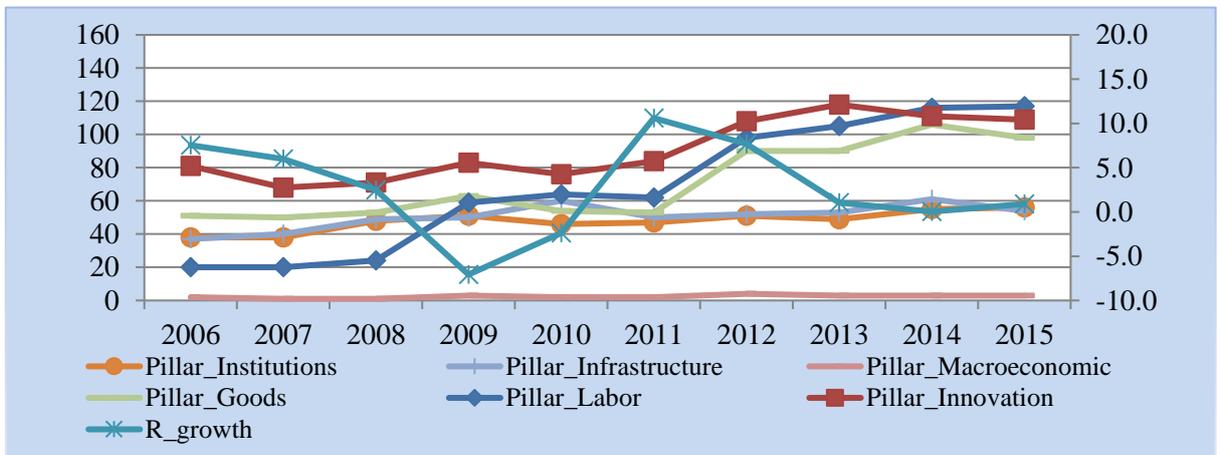
عمان



قطر

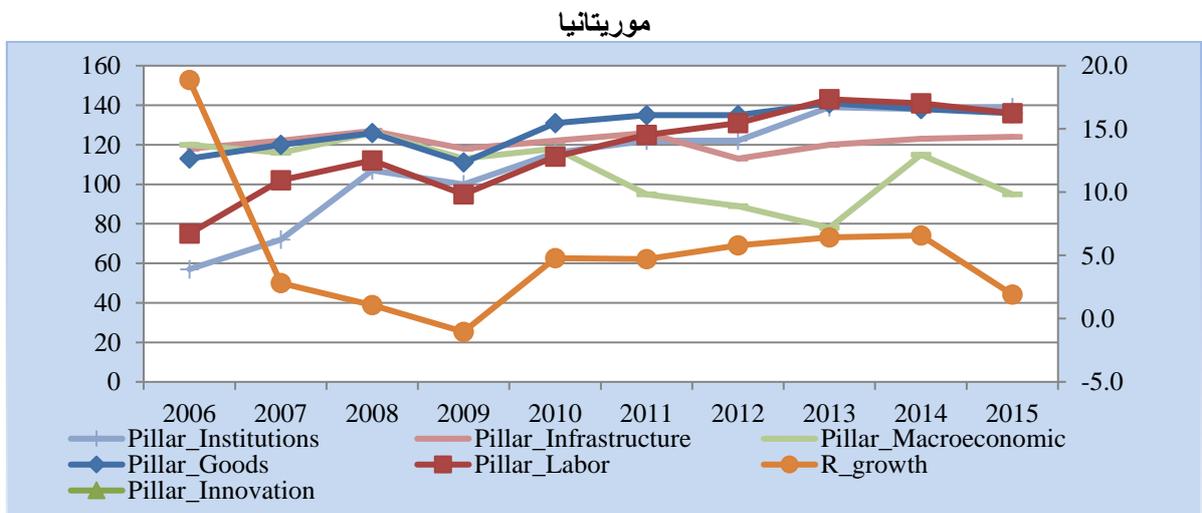
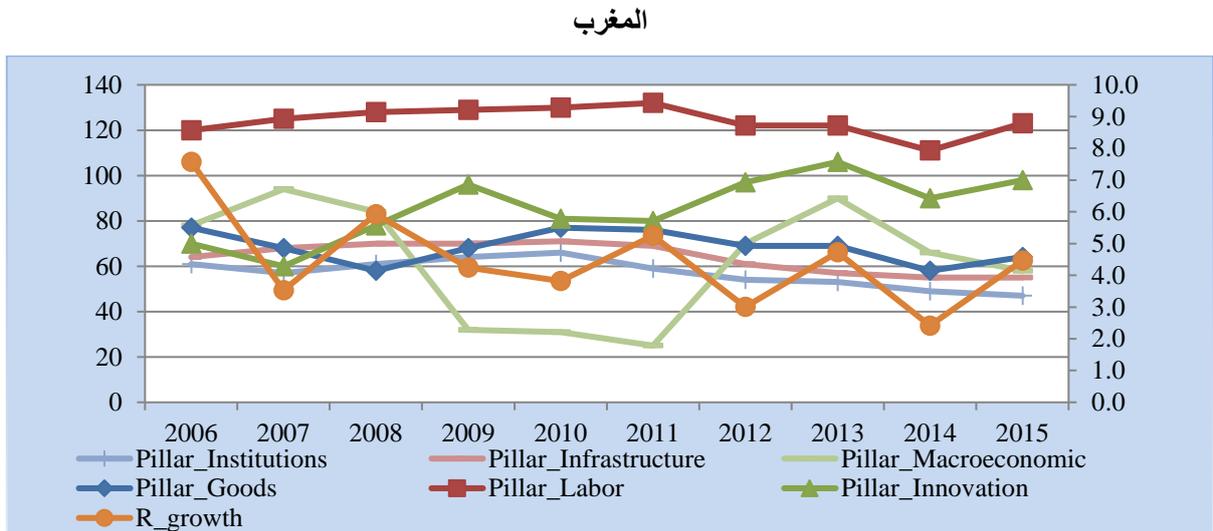
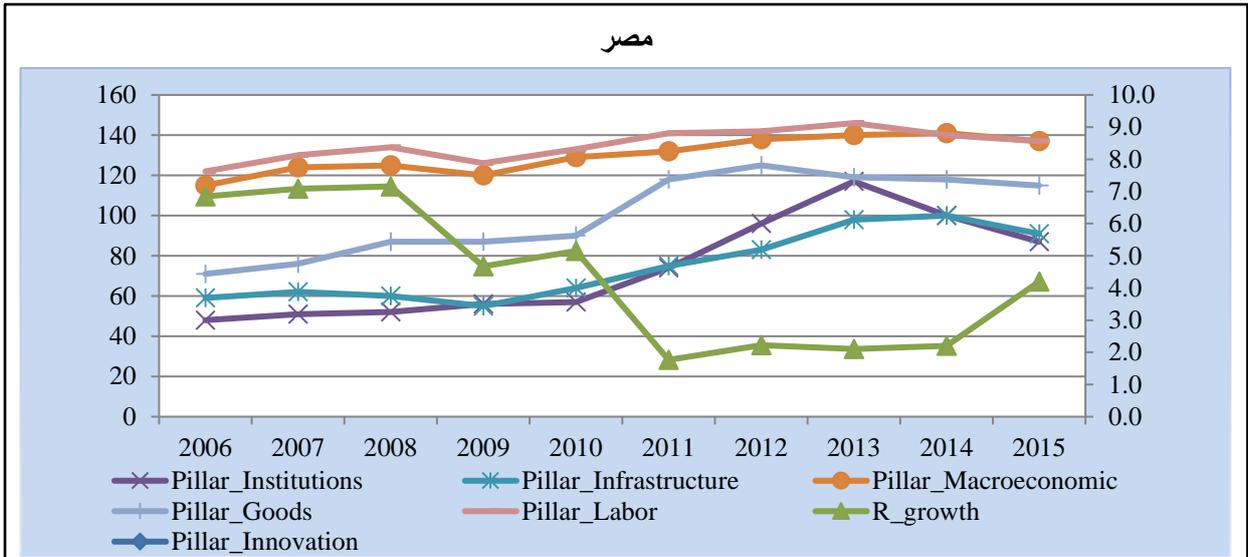


الكويت



المصدر: World Economic Forum

تابع: ملحق رقم (4)



المصدر: World Economic Forum